الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة -3-

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:.....

الرمز:.....

مذكرة ماستر

شعبة: العلاقات الدولية **تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية**

الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان 2000-2015

مقدمة من طرف الطالبتين:

- سعاد نهيجة
- وسام بوقطة

الأستاذ المشرف:

الدكتور: عبد اللطيف بوروبي

الرتبة: أستاذ محاضر صنف "أ"

لجنة المناقشة

د. مسعود دخالة	**أستاذ محاضر قسم "ب"**	**رئيسا**
د. عبد اللطيف بوروبي	**أستاذ محاضر قسم "أ"**	**مشرفا ومقررا**
أ. عميور صالح دعاس	**أستاذ مساعد قسم "أ"**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2015-2016

دورة جوان 2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة -3-

كليةالعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:.....

الرمز:.....

مذكرة ماستر

شعبة: العلاقات الدولية **تخصص : دراسات أمنية واستراتيجية**

الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان 2000-2015

مقدمة من طرف الطالبتين:

- سعاد نهيجة
- وسام بوقطة

الأستاذ المشرف:

الدكتور: عبد اللطيف بوروبي

الرتبة: أستاذ محاضر صنف "أ"

لجنة المناقشة

د. مسعود دخالة	**أستاذ محاضر قسم "ب"**	**رئيسا**
د. عبد اللطيف بوروبي	**أستاذ محاضر قسم "أ"**	**مشرفا ومقررا**
أ. عميور صالح دعاس	**أستاذ مساعد قسم "أ"**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2015-2016

دورة جوان 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات والذي أتم لنا هذا العمل

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل

" الدكتور عبد اللطيف بوروبي "

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة

وعلى مجهوداته الطيبة التي بذلها معنا وتوجيهاته الثمينة

فهو لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد

تقبل منا أستاذنا فائق عبارات الثناء والشكر

للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لهذه المذكرة، على قبولهم بأن يكونوا

جزءا من هذا العمل

مما سيساهم في إثرائه بالتأكيد

إلى كل شخص ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

الإهداء

إلى أغلى إنسانة في الوجود

إلى من سهرت الليالي وعانت وضحت بالنفس والنفيس لأجلي

إلى من آنستني وأنارت طريقي ووقفت إلى جانبي في اللحظات الصعاب

إلى من شجعتني ودعمتني بنصائحها وتعليماتها:أمي الحنونة

إلى أبي الغالي

إلى من كانوا رفقتي في الحياة أخي محمد وأختي ماريا

إلى جدتي أطال الله عمرها

إلى من ساندوني كثيرا طيلة مشوار تحضير هذه المذكرة:

زينة أمينة وسامي و أمين وسيف الإسلام ومنال وفارس ومريم

كل الحب والتقدير والشكر لكم جميعا

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

سعاد

الإهداء

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر، وكانا لي نبراساً يضيء فكري بالنصح، والتوجيه في الكبر أمي، وأبي حفظهما الله

إلى من شملوني بالعطف، وأمدوني بالعون، وحفزوني للتقدم، إخواتي، أمنة وفاء ودلال وأخوتي عماد بلال ويوسف رعاهم الله

إلى كل من علمني حرفاً، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم، والمعرفة .

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي ، ونتاج بحثي المتواضع

شكرا لكم جميعا

وسام

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الإستراتيجية الإقتصادية الصينية

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

المطلب الثاني: أنواع الإستراتيجية

المطلب الثالث: أهداف الإستراتيجية

المبحث الثاني: المقاربات التفسيرية للإستراتيجية الإقتصادية الصينية

المطلب الأول: نظرية القوة الناعمة

المطلب الثاني: نظرية الإعتماد المتبادل

المبحث الثالث: المقاربة الليبيرالية كمقاربة تفسيرية في تعريف العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية

المطلب الأول: تطور النظرية الليبيرالية

المطلب الثاني: التعاون: هل هو الأقرب للتعريف بالعلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية ؟

الفصل الثاني: واقع العلاقات الإقتصادية الصينية السودانية 2000–2015

المبحث الأول: تطور العلاقات الاقتصادية الصينية –السودانية

المطلب الأول: لمحة عن تطور العلاقات الاقتصادية الصينية – السودانية

المطلب الثاني: مزايا العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية

المطلب الثالث: مشاكل العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية

المبحث الثاني: آليات تفعيل الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في السودان

المطلب الأول: التبادلات التجارية بين الصين والسودان

المطلب الثاني: المساعدات والإستثمارات الصينية في السودان

المبحث الثالث: أهداف الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في السودان

المطلب الأول: قطاع النفط

المطلب الثاني: كسب الدعم للصين

الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الصينية في السودان

المبحث الأول: عيوب الإستراتيجية الاقتصادية في السودان

المطلب الأول: غياب التوازن في العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية

المطلب الثاني: الخلل في الإقتصاد السوداني

المبحث الثاني: مستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان

المطلب الأول: الإستمرارية في الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان

المطلب الثاني: التحول في الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان

المبحث الثالث: السيناريو المرجح لمستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان

المطلب الأول: الإستمرارية كإختيار لمستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمشاكل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التحول في النظام الدولي، بعد الحرب الباردة، من أهم أسباب بروز دور العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية، إذ تراجع عامل القوة العسكرية بعدما كان المعيار الرئيسي لتوازن التفاعلات الدولية، وهو ما قاد إلى تدني منفعة القوة العسكرية مقابل تصاعد عامل القوة الاقتصادية، وخلال تلك الفترة إزداد التنافس السياسي والاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى إتسع نطاق التعاون الدولي، وكلها من السمات المميزة لفترة ما بعد الحرب الباردة، فنتيجة للطفرة الاقتصادية التي حققتها بعض الدول على المستوى العالمي، برز ما يسمى بالقوى الدولية الصاعدة، ومن أهم هذه القوى التي أصبح لها وزن على الساحة الدولية " دولة الصين"، فبعد النمو الذي شهده إقتصادها، أصبحت لديها طموحات للنفوذ العالمي، وبذلك برزت توجهات إستراتيجية للدولة الصينية نحو القارة الإفريقية.

فالصين بمعدلات نموها الاقتصادي المرتفعة، ووزنها الإستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، أصبحت بحاجة لمصادر الطاقة من أجل إستكمال وتيرة نموها الاقتصادي، وبذلك وجدت في دولة السودان الغنية بالنفط تلك الدولة التي تبحث عنها في إطار إستراتيجيتها لتنويع وتوسيع مصادر إمداداتها من الطاقة من خلال الإتجاه نحو الخارج، وبدورها السودان كانت بحاجة لشريك إقتصادي يمكنها من تحقيق التنمية، ولذلك صبغت العلاقات بين البلدين بطابع خاص.

إذ جاءت العلاقات الصينية–السودانية في إطار من التعاون جعلها علاقات توصف بالإستراتيجية، هذه الإستراتيجية إرتبطت ببعد إقتصادي، ركزت فيه الصين على التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري أكثر من أي جوانب أخرى.

تبنت الصين في إستراتيجيتها الاقتصادية اتجاه السودان سياسة تقديم المساعدات دون شروط سياسية مسبقة، مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة السودان، وهو ما جعل منها شريكا مقبولا من قبل السودان، كما إعتمدت الصين على توسيع إستثماراتها في قطاع النفط السوداني وكذا مشاريع البنية التحتية من أجل تفعيل إستراتيجتها في الدولة، وهذه العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية أصبحت محل إهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر العالم، لإكتشاف أبعادها، ومعرفة مآلاتها المستقبلية، وكذا إستشراف مستقبل الصين كقوة صاعدة ذات الطموحات الإقليمية والعالمية.

إشكالية الدراسة:

شكل العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل المحددة للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، نتيجة للتحولات على مستوى النظام الدولي، وبعد صعود الصين كقوة إقتصادية فإنها أصبحت تطمح لكسب مكانة على المستوى العالمي، وبذلك إتجهت بإستراتيجية إقتصادية نحو السودان الغنية بالمورد النفطي الذي تحتاجه الصين من أجل ضمان إستمرار وتيرة نموها الاقتصادي، ولذلك ارتأينا أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- تريد الصين أن ترجع من جديد قوة في السودان، هل يسمح لها بذلك؟

كما يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

-كيف يمكن تعريف الإستراتيجية الاقتصادية ؟

-ما هي النظريات التفسيرية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية ؟

-ما هي الآليات التي إعتمدتها الصين لتفعيل إستراتيجتها الاقتصادية في السودان، وما هي أهدافها من هذه الإستراتيجية ؟

-كيف يمكن للصين والسودان تجاوز مختلف المشاكل التي تحول عائقا أمام تطور العلاقات الاقتصادية بينهما ؟

فرضيات الدراسة:

بناءا على طبيعة الدراسة ومن خلال الإشكالية المطروحة فإننا نتناول الموضوع إنطلاقا من الفرضيات الأساسية التالية:

الفرضية الأولى:بما أن سلوك الضعيف هو رد فعل عن سلوك القوي، فإن العلاقات الصينية-السودانية يغيب عنها التوازن.

الفرضية الثانية: إذا كانت الصين تهدف إلى الإستمرارية في إستراتيجيتها الاقتصادية اتجاه السودان، فإن وجودها بالمنطقة مرهون بإيجاد حلول لمجموعة التحديات التي تعيق مسار هذه الإستراتيجية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى:

تعتبر الإستراتيجية الاقتصادية الصينية أحد المواضيع المهمة والجديرة بالدراسة والبحث، خاصة وأن دراستنا موجهة نحو دولة عربية وأفريقية شهدت الإنقسام ألا وهي " دولة السودان "، وبما أن الجزائر تنتمي إلى هذا الفضاء الأفريقي والعربي، جغرافيا وحضاريا، فمن المهم معرفة حيثيات الوجود الصيني

بالقارة الإفريقية عامة، ودولة السودان خاصة كدولة عربية غنية بالنفط ، وكل هذا في سبيل معرفة أسباب وأهداف الوجود الصيني المتعاظم في القارة الأفريقية.

أسباب إختيار الموضوع:

مما لاشك فيه أن لكل باحث أسباب تجعله يتمسك بموضوع بحثه، منها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

الأسباب الموضوعية: تعود أسباب إختيارنا للموضوع، من أجل معرفة حيثيات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية قبل وبعد إنفصال جنوب السودان، وجملة الإنتقادات الدولية الموجهة للصين نتيجة علاقاتها الاقتصادية مع السودان، ومدى تأثير تلك الإنتقادات والضغوط الدولية على مجريات العلاقات الصينية–السودانية، وذلك من خلال تحليلنا لمشاكل العلاقات بين البلدين، وكيفية إيجاد حلول لهذه المشاكل.

الأسباب الذاتية: تتعلق بمدى رغبتنا في التعرف على تفاصيل الوجود الصيني في قارتنا الأفريقية، وأسباب هذا الوجود، ومنه التعرف على دوافع الصين من إقامة علاقات ذات بعد إقتصادي مع دولة عربية إفريقية هي السودان.

أهداف الدراسة:

تتضمن كل دراسة أهدافا علمية وأهدافا عملية:

الأهداف العلمية: تتمثل أهداف الدراسة العلمية في إيجاد إطار نظري يتم من خلاله تحليل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان، في ظل المشاكل والتحديات التي باتت تواجهها، من ضغوط خارجية، وعوامل داخلية معرقلة لمسار هذه الإستراتيجية أهمها غياب عامل الأمن في دولتي السودان حتى بعد الإنفصال، وهو ما يحول دون توفير بيئة آمنة لإستثمارات الشركات الصينية خاصة في مناطق الصراع.

الأهداف العملية: محاولة فهم وتفسير طبيعة المتغيرات المؤثرة في مسار الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان، بما فيها متغير صعود قوى دولية جديدة منافسة للإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان، خاصة في الدولة الوليدة "دولة جنوب السودان ".

صعوبات الدراسة:

حداثة المستجدات الجديدة في الموضوع، خاصة في ظل إنقسام السودان إلى دولتين سنة 2011، دولة السودان ودولة جنوب السودان، وتسارع وتيرة الأحداث بين الدولتين، أيضا من الصعوبات

التي واجهتنا في دراسة الموضوع هو ضيق الوقت، وعدم توفر المادة المعرفية لدراسة الموضوع باللغة العربية أغلب الكتابات في الموضوع أجنبية اللغة، ما يترتب عن ذلك من صعوبات في الترجمة.

حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة زمنيا على الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان خلال الفترة ما بين سنة 2000 إلى سنة 2015، أما مكانيا فتركز على دراسة حالة "دولة السودان ".

مناهج الدراسة:

إن دراسة الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان 2000-2015، تفرض تبني تركيبة منهجية ملائمة بغية الوصول إلى نتائج دقيقة للبحث، وهي على النحو التالي:

المنهج الوصفي: من خلال التعريف بمختلف المفاهيم والمفردات الأساسية للموضوع، ولا يمكن الإستغناء عنه لأنه يصف تطور العلاقات الاقتصادية الصينية-السوداني وواقعها، وصولا إلى وصف أهم مشاكل وتحديات وعيوب الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان وجميع العوامل التي تتحكم فيها، وإستخلاص النتائج وتعميمها.

المنهج الإحصائي: من خلال تقديمنا لعدة إحصائيات عن حجم المساعدات والمبادلات التجارية بين الصين والسودان، وكذا حجم الإستثمارات الصينية في السودان.

منهج دراسة حالة: وهو جزء من المنهج الوصفي وهو الغالب في الدراسة، وذلك من خلال الإستعانة بدولة السودان التي كانت نموذجا لدراسة الإستراتيجية الاقتصادية الصينية، من أجل إبراز آليات هذه الإستراتيجية وأهدافها.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإستراتيجية الاقتصادية الصينية، لكن القليل منها فقط اتجاه السودان، معظمها اتجاه القارة الإفريقية بصفة عامة، ومن الدراسات التي إعتمدناها:

-مذكرة دكتوراه لمحمد عوض الكريم محمد الشيخ علي، تحت عنوان تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين خلال الفترة ما بين 1990-2013، والتي تناولت أثر الإستثمارات النفطية الصينية في السودان وأثر المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان في تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

-أيضا مذكرة ماجستير لسمير قط، تحت عنوان: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة -قطاع النفط أنموذجا-، والتي تناولت لمحة تاريخية عن تحول منطق العلاقات الصينية-الأفريقية، خاصة بعد بروز توجهات إستراتيجية للدولة الصينية نحو القارة الإفريقية، وبينت أن هذه

الإستراتيجية الصينية اتجاه القارة الإفريقية جاءت في إطار تنافس القوى الدولية من أجل الحصول على النفط الإفريقي بعد الحرب الباردة.

شرح خطة الدراسة:

تم تقسيم موضوع الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان 2000-2015 إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة وإثبات فرضيات الدراسة قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول تتمثل أساسا في:

الفصل الأول:

يتعلق بتحليل الجانب النظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية، من خلال إبراز ماهية الإستراتيجية، بالتطرق لتعريف الإستراتيجية، وأنواع الإستراتيجية للدلالة على أن الإستراتيجية لم تعد ذات بعد عسكري فحسب بل أصبحت شاملة لأبعاد أخرى ومنه أنواع أخرى للإستراتيجية من ضمنها الإستراتيجية الاقتصادية موضوع دراستنا، ثم إبراز أهم النظريات المفسرة للإستراتيجية الاقتصادية الصينية وهما نظرية القوة الناعمة ونظرية الإعتماد المتبادل، ثم إخترنا المقاربة الليبيرالية لأنها الأقرب لفهم العلاقات الاقتصادية الصينية-السودانية، التي طبعت بطابع تعاوني، وهو ما تناولناه في المطلب الأخير من هذا الفصل تحت عنوان: التعاون، هل هو الأقرب للتعريف بالعلاقات الصينية-السودانية، والذي من خلاله تبين لنا أنها علاقات تعاونية أكثر منها علاقات شراكة، لأن عامل التكافؤ والتوازن غائب عنها، وبناء على هذا إنطلقنا في تحليل واقع العلاقات بين البلدين.

الفصل الثاني:

خصصناه لفهم واقع العلاقات الاقتصادية الصينية-السودانية 2000-2015، من خلال ذكر لمحة عن تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ومزايا ومشاكل هذه العلاقات، كما تناولنا آليات الصين لتفعيل إستراتيجيتها الاقتصادية في السودان، بتطرقنا لحجم التبادل التجاري بين الصين والسودان خلال السنوات التي غطتها فترة الدراسة، وأيضا ذكرنا أهم المساعدات الصينية المقدمة لدولة السودان وكذا أهم الإستثمارات الصينية في السودان سواء في قطاع النفط أو في مشاريع البنية التحتية، وحددنا في هذا الفصل أهم أهداف الصين من إستراتيجيتها الاقتصادية في السودان، ألا وهي قطاع النفط وكسب الدعم للصين.

الفصل الثالث:

تناولنا فيه الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، من خلال ذكرنا لأهم عيوب الإستراتيجية الاقتصادية في السودان، والتي أهمها غياب التوازن في العلاقات بين الصين والسودان منذ بدايتها، وكذا تفاقم الوضع الاقتصادي في السودان، كما قدمنا رؤية لمستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان، إن كانت ستستمر أم ستتحول وتتغير تغيرا جذريا في المستقبل، وإرتأينا أن نعرض بالتحليل إمكانية الإستمرارية كإحتمال مرجح لمآلات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان بناءا على معطيات الحاضر، كما قدمنا مجموعة من الإقتراحات كحلول لمشاكل هذه الإستراتيجية في نهاية هذا الفصل.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الاستراتيجية الاقتصادية الصينية

نتناول في هذا الفصل المقاربة النظرية والمنهجية المفسرة للإستراتيجية الإقتصادية الصينية، نوضح في المبحث الأول مفهوم الإستراتيجية الذي شهد توسعا في إستخداماته، إذ أصبح يعني أي نشاط إنساني يتعلق بالوسائل والأهداف، ومنه نتناول تعريف الإستراتيجية الإقتصادية التي تعني أن مصطلح الإستراتيجية لم يعد ذو بعد عسكري فحسب بل أصبح شاملا لأبعاد أخرى منها البعد الإقتصادي، وبما أن الصين من القوى الإقتصادية التي لها وزن على الساحة الدولية ولديها طموحات للنفوذ العالمي، فإن الصين تعتمد في تحقيق أهدافها على إستراتيجية إقتصادية وهو ما نوضحه بالتطرق لمفهوم الإستراتيجية الإقتصادية الصينية، والمبحث الثاني نخصصه للمقاربات المفسرة للإستراتيجية الإقتصادية الصينية، كما إخترنا في المبحث الثالث المقاربة الليبيرالية كمقاربة تفسيرية لتعريف العلاقات الصينية–السودانية.

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية:

يعتبر مفهوم الإستراتيجية من بين المفاهيم التي أثارت انشغالات الباحثين لمعرفة أبعادها وماهيتها، ومن هنا تنبع صعوبة تقديم تعريف جامع مانع لكلمة إستراتيجية، ولذلك سنبحث في هذا المبحث عن أصل مصطلح الإستراتيجية ومعناها عبر مجموعة من المفكرين ونبين تطور المصطلح من مصطلح ذو دلالة عسكرية بحتة إلى مصطلح ملم بجميع المجالات ومنه نحدد أنواع الإستراتيجية بتعريفنا للإستراتيجية الإقتصادية والإستراتيجية الاقتصادية الصينية موضوع دراستنا، ثم أهداف الإستراتيجية.

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية:

إستعمل مصطلح الإستراتيجية في مختلف اللغات الأوروبية أو الإغريقية أواللاتينية، ففي الألمانية نجدstratègie وفي الروسية نجد strategie، ونجد إصطلاح strategia الذي إشتقت منه كلمة strategema في اللاتينية وتعني الوسيلة في الحرب[1].

كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة إستراتيجية (strategy) إلى الكلمة اليونانية (Stratégos) التي اشتقت أصلا من كلمتين مركبتين(Stratos) وتعني الجيش و(Agein) التي تعني الدفع إلى الأمام، واستخدام الكلمة المركبة في اليونانية القديمة (stratégos) بمعنى الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية.

[1]– علي محمد إبراهيم الكردي ، أصل مفهوم الإستراتيجية ،

http://kenanaonline.com/users/alikordi/posts/352137,02/02/2016 , 14:08 .

وكما قلنا من قبل لا يوجد إتفاق لدى المفكرين حول تعريف جامع ومانع لكلمة الإستراتيجية[1]، ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه عالميا للإستراتيجية (There is no single universally accepted definition of strategy)[2]، ومنه نقدم مجموعة من التعاريف التي حاولت إيجاد دلالة لمصطلح "الإستراتيجية ":

ألف جوميني عام (1838) كتاب موجز " فن الحرب " وكانت نظرياته هي السائدة في أوروبا لمدة مائة عام وركز على المظاهر الميكانيكية للإستراتيجية[3]، و بلور مبادئ أساسية للإستراتيجية ، تشمل الآتي:

-توجيه الضربات بالجزء الأكبر من القوات ضد النقاط الحاسمة في مسرح الحرب ، أي ضد النقاط الحاسمة بتدميرها لتحقيق هزيمة العدو .

-توجيه أعمال القتال و المناورات و تنسيق الجهود .

-تحديد خطوط العمليات ، و العمل بخط عمليات واحد .

-أهمية المبادأة في الإستراتيجية و المفاجئة و المناورة و الحشد و خفة الحركة و التعاون و الإدارة.

يعتبر كارل فون كلاوزفيتز(Karl von Clausewitz's) المؤسس الفعلي للفكر الاستراتيجي العسكري الذي كان له عدة دراسات أبرزها كتابه تحت اسم " الحرب "[4] حيث قدم تعريفه للإستراتيجية قائلا " أن الإستراتيجية العسكرية هي فن إعداد المعارك ووضع الخطط العامة للحرب ".

ثم جاء المفكر الاستراتيجي الانجليزي[5] ليدل هارت (Liddell Hart) وانتقد تعريف كلاوزفيتر

---

[1]- صلاح نيوف ، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي** ، (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة ، دط ، 2008) ، ص 03.

[2]- Dfinitions of strategy ,

http://www.maths.tcd.ie/~nora/FT351-3/strategy.pdf , p 5 , 04/02/2016,11:45

[3] - منير شفيق ، **الإستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب** ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط 1 ، 2008) ، ص 20.

[4]- Fred Nichols , Difinitions and meaning of strategy **, Distance consulting LLC** , 24/5/2012, p02.

[5]-عميد بحار و حسن علي أبو شناف ، قراءات في الإستراتيجية ، **مجلة المسلح** ،

http://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/359-vol-39-34,06/02/2016.

وعاب عليه أنه جعل الحرب هي الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف للإستراتيجية الشاملة هذا من ناحية تحقيق الأهداف، وأنه جعل الإستراتيجية حسب مفهومه تتدخل في حقل السياسة، وحدد معناها في إستخدام المعارك فقط.

وقدم " ليدل هارت " تعريفه في كتابه، الإستراتيجية [1](Strategy1)[1]،أين درس الحروب والمعارك من وقت الإغريق إلى الحرب العالمية الثانية قائلا أن: " الإستراتيجية هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق الغاية السياسية "[2].

أما الفرنسي " ليزيه " فقد ذهب في تعريفه للإستراتيجية بكونها " فن إعداد خطط الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط الذي يجب تحشيد أكبر عدد من القطاعات فيه لضمان النجاح في المعركة ".

أما مولتكه (Moltke) فعرفها: "الإستراتيجية هي مجموعة من الوسائل التي تستخدم لإدراك وتحقيق الوصول الى غرض محدد"[3].

وكراسة التدريب المشترك البريطانية (الصادرة عام 1902 م) تعرف الإستراتيجية بأنها " فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر عدوه الى المعركة "

أيضا حسب المفهوم الأمريكي: عرفها دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام 1959 الإستراتيجية بأنها "فن وعلم إستخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها "[4].

أما" بييرغالوا "يعرفها بأنها: " فن المزج بين الفكرة السياسية والوسائل المتاحة لإرغام الخصم – أو الخصوم – على القبول بالغاية أو الغايات المتوخاة "[5].

---

[1]–Fred Nichols , **Op Cit** , p 03.

[2]– هارت ليدل ، **الإستراتيجية و تاريخها في العالم** ، ترجمة ، هيثم الأيوبي ،(بيروت: دار الطليعة ، ط1 ، 1967) ، ص 397.

[3] – نسيمة طويل ، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا : دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم سياسية ، 2010) ، ص 21.

[4] – هاري آريارغر ، **الإستراتيجية و محترفو الأمن القومي – التفكير الإستراتيجي و صياغة الإستراتيجية في القرن الحادي و العشرين** – ، ترجمة، محرز علي راجح ،(الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ،2011) ، ص 23 .

[5] – نسيمة طويل ، **مرجع سابق** ، ص 21.

وأيضا عرف الإستراتيجية مجموعة من المفكرين الآخرين أمثال:

ماوتسي تونك الذي عرفها: هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب[1] .

و عرفها الإستراتيجي الصيني صان تسو (sun tzu 512 ق م)، في مؤلفه فن الحرب على أنها: " تعني حشد القوات الكبرى وتنظيم القوات المسلحة وتوجيه القوات على خطوط متقدمة للحصول على أحسن ميزة قبل المعركة "[2].

من خلال جملة التعاريف المقدمة يتضح أنه هناك من يعرف الإستراتيجية على أنها علم وهناك من يعرفها على أنها فن يتصرف في الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه عن غير ذلك السبيل.

ومن هنا نجد أن العناصر الأساسية المشكلة لمفهوم الإستراتيجية[3] :

-أنها عبارة عن عملية أو خطة مدروسة.

-تعتمد على قوة الحشد وتعبئة الموارد والقوى.

-تحقق المفاجأةوتنسيق استخدام الوسائل والإمكانيات المتاحة.

-توفر العنصر الإقتصادي في القوة.

-تعتمد على مخطط إستراتيجي يجب أن يكون بسيط.

-تهدف لتحقيق التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف للوصول للأهداف والغايات المنشودة.

كل هذه التعريفات، هي تعاريف تقليدية ضيقة تركز على فقط على البعد العسكري، كما أنها تعنى فقط بالتفاعلات الصراعية أي علاقات القوة بين الفواعل الدولاتية دون مراعات دور الفواعل غير الدولاتية.

لكن تدريجيا خرج مفهوم الإستراتيجية من ميدانه الحربي إلى الميادين الأخرى منها السياسة، وبذلك أصبحت للإستراتيجية وسائلا غير حربية لخدمة أغراض واسعة.

---

[1]- Basic Strategy Concept ,
http://www.jblearning.com/samples/0763734160/34160_CH01.pdf ,p13 ,10/02/2016,14:30.

[2] – صان تسو ، **فن الحرب** ، ترجمة ، رؤوف شبايك ، (بيروت: دار الطليعة ، دط ،2007) ، ص 13 .

[3] – محمد نصحي إبراهيم ، الإستراتيجية تعريفها ، وظائفها ، أنواعها ، أسس بنائها ،
http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419 ,13/02/2016,9:00.

وأصبحت بذلك الإستراتيجية "إستراتيجية شاملة " لإستخدامها موارد كثيرة من أجل الوصول لأهداف متعددة إذ صارت الدول تسخر في إطار الإستراتيجية الشاملة مواردها لتحقيق مختلف الأهداف السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية[1] .

و كتعريف إجرائي:

الإستراتيجية هي عملية تعبر عن خطة مدروسة بعناية ومنظمة من قبل فاعل معين قد يكون فاعل دولاتي أو غير دولاتي، يعتمد في هذه العملية على مجموعة من الوسائل المتوفرة لتحقيق الأهداف المرجوة في فترة زمنية محددة، وكان المصطلح له دلالة عسكرية أساسا وأصبح يستخدم في سياقات مختلفة مثل الإستراتيجية الإقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى التي بات المفهوم يشملها، لذلك أصبحت الفواعل تدير الإمكانيات والوسائل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والعسكرية لتحقيق المصلحة المرسومة.

ومن هذا المنطلق نرى أن المفهوم العسكري التقليدي لمصطلح الإستراتيجية لم يعد صالحا نظرا للتحولات التي شهدتها السياسة العالمية وهو ما يحيلنا إلى المطلب الثاني المتعلق بأنواع الإستراتيجية.

المطلب الثاني:أنواع الإستراتيجية

تطور مفهوم الإستراتيجية وإتسع نطاقها خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى ما هو أعمق من ميدان المعركة، وتشابكت العوامل العسكرية مع العوامل السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية، بدرجة يصعب عندها فصل تلك العوامل عن بعضها، إذ أصبح الفن الإستراتيجي (Strategy Art) أكثر إتساعا وشمولا، ليشمل المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية، وظهرت مستويات عمل جديدة للإستراتيجية وتحددت لها مصطلحات خاصة، إذ أصبحت هناك إستراتيجيات تخصصية للدولة لا تشمل الإستراتيجية العسكرية فحسب وإنما إستراتيجيات إقتصادية، وإجتماعية، وسياسية، والتي نعني بها مختلف أنواع الإستراتيجية.

و نوضح هذه الأنواع في المخطط (1-1):

[1]-Basic Strategy Concept , **Op Cit** , p7.

المخطط (1-1): أنواع الإستراتيجية

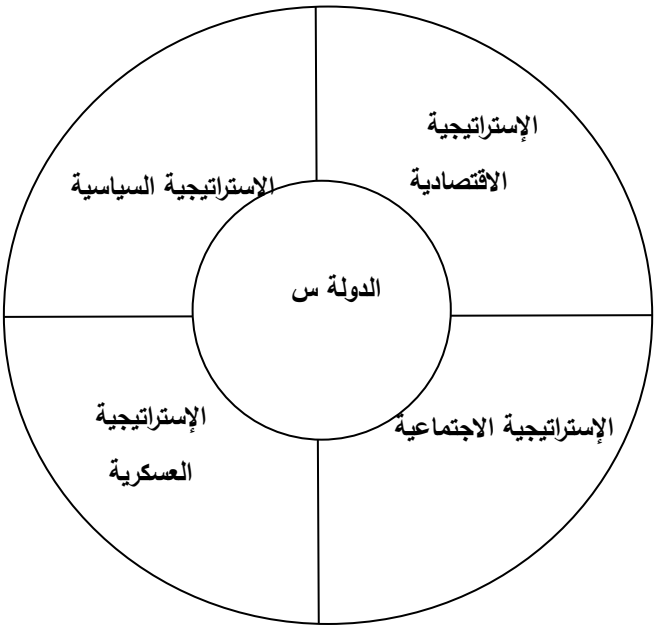

من إعداد الطالبة.

إذ تعرف الإستراتيجية العسكرية بأنها[1]: " إستراتيجية تختص بمرحلة الصراع المسلح، وتنحصر مهمتها في معالجة قضايا توزيع وإستخدام الوسائل والإمكانيات العسكرية لتحقيق هدف السياسة وتحقيق الإنتصار في المجال العسكري، وتعتمد الدولة في ذلك على الموازنة بين إمكانياتها وغاياتها المنشودة.

أما الإستراتيجية السياسية فتعرف: بأنها الإستراتيجية التي تتبناها سلطة دولة ما[2]، من خلال حشدها لكافة إمكانياتها لتحقيق أهداف الدولة السياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وفيما يخص تعريف الإستراتيجية الإقتصادية فإننا لانجد تعريف موحد لها مثلها مثل المفاهيم الأخرى، ومنه نورد مجموعة من التعاريف:

يعرفها "alfred d.chadler" على أنها: "تحديد أهداف على المدى البعيد للمشروع واعتماد مسارات العمل وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف ".

---

[1]- هيثم الأيوبي، أكرم دري، ياسين سويد خضيري، **الموسوعة العسكرية** ،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ج1، ط1،1991)، ص 66.

[2]-The types of strategy ,

http://collaborationacademy.com/wpcontent/uploads/2013/10/ThreeTypesofStrategy.pdf,p10

ويعرفها هنري منتسبورغ "Henry Mintzberg" : " الإستراتيجية الإقتصادية نمط يعبر عن سلسلة متواصلة من القرارات"[1].

فهي تعبر "عن إتجاه أو خطة طويلة المدى فيها درجة من النتظيم "[2].

الإستراتيجية الإقتصادية وفقا لجورج ستاينر (George Steiner)[3]: " تتكون هذه الإستراتيجية من مجموعة من الإجراءات الهامة اللازمة لتحقيق بعض التوجهات وهي تجيب عن سؤال: ماهي الغايات التي نسعى إليها وكيف لنا أن نحقق الأهداف المسطرة؟ ".

فكل هذه التعاريف تعبر عن مجموعة العناصر الهامة التي تميز الإستراتيجية الإقتصادية وهي:

1-أنها خطة طويلة المدى: فعادة يتم قياس الإستراتيجيات على مدى سنوات وهناك المدى القصير، والمتوسط، والطويل للإستراتيجية، ونفس الشيء ينطبق على الإستراتيجية الإقتصادية لكن هي تركز بصفة أكبر على المدى الطويل.

2-أيضا أنها تكون مدروسة وتدريجية : أي فيها نوع من التوجيه والتنظيم.

و كتعريف إجرائي:

الإستراتيجية الإقتصادية هي عملية إتصالية بين فاعلين أو أكثر من فواعل النظام الدولي للبحث في المسائل المتعلقة بتحقيق الأهداف الإقتصادية.

نظرا للتحول في مفهوم الإستراتيجية أصبحت دول العالم تنتهج إستراتيجيات متنوعة وفق خطة تسمح بإنجاز مهام ليست بالضرورة عسكرية، قد تكون إقتصادية، أو ثقافية، أو حتى إجتماعية، وهو ما يحيلنا للحديث عن الإستراتيجية الإقتصادية الصينية[4] التي تتبعها في تعاملها مع دولة إفريقية هي السودان.

---

[1]- محمد برهام المشاعلي، **الموسوعة السياسية و الاقتصادية**، (القاهرة : دار الأحمدي للنشر و التوزيع، ط1، 2007) ، ص15.

[2]-Robert Jonas , The Real Meaning of Strategy , http://www.strategyinc.com/pdfs/Real%20Meaning%20of%20Strategy.pdf,p4, 23/01/2016-

[3] -حسين خليل ، حسين عبيد، **الإستراتيجيات** ،(بيروت : منشورات الحلي الحقوقية، ط1 ، 2013) ، ص24.

[4]- Introduction : what is strategy , http://www.blackwellpublishing.com/content/bpl_images/content_store/sample_chapter/1405111181x/dobson_strategic%20management_sample%20chapter.pdfT? ,p17, 01/02/2016.

تعني الإستراتيجية الإقتصادية الصينية أن للصين الصفة الإستراتيجية في التعامل مع العالم الخارجي، أي للصين القدرة الإستراتيجية التي قد تكون العنصر الجيوبوليتيكي، العنصر السياسي، العنصر الإقتصادي، العنصر العسكري أو الإجتماعي[1]، ويقصد بها:

- " قدرة الصين الإقتصادية على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم بها أغراضها "
- و تعني أن الصين توجه مواردها وقدراتها لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهي إستراتيجية تشمل التخطيط والإستخدام والتنسيق والتطوير، لجميع موارد وإمكانيات الدولة في مرحلة السلم والحرب.

و هنا نخصصها في الإستراتيجية الإقتصادية الصينية أي إستراتيجية ذات بعد إقتصادي، تصهر فيها الدولة الصينية مصادر قوتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية لتحقيق المصالح الإقتصادية بالدرجة الأولى.

و من هنا نحدد الأبعاد الرئيسية لمعنى الإستراتيجية الإقتصادية الصينية التي تتمثل في[2]:

1. أنها مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد أهداف الدولة الصينية في التعامل مع دولة أخرى.
2. أنها إستراتيجية تتطلب توفر القيادة القادرة على إدارة هذه الخطط.
3. وأن مبادئ هذه الإستراتيجية تتحدد على أساس قدرة الدولة وهي متغيرة حسب المنطقة والدولة المتعامل معها.
4. كما أنها تشمل أهداف الدولة الصينية المتعلقة بضمان رفاهها الاقتصادي في ظل تعاملها مع الطرف الآخر.

ومنه نخلص إلى أن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية التي تنتهجها في علاقاتها مع الدول الأخرى هي ليست إستراتيجية واحدة بل هي مجموعة إستراتيجيات، أي ليس لها إستراتيجية اقتصادية واحدة تتعامل بها مع كافة دول النظام الدولي، وإستراتيجيتها في السودان تختلف عن إستراتيجيتها في التعامل مع الدول في مناطق أخرى من العالم.

---

[1] –الإستراتيجية و الإقتراب المباشر ،
www.moquatel.com/openshare/behoth/askria6/esteratgeh/see02.doc.cvt.htm ,04/02/2016 ,08:32 .

[2]– Headey Derek , **China's Growth Strategies** ,(Cornell University , August, 2008) , p p 11-13 .

المطلب الثالث: أهداف الإستراتيجية

تهدف الإستراتيجية بصفة عامة إلى تحقيق هدف السياسة عن طريق الإستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات والوسائل المتوفرة لدى الدولة، وتختلف الأهداف من دولة لأخرى ومن إستراتيجية لأخرى، فقد يكون الهدف من الإستراتيجية التي تتبناها أي دولة سياسيا، أو إقتصاديا، أو إجتماعيا، أو عسكريا.

غير أن جميع الأهداف تشترك في كونها جميعا تعود إلى الهدف النهائي المرسوم والمحدد سلفا من قبل السلطة السياسية لدولة معينة.

وغالبا ما تعمل الدول بصفة تدريجية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، أي العمل عبر مراحل.

تتبع الدول لتحقيق أهدافها الإستراتيجية مجموعة من الإستراتيجيات سواء كانت إقتصادية، أو أمنية... وكلها تنطوي تحت الإستراتيجية الكبرى للدولة وفي إطار تحقيق الهدف من ذلك فإنها تنتهج طرق تتناسب مع إمكانياتها وقدراتها المتاحة مع ضرورة مراعاة ظروفها المحلية وكذا الظروف الدولية السائدة.

هناك من يصنف أهداف الدولة من تبنيها لإستراتيجية معينة حسب الترتيب الزمني[1]:

1-أهداف تسعى الدولة لتحقيقها على المدى القصير: وهي الأهداف التي تسطرها الدولة وتحدد لها فترة زمنية قصيرة تتراوح ما بين سنة إلى خمسة عشرة سنة، وتسمى بالأهداف الصغرى أو القريبة.

2-أهداف تسعى الدولة لتحقيقها على المدى المتوسط: وهي الأهداف التي تسطرها الدولة وتسعى لتحقيقها خلال فترة زمنية تتراوح ما بين خمسة عشرة سنة إلى خمسة وعشرين سنة.

3-أهداف تسعى الدولة لتحقيقها على المدى البعيد: وهي الأهداف المسطرة لفترة زمنية طويلة تتراوح ما بين خمسة وعشرين سنة إلى خمسين سنة.

تتعدد أهداف الدولة من تبنيها لإستراتيجية معينة، وهذه الأهداف تعبر عن أولويات وتفضيلات هذه الوحدة الدولية، وبناءا على ذلك هناك من يصنف أهداف الدولة من تبنيها لإستراتيجية معينة إلى[2]:

1-الأهداف الأساسية للدولة: وهي الأهداف ذات درجة عالية من الأهمية بالنسبة لهذه الدولة، وعادة ما تتعلق بدعم الأمن القومي للدولة وحماية إستقلاليتها وسيادتها، والحفاظ على إستمرارية وجودها منالتهديدات المختلفة، أيضا من بين أهداف الدولة في هذه الفئة: بناء قوتها إذا كانت دولة ضعيفة، وإن كانت على مستوى من القوة الحفظ على قوتها وتنميتها، والبحث عن المكانة على المستوى العالمي.

---

[1]- حسين علاوي خليفة ، **النظرية الإستراتيجية المعاصرة** ، (العراق : دار الحكمة ، د ط ، 2013) ، ص 78 .

[2] - إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط1 ، 1979)، ص234.

2-الأهداف الثانوية للدولة: كسعي الدولة لكسب الدعم والتأييد في قضاياها من قبل الدول الأخرى، أوسعيها لتحقيق أهدافها في السيطرة على محيطها الإقليمي، أو تحقيق التعاون مع أطراف دولية أخرى ترى فيها شريكا مميزا لما تحوز عليه من خصائص.

المبحث الثاني: المقاربات التفسيرية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية

نتطرق في هذا المبحث إلى مقاربة القوة الناعمة، ومقاربة الإعتماد المتبادل لجوزيف ناي وروبرت كيوهان، لتفسير الإستراتيجية الإقتصادية الصينية.

المطلب الأول: نظرية القوة الناعمة

سنقوم في هذا المبحث، بتقديم مقاربة القوة الناعمة لفهم الإستراتيجية الاقتصادية الصينية التي تتبنى في الأساس الصعود السلمي.

في ظل التحولات العالمية لمفهوم الأمن، الذي كان يرتبط بأمن الدولة في ظل المقاربة الواقعية التقليدية التي تعتبر الدولة الوحدة المرجعية الأساسية، وكانت تنظر لمختلف أشكال التهديد التي تواجه الدولة على أنها تهديدات عسكرية صلبة بالدرجة الأولى، وبالتالي غالبا ما يكون رد هذه الدولة على هذا التهديد عسكريا أيضا، وبذلك كانت الدول تسعى لزيادة قوتها وترسانتها العسكرية لضمان أمنها ضد أي تهديد، ومن هذا المنطلق كانت القوة العسكرية هي المحدد الأساسي لقوة الدول، لكن مع زمن العولمة جاء مفهوم الأمن الشامل لأبعاد وقطاعات متعددة: سياسية، إقتصادية، مجتمعية، بيئية، ثقافية، إلى جانب العسكرية، كما توسعت مستويات تحليل الأمن، إذ ظهرت عدة مستويات للأمن وهي: الأمن الشامل، الإقليمي، الدولي، الوطني، المحلي، الإنساني (الفردي)[1].

تعمقت تحولات القوة العالمية بفعل تشابك العلاقات الدولية، وإفرازات العولمة، وبالتالي لم تعد القوة مرتبطة أساسا بالقوة العسكرية[2]، بل تتعداها إلى ظهور نمط جديد من القوة، وبشكل عام تعرف القوة " بأنها القدرة على عمل الأشياء[3]، أي القدرة على الحصول على النتائج التي يريدها المرء وتعني امتلاك القدرات على التأثير في أسلوب الآخرين لجعل تلك الأشياء تحدث".

---

[1]- سمير قط ، **الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في إفريقيا : فترة ما بعد الحرب الباردة –قطاع النفط أنموذج–** ، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم سياسية ، 2008) ، ص 18.

[2] -**المرجع نفسه** ، ص 19.

[3] - جوزيف س ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، ترجمة ، محمد توفيق البجيرمي ، (فلسطين: العبيكات للنشر، ط1 ،2007) ، ص ص19-20.

وفي إجابة عن ما هي القوة الناعمة؟ يجيب جوزيف ناي بالقول[1]:

"بشكل عام، القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي تريدها"(power is the ability to affect the behavior of others to get the outcomes you want)

وهناك ثلاث طرق أساسية لتحقيق ذلك:

- يمكنك إكراههم مع التهديد.
- يمكنك إقناعهم على مراحل.
- أو يمكنك جذبهم واستمالتهم.

ويقول أن القوة بمعناها الصلب أي القوة العسكرية والقوة الإقتصادية هي القوة التي تجعل الآخرين يغيرون مواقفهم، والقوة الصلبة في الأساس تتركز على التهديدات وهي الطريقة المباشرة للحصول على ما تريد، أما الطريقة الثانية غير المباشرة للحصول على ما تريد تسمى " الوجه الثاني للقوة "[2] ويقول بإمكان دولة ما أن تنال النتائج التي تريدها في السياسة العالمية لأن هناك بلدانا أخرى – معجبة بمثلها وتحذو حذوها، وتتطلع إلى مستواها من الإزدهار والإنفتاح– تريد أن تتبعه' وهذا النوع من القوة يجعل من الآخرين يريدون ما تريد وهي " القوة الناعمة " Soft Power، المصحوبة بموارد القوة غير المادية مثل الثقافة والإيديولوجية والمؤسسات، وترتكز على وضع جدول الأعمال بطريقة تشكل تفضيلات الآخرين[3]، وبذلك تكون هي قدرة بلد ما على إيجاد وضع تستطيع فيه بلدان أخرى أن تطور أفضلياتها وأن تعرف مصالحها بطريقة متناغمة مع أفضليات ومصالح ذلك البلد.

ومن خلال كل هذا نبرز الأنماط الثلاثة للقوة[4] وهي القوة العسكرية والقوة الإقتصادية والقوة الناعمة التي تشير إلى الطريقة الأكثر جاذبية في ممارسة القوة أكثر من المفهوم التقليدي، إذ يجوز للدولة تحقيق النتائج التي تفضلها في السياسة الدولية لأن الدول الأخرى تريد اللحاق بها نظرا لما تملكه من قوة لينة.

---

[1]– Joseph Nye ,**The futur of power** ,(New York , Chatham House , 2011) , p 2.

[2]– Joseph S. Nye, Soft Power, Hard Power and Leadership , http://www.hks.harvard.edu/netgov/files/talks/docs/11_06_06_seminar_Nye_HP_SP_Leadership.pdf , p 4 , 06/02/2016,10:43 .

[3]– جوزيف ناي ، **مرجع سابق** ، ص ص 24–25 .

[4] – أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**–، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007)، ص ص 278–279.

جدول رقم 1. 1: الأنماط الثلاث للقوة

أنماط القوة	أنماط السلوك Behaviors	المعاملات الرئيسية	السياسات الحكومية Government policies
القوة العسكرية Military Power	الإرغام Coercion الردع Deterence الحماية Protection	التهديد Threats القوة Power	الدبلوماسية القسرية Coercive Diplomacy
القوة الإقتصادية Economic Power	الإغواء Inducement الإرغام Coercion	الدفع Payments العقوبات Sanctions	المساعدة Aid الرشاوي Bribes
القوة الناعمة Soft Power	الجاذبية Attraction وضع جدول الأعمال Agenda setting	القيم Value الثقافة Culture السياسات Policies المؤسسات Institutions	الدبلوماسية العامة Public Diplomacy الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف Bilaferal and multilateral diplomacy

المصدر: جوزيف س ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة، محمد توفيق البجيرمي، (فلسطين: العبيكات للنشر، ط1 ،2007)، ص 60.

يوضح هذا الجدول أهم العناصر المشكلة للقوة العسكرية والقوة الإقتصادية والقوة الناعمة، وبذلك تكون القوة اللينة بمعنى القدرة على الجذب الثقافي والإيديولوجي والتحكم في المؤسسات الدولية، كما تقوم على مصادر القوة بشقيها الملموس وغير الملموس[1]، وكما يلاحظ جوزيف ناي (Joseph Nye) فإن " القوة أقل تحولية، أقل قهرية، أقل ملموسية "، فلم يعد مفهوم القوة يعني مقياس هذه القوة مقارنة بالآخرين، بل ما يترتب على إمتلاك هذه القوة[2]من نتائج (أي القدرة على التأثير من خلال هذه القوة).

[1]– Josef S . Nye , Soft power , **foreign policy** , n 08, 2006,

http://www.jostor.org

[2]–سمير قط ، **مرجع سابق** ، ص 19 .

وإعتبر جوزيف ناي في مقاربته عن "القوة الناعمة " (Soft Power)، أن " القوة تقوم على قدرة الجذب أكثر منها على قدرة الإرغام ".

أكد جوزيف ناي على فكرة "المشاركة"[1]مع أطراف أخرى لأن تبادل الآراء أكثر تأثيرا من الإتصالات من جانب واحد، الذي يفهم عادة على أنه إملاء، ولذا يقول أن القوة الناعمة هي جعل الآخرين يطالبون بالنتائج نفسها التي تطالبهم بها، وهذا يحتاج إلى فهم واضح بشأن كيفية إستقبالهم لرسائلك والتفاعل معها، وعلى هذا الأساس يتم التعديل والتصحيح في الرسائل الموجهة للحصول على النتائج المرغوبة[2] ، ثم إن التمييز بين القوتين الصلبة والناعمة، يتعلق بالطبيعة والسلوك معا، وفي كون المصادر مادية ملموسة، وكلاهما يتعلقان بالقدرة على التأثير في سلوك الآخرين، لكن واحدة تستند على الإرغام أو الإكراه، والأخرى على الترغيب والإغراء[3] ، وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 1. 2: الفرق بين القوة الصلبة والقوة الناعمة

نوع القوة	أنماط السلوك	الموارد المحتملة	أمثلة
القوة الناعمة	الجذب، المشاركة التعاون الطوعي	القيم الثقافية السياسات المؤسسات	الجذب والإقناع كمثال
القوة الصلبة	التهديد والإرغام الإغراء والأمر	التهديد والترهيب الدفع وفرض العقوبات و نظام المكافآت	التوظيف العقوبات الإقتصادية التعويضات

Source: Joseph S. Nye, Soft Power, Hard Power and Leadership, http://www.hks.harvard.edu/netgov/files/talks/docs/11_06_06_seminar_Nye_HP_SP_Leadership.pdf, p92.

[1] – عبد الله حموده ، جوزيف ناي : مستقبل أمريكا مشرق و القوة الناعمة تتحقق من الجاذبية ، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد 08 ، ديسمبر 2010 ، ص 25 .

[2] – القوة الناعمة : وسائل النجاح في السياسة العالمية ، **مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية** ، مارس 2010 ، www.alkashif.org

[3] – جوزيف ناي ، **مرجع سابق** ، ص 28.

وحتى روبرت كيوهان في كتابه مع جوزيف ناي بعنوان " Transnational and world politics "قال أنه حصل تغير في مفهوم القوة من منطق القوة العسكرية أو المصادر الإقتصادية إلى تركيزها على القيم السياسية والثقافية التي يمكن أن تعرف بمدى قدرة الدولة على التأثير في الآخرين[1].

ويضيف ناي بأن إستخدام القوة التي يسميها "صلبة" هي أكثر تكلفة من ممارسة القوة "اللينة"، فالدول تقبل تقسيم خياراتها عبر قبول قيم الجذب الثقافي والإيديولوجي[2] والتي يسميها ناي " Principe de cooptions".

ينظر جوزيف ناي إلى القوة الناعمة على أنها مفهوم " وصفي " (dexriptive) لا معياري (normative)، كما لا يراها شكلا من المثالية أو الليبيرالية، لكن المشكلة فيها تكمن في كيفية دمج القوة الناعمة في إستراتيجية الدولة لاسيما أنها تعتمد على " الجذب لا الدفع "، ويقول أن مصادر القوة الناعمة هي ثقافة المجتمع (البعد الجاذب من هذه الثقافة)، والقيم السياسية(المقبولة داخليا وخارجيا) والسياسة الخارجية (بمقدار شرعيتها)، ثم الموارد الإقتصادية والعسكرية (من خلال قنوات التعاون والتدريب والتوظيف في أغراض إنسانية كالكوارث الطبيعية وغيرها[3]...

كما أن القوة الناعمة ليست كالتأثير تماما مع أنها مصدر من مصادره وهي أكثر من الإقناع.

المطلب الثاني: نظرية الإعتماد المتبادل

بسبب تطورات السياسة الدولية إزدادت ظاهرة الإعتماد المتبادل في المجتمع الدولي حيث أصبحت الدول في وضع لا تحقق الإكتفاء بما لديها من موارد ولا يمكنها إنتهاج سياسة العزلة، وأصبحت العلاقات الإقتصادية الدولية من الموضوعات البارزة التي تبرز نطاق التعاون والتصارع بين الفاعلين الدوليين، في سعيهم نحو تحقيق أهداف الرخاء والثروة، وأصبحت تمثل محورا أساسيا في محتوى السياسة الدولية.

ونعتمد على مقاربة الإعتماد المتبادل في تفسير الإستراتيجية الإقتصادية الصينية اتجاه السودان، لتركيز هذه الدولة على البعد الإقتصادي في علاقاتها، رغم أن هذه الإستراتيجية لها أبعاد أخرى سياسية

---

[1]– جوني عاصي ، **النظرية و الأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** ، (فلسطين: نشر الوكالة السويسرية للتنمية و التعاون ، ط1، 2006)، ص46 .

[2]– سمير قط ، **مرجع سابق** ، ص 20.

[3]– وليد عبد الحي ، مراجعات كتب: مستقبل القوة ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 4 ديسمبر 2013 ، ص 3 .

ودبلوماسية فإنها تهتم بالجانب الإقتصادي بالدرجة الأولى، وتواجد الصين بالسودان ليس تواجدا حكوميا (دولاتيا) فحسب، فهي تعتمد على الشركات الخاصة والمتعددة الجنسيات التي تستثمر في السودان.

تعتبر نظرية الإعتماد المتبادل (Interdépendance) كتيار ضمن المدرسة الليبيرالية التي تشجع دور المؤسسات والعلاقات السياسية والإقتصادية، وتحث على السلام والتكامل بين الدول، ولها نظرة متفائلة تعتقد بإمكانية تحقيق السلام بين الدول عبر تنمية التجارة والديمقراطية.

إذ يرى إيمانويل كانط (E.Kant): " أن عولمة الفكرة ضمن تاريخ كوني من زاوية نظر كوسموبوليتانية ملتحمة مع الليبيرالية تؤدي إلى السلام الدائم "[1].

هنا يربط بين السلام العالمي والنموذج الليبيرالي كنموذج يقود إلى تجاوز النزاعات بين الدول.

فحسب مايكل دويل (Michael Doyle) وبروس راست (Bruce Russet) " أن التمثيل الديمقراطي والإلتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر إتجاهات "الميل إلى السلام" التي تتميز بها الدول الديمقراطية ".

تنتمي نظرية الإعتماد المتبادل إلى التحليل عبر الوطني (Transnationalism).

فعبر الوطنية تقدم رؤية أقل راديكالية من العولمة فهي تسجل إستقلالية المجتمع المدني عن الدولة، لكنها لا تلغي نهائيا دور الدولة، حسب التصور العولمي، وهذه الفكرة عبر عنها جيمس روزنو (James Roseno) في كتابه " الدوامة في السياسة العالمية ".

وكانت أهم مساهمة للمنظور التعددي هي تطوير مفهوم الترابط أي التواصل المتبادل بين الدول بسبب التوسع الرأسمالي وظهور ثقافة عالمية، إذ يلخص هذا النص معنى الإعتماد المتبادل[2]: نحن جميعا عالقون في شبكة شاملة معقدة من التفاعلات بحيث يكون للتغيرات التي تطرأ على جزء من النظام عواقب مباشرة وغير مباشرة مع بقية النظام، فمن الواضح أن الإستقلال المطلق للدولة المتجذرة بشدة في عقول قادة الدول، كان يجري تطويقه بالترابط، ثم إن العملية غير قابلة للإنعكاس على أنصار المذهب المؤسس الليبيرالي يعتقدون خلافا للواقعيين أن أفول إستقلال الدولة لا يدعو للأسف بالضرورة، بل إنهم يرون أن تخطي الحدود الوطنية والترابط ظاهرتان لابد من إدارتهما.

---

[1]– سمير قط ، **مرجع سابق** ، ص ص 23–24.

[2] – جون بيليس ، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة و نشر ، مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة ، ط1 ، 2004) ، ص 227.

في سنة 1977 صدر كتاب للمنظرين جوزيف ناي (Joseph Nye) وروبرت كيوهان (Robert Keohane) بعنوان القوة والإعتماد المتبادل طورا فيه مفهوم الإعتماد المتبادل، وأعلنا فيه التراجع التدريجي لدور الدولة كفاعل وحدوي في المسرح العالمي، كما إقترحا مفهوم السياسة عبر الوطنية والإعتماد المتبادل المركب، وذلك نتيجة للتحولات التي شهدها النظام الدولي في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، خاصة في الحقل الإقتصادي بزيادة التدفقات التجارية والمالية بين الدول.

وبشكل عام يعني الاعتماد (Dependence) الحالة التي يتم فيها ممارسة التأثير من قبل قوة خارجية، أما الاعتماد المتبادل (Interdependence) فيعني الاعتماد المشترك أو التبادلي.

و في السياسة العالمية يشير الاعتماد المتبادل[1] إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أوبين فاعلين من دول مختلفة.

و لهذا إزداد الترابط[2] بين الدول لازدياد التركيز على المجالات الاقتصادية المتعلقة بالثروة والرفاه.

يركز نموذج الاعتماد المتبادل المركب في تحليل الظواهر الدولية على ثلاث فرضيات أساسية:

1-زيادة الفواعل إلى جانب الدولة الوطنية، خاصة المؤسسات عبر الوطنية، والمؤسسات الدولية، المنظمات غير الحكومية جماعات الضغط والرأي العام العالمي.

و في هذا الصدد يرى جون بورتن في كتابه (Societé-Monde) أن الدولة لم تعد تعتبر الفاعل الوحدوي الأهم في الساحة الدولية، بل هناك فواعل من غير الدول (non-state actors).

2-الأحداث الدولية المتعددة والتي تبدأ من الظواهر الإقتصادية وهو ما يمكن توضيحه في هذا النموذج، فإلى جانب العلاقات السياسية المتمركزة على القوة والسلطة والأمن فإن تكاثر وزيادة التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، جعل من القوة السياسية أقل مركزية في العلاقات الدولية، إذ زادت التبادلات التجارية التي تقرب المصالح الخاصة والعامة، وهذا ما جعل حركة الإندماج وتحرير المبادلات التجارية تحقق السلام.

3-تعريف المصلحة الوطنية حسب نظرية الإعتماد المتبادل يثير إشكالات لأن توجه السياسة الخارجية له مظهر صراعي، من منطلق الحضور المتزامن لمجموعات ذات مصالح متناقضة حول قضية معينة،

---

[1]- Robert O. Keohane , Joseph S.Nye, **Power and Interdependence :world politics in transition** ,(Boston , l Little Brown , 2ed,1989), pp8-9 .

[2]- غرهام إيفانز ، جيفري نوينهام ، **قاموس بينغوين ،**

http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

فالمصلحة الوطنية للدول تتجاوز المصالح الخاصة، إلى أنها داخلية (باطنية)، تحدها المطالب المجتمعية الداخلية للدولة ،و ليس المعطيات البيئية الخارجية، ومن هنا نستنتج أنها ليست وحدوية بل تعددية بالنظر إلى تعددية المجتمع المدني الداخلي[1].

وبذلك أصبح الإعتماد المتبادل وتبادل المنافع وتشابك المصالح من السمات البارزة والمميزة للنظام العالمي الجديد، حيث لم يعد بمقدور دولة واحدة بإمكانياتها الذاتية أن تتطور وتستمر إلا من خلال الترابط والتعاون وبناء شبكة من العلاقات مع غيرها من الدول وخاصة العلاقات في إطارها الإقتصادي التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في تحليل العلاقات الدولية[2]، حيث أصبحت العلاقة بين الإقتصاد والسياسة تزداد ترابطا وإندماجا فأصبح من الصعب الحديث عن أحدهما بمعزل عن الآخر.

وعلى هذا الأساس يعتبر الإعتماد المتبادل ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد (أي يكون إقليميا، أو قاريا، أو عالميا) ومتعددة القطاعات بين الدول (أي يكون سياسيا وإقتصاديا، وعسكريا وغيرها في نفس الوقت).

و يميز روبرت كيوهان وجوزيف ناي بين نوعين من الإعتماد المتبادل:

الأول: يخلق إطارا محددا مقبولا من كل الأطراف، وفي هذه الحالة فإن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس الهيكل نفسه، وإنما تعرضه لتغيرات تراكمية جزئية، ويسمى هذا النمط بالحساسية المتبادلة (Sensitivity).

الثاني: فهو نوع يعرض هيكل العلاقات ذاته للسقوط، أي أن السياسة الخارجية التي تصنعها دولة معينة، قد تمس هيكل العلاقات وبالتالي يتعطل النظام، وهو ما يترتب عليه إستخدام الدول الأخرى لأسلوب الإنتقام، ويمكن تسمية هذا النمط من العلاقات[3] بالقابلية للتأثر (Vulnerablity).

و من هنا فإن الإعتماد المتبادل يتوقف على المؤشرات التالية:

- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام.
- درجة حساسية الفاعلين الدوليين.
- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.
- توافر أطر مؤسسة للتفاعل بين الوحدات الدولية.

---

[1] – سمير قط ، **مرجع سابق** ، ص ص 28–29.

[2] – عبد المولى هايل، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، (الأردن: منشورات جامعة اليرموك ، 2010)، ص 99 .

[3] – أنورمحمد فرج ، **مرجع سابق** ، ص 292 .

وقدم جوزيف ناي وروبرت كيوهان أهم عناصر الإعتماد المتبادل المركب بالإستناد إلى مجموعة من المعايير منها: أهداف الفاعلين، الأدوات السياسية للدول، تشكيل الأجندة، ترابط القضايا، دور المنظمات الدولية[1].

و هو ما نوضحه وفق الجدول التالي:

الجدول رقم3.1: أهم عناصر فهم الإعتماد المتبادل حسب جوزيف ناي وروبرت كيوهان

المعايير	أهم عناصر الإعتماد المتبادل المركب
أهداف الفاعلين	أهداف الفاعلين يمكن أن تتغير حسب القضايا–المناطق (issue–area)
الأدوات السياسية للدول	موارد القوة المحددة لقضايا–المناطق أصبحت أكثر إرتباطا ولم تعد القوة العسكرية هي الأداة الأكثر تأثيرا، إذ يمكن إستخدام وسائل أخرى منها الإقتصاد. الفاعلين من غير الدول أصبحوا فواعل أساسية
تشكيل الأجندة	يتم التأثير على الأجندة بالتغيير في توزيع موارد القوة في القضايا–المناطق.
ترابط القضايا	الترابط من قبل الدول القوية أصبحت أكثر صعوبة بحيث جعلت من القوة العسكرية غير مجدية
دور المنظمات الدولية	وضع الأجندة، تشكيل التحالفات، وقد تتحول هده المنظمات ساحة للعمل السياسي للدول الضعيفة

Source: Robert O. Keohane, Joseph S.Nye, **Power and Interdependence:world politics in transition**, (2ed, Boston, I Little Brown, 1989), p 37.

من خلال عرضنا لمقاربتي " القوة الناعمة والإعتماد المتبادل " يتضح أن دولة الصين تنتهج إستراتيجية إقتصادية مرنة قوامها الجذب والترغيب بدل الدفع والإرغام، وكذا تكثيف الإعتماد المتبادل من خلال زيادة التبادل التجاري مع دولة السودان لتحقيق المنفعة المشتركة.

[1]– Robert O. Keohane , Joseph S.Nye, **Op Cit** , p 37.

المبحث الثالث: المقاربة الليبيرالية كمقاربة تفسيرية في تعريف العلاقات الاقتصادية الصينية-السودانية

تبين لنا أن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تعتمد بشكل رئيسي وأساسي على قوة الجذب لا الإكراه، أي "القوة الناعمة "، وكذا تركيزها على الإعتماد المتبادل من خلال زيادة الترابط والتفاعل مع الدولة التي تتوجه نحوها الصين بهذه الإستراتيجية، وكل هذه النظريات التفسيرية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية تنطوي تحت المقاربة الليبيرالية كأحد أهم المقاربات المفسرة للعلاقات الدولية، ولذلك إخترنا هذه المقاربة لتفسير العلاقات الاقتصادية الصينية-السودانية.

المطلب الأول: تطور المقاربة الليبيرالية

تعتبر المقاربة الليبيرالية من أبرز المقاربات المفسرة للعلاقات الدولية، وهي مقاربة تقدم رؤية أكثر تفاؤلا للسياسة الدولية، إذ لطالما أكدت بأن الأخلاق والقانون والمنظمات الدولية تستطيع أن تؤسس لعلاقات طيبة بين الدول، وذلك ببساطة لأن الطبيعة الإنسانية خيرة وليست شريرة، ما يجعل العلاقات السلمية والتعاونية بين الدول ممكنة[1]، (و هي وجهة نظر النظرية الليبيرالية التقليدية).

كما وسعت المقاربة الليبيرالية من إدراك التطور والنمو المتزايد في الإقتصاد الدولي، وأكدت أن ذلك أدى إلى إزدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل، أين أصبحت الدول في وضع لا يسمح لها بالإكتفاء ذاتيا بما لديها من موارد وإنتهاج سياسة العزلة، بل تحقق اكتفائها الذاتي بالتعاون وتكثيف التعامل مع الدول الأخرى.

أيضا بينت أن العلاقات الاقتصادية الدولية من أبرز الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون والتنافس بين الفاعلين الدوليين، في إطار سعيهم نحو تحقيق أهداف الرخاء والثروة، وأكدت أنها موضوعات أصبحت تمثل محور السياسة الدولية، حيث إعتبرت أن التجارة تنزع نحو السلام نتيجة التوسع في حجم الإقتصاد الدولي وزيادة الإعتماد المتبادل بين الدول.

فهي مقاربة تبحث في كيفية تعزيز وتشجيع التعاون في النظام الدولي الذي يتسم بالتنافس بين الدول، وتفترض تحقيق الإتصال والتعاون بين الدول لتجنب الحرب[2]، وهي مقاربة أعطت أهمية لدور المؤسسات الدولية كأحد فواعل النظام الدولي.

---

[1] – أنور محمد فرج ، **مرجع سابق** ، ص 297 .

[2] – **المرجع نفسه** ، ص 200 .

ففي أفكار لأصحاب النظرية الليبيرالية المؤسساتية التقليدية، من أمثال ديفيد ميتراني (David Mitrany) الذي يعتبر منظر تكاملي رائد أكد بأنه: " لابد من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية لحل المشاكل المشتركة "، وهي حجة بشأن الفوائد الإيجابية التي تنجم عن التعاون عبر الحدود الوطنية، إستمرت كجوهر للنظرية الليبيرالية المؤسساتية الجديدة.

كما أعطى بعض الكتاب أمثال "هاس" (Haas) دافعا هاما لزيادة التعاون الوثيق بين الدول لأنه بإمكانه توفير أهداف الرفاه التي تصبوا إليها الدول[1].

و بالنسبة للنظرية الليبيرالية المؤسساتية الجديدة التي كان أهم روادها روبرت كيوهان، فإنه أكد على دور الأطراف الفاعلة من غير الدول إلى جانب الدول في سبيل تحقيق المصالح المتبادلة المرجوة من عملية التعاون.

أكد أنصار النظرية الليبيرالية المؤسساتية الجديدة أن الأفراد والدول يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي، وأن التعاون الدولي يحقق الإستفادة المتبادلة وهو أمر مرغوب وممكن، على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، إذ أنه بإمكان الدول تقوية روابط التعاون فيما بينها وتعزيزها عن طريق خلق أنظمة أو إجراءات خاصة بتنظيم هذه العلاقات وتسهيل عقد الصفقات في علاقاتها البينية المتبادلة[2].

وحسب النظرية الليبيرالية المؤسساتية الجديدة الهدف الرئيسي للدولة هو إيجاد الحدود المثالية مع الدول الأخرى، وهو الطريقة المنهجية للتعاون الدولي، من أجل تحقيق المكاسب المتبادلة.

يؤكد أنصار النظرية الليبيرالية المؤسساتية الجديدة بأن الفوضى على مستوى النظام الدولي، لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر، إذ يمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال خفض تكاليف التفاعل، وتعزيز المعاملة بالمثل، ومن الناحية العملية هذه النظرية أكدت أن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي، هو ما يسهل عملية التعاون[3].

---

[1]– جون بيليس ، ستيف سميث ، **مرجع سابق** ، ص 325 .

[2] – أنور محمد فرج ، **مرجع سابق** ، ص ص 403 – 404 .

[3]– Andrew Moravcsik , **Liberalism and International Relation Theory** , (Harvard University , 1999) , p 81 .

كما أكدت هذه النظرية على أن الحافز (Motivation) لدخول الدول في علاقات تعاونية أكبر، حتى ولو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل، أي حسب النظرية الليبيرالية المؤسساتية الجديدة المكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية.

وأكد روبرت كيوهان أن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكن لا يضمنه، وهذا عكس وجهة نظر أنصار المذهب الليبيرالي الكلاسيكي، الذين أكدوا أن " التجارة تولد السلام "، فحسب روبرت كيوهان لابد من تطوير عملية التعاون، وميز بينه وبين الإنسجام بالقول أن: " التعاون ليس شيئا تلقائيا، بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات "[1].

و ركزت النظرية الليبيرالية المؤسساتية الجديدة على أن التعاون الدولي[2]، ممكن التحقق وممكن البقاء، كما أكدوا على وجود منافع مطلقة من هذا التعاون، وافترضوا أنه في ظل الفوضى الدولية على الدول أن تركز إهتمامها على الاقتصاد السياسي الدولي، وهذه هي رؤيتها للتعاون الدولي.

وفي مقارنة " لجوزيف جيريكو " (Joseph Grieco)[3]بين النظرية الليبيرالية المؤسساتية التقليدية والليبيرالية المؤسساتية الجديدة حول فرضية التفاؤل أو التشاؤم بخصوص إمكانية تحقيق التعاون الدولي فإن كلا من النظريتين متفائلتين، ويؤكدان إمكانية حدوث ذلك.

وبذلك يمكن القول أن المقاربة الليبيرالية ساهمت في تطوير مفاهيم التعاون (Cooperation) والإعتماد المتبادل (Interdependence)، وهي أنماط للتفاعل بين الأطراف الفاعلة المختلفة سواء كانوا دولا، منظمات دولية، شركات متخطية للحدود الوطنية، أو منظمات غير حكومية.

المطلب الثاني: التعاون: هل هو الأقرب للتعريف بالعلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية ؟

برزت أهمية العامل الاقتصادي كعامل محدد للعلاقات بين الدول بعد الحرب الباردة، إثر التغير في هيكل النظام الدولي، وهو ما أدى إلى ظهور قوى دولية فاعلة لا تملك قوة عسكرية ضاربة وإنما تملك قدرات إقتصادية وتيكنولوجية كبيرة مكنتها من تعظيم قوتها في مؤسسات النظام الدولي وتعزيز علاقاتها مع دول العالم، وبذلك تراجعت قواعد اللعبة الصفرية التي حصيلتها (رابح خاسر) لتحل محلها قواعد اللعبة التعاونية، ولمعرفة إلى أي إتجاه تنسب العلاقات الصينية–السودانية، نورد مقارنة بين مجموعة من

---

[1]– جون بيليس و ستيف سميث ، **مرجع سابق** ، ص 340 .

[2]–Andrew Moravcsik ,**Op Cit** , p 90 .

[3]– Robert Jervis , Realism , Neoliberalism , and Cooperation , **International security** , vol 24 , N1 , Summer 1999 , p 42 .

التعاريف التي توصف بها العلاقات بين الدول وهي على التوالي[1]: (علاقات شراكة، علاقات تكامل، علاقات إعتماد متبادل، أم علاقات تعاونية).

1-مفهوم الشراكة: هو مفهوم ينطوي على أكثر من التعاون[2]، وتشير إلى مستوى معين من التكامل الاقتصادي بين بلدين أو أكثر تكون مبنية على المشاركة بين هذه الفواعل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، والقرارات فيها تكون قابلة للتطبيق، وتعتبر طريقة للحصول على منافع مشتركة، وتقوم على أجهزة دائمة ومصالح مشتركة بين الأطراف.

و بذلك يجب أن يتوفر في العلاقات إذا أطلقنا عليها شراكة ما يلي:

- التكافؤ والتوازن.
- المصلحة الدائمة والمشتركة.
- المؤسسات الدائمة التي تخلق شخصية قانونية.

2-مفهوم التكامل: هو عملية تقارب مرحلية تهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، كما يقوم على خلق شخصية قانونية، وعلى وجود أهداف مشتركة.

3- أما مفهوم الإعتماد المتبادل: فهو يمثل مجموعة من التفاعلات بين الدول والفواعل الدولية الأخرى على مستوى عال، وما يميزه هو وجود أهداف مشتركة، كما يقوم على خلق مؤسسات دائمة، ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

4- وبالنسبة لمفهوم التعاون:

فيعرفه ديفيد ميتراني بالقول أن: " التعاون يكون ناتجا عن الشعور بالحاجة، والتي تؤدي إلى خلق حاجات جديدة، تدفع نحو التعاون في مجالات مختلفة ".

---

[1] -محمد عقيل وصفي ، التحولات المعرفية للواقعية و الليبيرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة ، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 42 ، العدد 1 ، 2015 ، ص 112 .

[2]- Ros Carnwell , Alex Carson , The Concept of partnership,

, p7 ,01/05/2016.https://www.mheducation.co.uk/openup/chapters/9780335229116.pdf

كما يقصد بالتعاون[1]: تكاثف جهود دولتين أو أكثر لحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية، التي تهمهم.

و بذلك يمكن القول بأن أهم العناصر التي يجب أن تتوفر في العلاقات بين دولتين حتى نطلق عليها " علاقات تعاونية "[2]:

- أن تكون علاقات قائمة على تبادل المساعدة.
- التعاون لا يهدف لخلق مؤسسات دائمة.
- كما قد يكون ذو طبيعة مؤقتة.
- الأهداف من العلاقات التعاونية تكون غير مشتركة.
- طبيعة الدول المشاركة في علاقات التعاون تتميز بمستوى إنمائي متفاوت.
- يقوم التعاون على أساس وجود مصالح.

من خلال التطرق لأهم العناصر المشكلة لكل مفهوم من هذه المفاهيم يتبن أن المفهوم الأقرب لإثراء موضوع دراستنا هو " التعاون ".

فأول سمة للقول بأن العلاقات تعاونية هو التفاوت[3]بين الدول المتعاونة، وهو ما يتضح في دراستنا، فالصين متفاوتة من حيث الحجم والقوة عن السودان، وهدف هذه العلاقات هو تبادل المساعدة في إطار من التعاون وليس الشراكة.

يتضح الجانب التعاوني في العلاقات الصينية–السودانية، لأنه عند تتبع مختلف مراحل التطور التاريخي للعلاقات بين البلدين نجد غياب إتفاقيات قانونية مبرمة محددة لأهداف هذه العلاقات.

العلاقات الصينية–السودانية بعيدة عن الشراكة لأنها لم تنشئ مؤسسة لتنظيم هذه العلاقات، إذ أن هناك مصالح لكلا البلدين من إقامة هذه العلاقات، لكن تغيب عنها الأهداف المشتركة، وبذلك تبقى علاقات تعاونية في إطار التبادل التجاري بعيدا عن الشراكة والتكامل.

---

[1]– مارتن غريفيش ، تيري أوكلاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (عمان: مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، 2008) ، ص 08.

[2]– Daman Prakash , **The principles of cooperation** , (New Delhi : PAMDA– NETWORK international , 2003) ,p 5.

[3]– Scott Barret , **A theory of international cooperation** ,(London Business School , November 1998) ,p 14 .

يغلب على العلاقات الصينية–السودانية البعد الاقتصادي وإرتأينا لتفسير هذه العلاقات الإعتماد على المقاربة الليبيرالية التي تعطي مفهوما خاصة لطبيعة التفاعل بين الدول مركزة على الجانب السلمي في هذه التفاعلات، والتي كان أحد أهم مفاهيمها المركزية لإحلال السلام بدل الصراع في النظام الدولي هو " التعاون الدولي " الذي يعتبر عملية ديناميكية قائمة على تبادل المساعدات لتحقيق المكاسب، لكنه لا يهدف لخلق مؤسسة دائمة من أجل إدارة هذه العلاقات، ولذلك وجدنا أنه الأقرب لتحليل العلاقات الصينية–السودانية التي طبعت بطابع تعاوني أكثر من كونها شراكة.

نستنتج من تناولنا للفصل الأول الذي تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الإستراتيجية الإقتصادية الصينية اتجاه السودان ، جملة من النقاط الأساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

يعتبر مفهوم الإستراتيجية من المفاهيم المركبة في السياسة الدولية، فهو مفهوم واسع وغامض، ولا نجد تعريفا جامعا مانعا موحدا له، وهو بذلك يبقى مفهوما مبهما ومثيرا للجدل سواءا على المستوى النظري أو على المستوى العلمي الإجرائي، كما تطور مفهوم الإستراتيجية وإتسع إذ أصبح مفهوما شاملا لعدة أبعاد، ليس البعد العسكري فحسب، إذ ظهرت إستراتيجيات تخصصية للدولة منها: الإستراتيجية السياسية، والإستراتيجية الإجتماعية، والإستراتيجية الإقتصادية التي تبحث من خلالها أي الدولة في المسائل المتعلقة بتحقيق أهدافها الاقتصادية مع دولة أخرى، وفي هذا الصدد نجد أن الصين إنتهجت إستراتيجية ذات بعد اقتصادي في تعاملها مع دولة السودان، ركزت فيها على التعاون التجاري والاقتصادي وفق مقاربتي القوة الناعمة والاعتماد المتبادل (أي قوة الجذب والترغيب لا الدفع والإكراه).

تعتبر المقاربة الليبيرالية أقرب مقاربة لتفسير العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية من خلال مساهماتها النظرية التي ركزت على مفاهيم الإعتماد المتبادل والتعاون الدولي للدلالة على أن العلاقات الدولية يغلب عليها الطابع السلمي التعاوني أكثر من كونها علاقات صراعية.

تمثل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان توجها جديدا فريدا من نوعه في تحديد علاقات الصين وطريقة تعاملها مع الدول الأخرى، فهي إستراتيجية لا تربط النشاط الاقتصادي الصيني في هذا البلد بشروط سياسية، وهي إستراتيجية ذات بعد اقتصادي تركز على التعاون التجاري والاقتصادي.

الفصل الثاني

واقع العلاقات الاقتصادية

الصينية-السودانية 2000-

2015

قامت العلاقات بين الصين والسودان على أساس التعاون، وإتجهت الصين نحو السودان لما تحوز عليه من مورد نفطي، إذ كان هو المحرك الأساسي لهذه العلاقات التي تميزت بالتركيز على البعد الإقتصادي، الذي حقق البلدان من خلاله تعاونا يمكن من وصف العلاقات بينهما بأنها علاقات إستراتيجية مرتبطة بمصالح ومنافع متبادلة لذلك وضعنا هذا الفصل بعنوان واقع العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية وسنتناول فيه ثلاث مباحث: المبحث الأول خصصناه لتطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين، والمبحث الثاني الآليات التي إتبعتها الصين في إستراتيجيتها الإقتصادية اتجاه السودان، والمبحث الثالث نتناول فيه أهداف الصين من إستراتيجيتها الإقتصادية في السودان.

المبحث الأول: تطور العلاقات الإقتصادية الصينية–السودانية

قدمت الصين نفسها للسودان على أنها دولة نامية تعتمد لغة الإقتصاد والمصالح ولا تحبذ التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرض الشروط، ونتيجة لنموها الإقتصادي السريع فهي بحاجة لتوسيع علاقاتها وبما أن السودان من البلدان التي تزخر بمورد النفط المحرك الأساسي للإستراتيجية الصينية فإن العلاقات بينهما طبعت بطابع خاص ومتميز وهو ما سنوضحه في هذا المبحث الذي نقسمه إلى ثلاثة مطالب: الأول نتناول فيه لمحة عن تطور العلاقات بين البلدين، أما المطلب الثاني فنوضح فيه مزايا العلاقات الإقتصادية الصينية– السودانية والمطلب الثالث نتطرق فيه لمشاكل هذه العلاقات.

المطلب الأول: لمحة عن تطور العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية

إن المتتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الصينية –السودانية يجد أنها علاقات تعود إلى إهتمام الصين بالقارة الإفريقية منذ فترات زمنية قديمة وخاصة منطقة شرق أفريقيا[1]، أين بدأت الصين علاقاتها مع أفريقيا بمساندة حركات التحرر خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي[2]، وتحولت بعد نهاية الحرب الباردة نحو الاستثمار والتجارة في الموارد الطبيعية غير المستغلة في القارة خاصة بعد الإصلاحات التي إتبعتها الصين، والنمو الهائل الذي عرفته بعد إعتمادها على إقتصاد أكثر تحررا، الأمر

[1] – سمير قط ، **مرجع سابق** ، ص31.

[2] – علاقات الصين بأفريقيا منذ إنتهاء الحرب الباردة ،
.www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/alakatdwal/sec06.doc.cvt.htm. 23/02/2016

الذي إنعكس على علاقات الصين مع الدول الأفريقية، خاصة مع ظهور التنافس الدولي من أجل الحصول على الإستثمارات والموارد في القارة الإفريقية، بعد الحرب الباردة[1].

إذ جاء الإهتمام الصيني بالقارة الإفريقية نتيجة لعدة عوامل نلخصها فيما يلي:

عامل مرتبط بالموارد الطبيعية: تشجع الصين إستيراد البترول مباشرة من القارة الإفريقية[2]التي تملك موارد طبيعية ومعدنية هائلة، إذ لديها 75 مليار برميل من إحتياطي النفط أي ما نسبته 9% من الإحتياطات العالمية لهذا المورد الحيوي[3]، و تنتج إفريقيا حوالي 300مليون طن منه لتوليد الطاقة، كما تنتج 22 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميا بنسبة 7.5% من إجمالي الإنتاج العالمي منه، ويبلغ إحتياطي الغاز الطبيعي في إفريقيا نحو488ترليون قدم مكعب، وبنسبة 6.9% من الإحتياطي العالمي. المصالح اقتصادية (Economic interests) تمثل أولوية الصين العليا في استراتيجيتها الشاملة تجاه أفريقيا، الغنية بالموارد الطاقوية التي تعتبر المحرك الأساسي لعجلة نمو الإقتصاد الصيني[4].

العامل التجاري: يتميز الإنتاج الصيني بالوفرة وإنخفاض التكاليف وقد بدت للصين الأسواق الإفريقية أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصينية خاصة وأن القارة الإفريقية يكتسب جزء كبير من سكانها صفة المجتمع الإستهلاكي[5].

ولهذا زاد إعتماد الصين على القارة الإفريقية حيث أصبحت الصين منذ عام 2009 ثاني أكبر شريك تجاري لأفريقيا بحجم تبادل تجاري بين الجانبين وصل إلى 200 مليار دولار عام 2014، إذ بلغت

---

[1]– طبيعة العلاقات الدولية في أفريقيا منذ إنتهاء الحرب الباردة

www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/alakatdwal/sec02.doc.htm,24/02/2016.

[2]– Jennifer G. Cooke,china's soft power in africa ,

http://csis.org/files/media/csis/pubs/090310_chinesesoftpower__chap3.pdf ,p15 ,06/02/2016.

[3]– عاهد مسلم المشاقبة ، البعد السياسي للعلاقات العربية–الصينية و آفاقها المستقبلية ، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية** ، المجلد 41 ، ملحق 1 ، 2014 ، ص 55.

[4]– Africa in China's Foreign Policy,**Thornton China Center and Africa GrowthInitiative**,2014,pp 5-6.

[5]– إسماعيل أولاولي ، العلاقات الصينية الإفريقية ...شراكة أم إستغلال وجهة نظر إفريقية ، **مركز الجزيرة للدراسات** ،2014 ، ص 3 .

الصادرات الصينية المتجهة إلى القارة الإفريقية 60% من إجمالي صادراتها، ومثلت نسبة وارداتها من القارة حوالي 63% من إجمالي وارداتها[1].

العامل الجيو إستراتيجي: بما أن الصين من أكثر الدول إستهلاكا للطاقة، فإن هذا يتطلب منها البحث عن شركاء يمدونها بالغاز الطبيعي والنفط[2]، ومثلت القارة الإفريقية ذلك الشريك إذ بلغت قيمة واردات الصين من القارة الإفريقية 113.171 مليار عام 2012 أي تقريبا بنسبة 20%، ويمثل النفط لوحده 83% من مجمل واردات الصين من إفريقيا.

–أما عن تطور العلاقات الصينية–السودانية، فقد بدأت رسميا منذ عام 1959 أين إعترفت حكومة الرئيس السوداني إبراهيم عبود بجمهورية الصين الشعبية، وبذلك برز التنسيق والتعاون في الشؤون الدولية بين البلدين[3]، وبعد إكتشاف النفط في السودان دعت الحكومة السودانية الصين للإستثمار في قطاعها النفطي عام 1993.

كما وسعت الصين علاقاتها الاقصادية مع الدول الأفريقية عام 2000 من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC)*، وكانت السودان من بين أبرز تلك الدول أين غلب النهج التعاوني على العلاقات بين البلدين تعبيرا عن رغبة الصين في إحداث التنمية، وزيادة التبادل التجاري مع هذه الدولة.

وبرز هذا التعاون أكثر في تطوير قطاع النفط السوداني[4]، كما حافظت الصين على علاقاتها الإقتصادية مع السودان حتى بعد إنفصال جنوب السودان عام 2011، وإتجهت إلى خلق نوع من التوازن وإدارة المخاطر والإهتمام بقضايا الأمن لتأمين إستثماراتها في البلدين.

---

[1]– Richard Schiere, Léonce Ndikumana, and Peter Walkenhorst ,China and Africa: An Emerging Partnership for Development? ,**African Development Bank Group** ,2011,p13.

[2] – نجلاء محمد مرعي ، الثروة النفطية ...و التنافس الدولي الإستعماري الجديد في إفريقيا ، التقرير الإستراتيجي السابع ، **مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية** ،2010، ص424.

[3]– جعفر أحمد كرار، العلاقات السودانية–الصينية 1956–2011 ، **المستقبل العربي** ، 2012 ، ص ص 17–18.

*– صادقت الصين مؤخرا عام 2013 على خطة عمل للفترة ما بين (2013–2015) تمكن الدول الأفريقية من الحصول على قروض ميسرة قيمتها عشرون مليار دولار لتطوير البنية التحتية الزراعية و الصناعية .

[4]–Edgar Agubamah,The Darfur and China's African Policy,**International Journal of Humanities and Social Science** ,Vol. 4, No. 11; September 2014 ,p 3.

وبذلك يمكن القول أن العلاقات الصينية السودانية قديمة لكن بمعنى علاقات تحالف سياسي وإقتصادي بدأت بعد الحرب الباردة، أين ساهم إستثمار الصين لبناء قطاع النفط السوداني في توثيق العلاقات بينهما وكانت المقاربة التعاونية هي السائدة في إستراتيجية الصين الاقتصادية اتجاه السودان.

المطلب الثاني: مزايا العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية

برزت السودان كوجهة أساسية للصين مع تزايد معدلات نموها الإقتصادي، وزيادة حاجتها للمواد الخام، كما ساعدت حاجة السودان لشريك إقتصادي يتفهم أوضاعه السياسية والإجتماعية والثقافية على إقامة علاقات اقتصادية صينية– سودانية متميزة.

إذ كانت حاجة الصين الملحة إلى الطاقة من أهم دوافعها لإقامة العلاقات مع السودان، ونوضح ذلك في:

لعب تحول الصين من دولة مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة له دورا أساسيا في إهتمامها بملف النفط السوداني، إذ تركز الصين في إستراتيجيتها اتجاه السودان على مجال الطاقة[1]("energy field")، فبعد أن كانت الصين واحدة من المنتجين للنفط في العالم بحجم إنتاج يفوق مليوني برميل يوميا، أصبحت من الدول أكثر إستيرادا لهذا المورد، إذ حدث تحول كبير في البنية الإقتصادية والصناعية في البلاد نتيجة للتوسع الاقتصادي ونمو الصناعات والزيادة الكبيرة في الطلب على المحروقات[2]، ولأن الصين بلد يعيش فيه أكثرمن مليار و300 مليون نسمة ويمتلك إقتصادا مزدهرا بمعدلات نمو سنوية مرتفعة[3]، ونوضح ذلك في الجداول التالية:

---

[1]– Jakob Skovgaard ,**Sino–African Relations Neo–colonialism or "South–South" Cooperation?** ,(Lund University Department of Political Science , 2013), p 13.

[2]– S.Timothy, Evaluating Sino–African relations: new wine in old bottles? ,**The Newsletter** No.59 , Spring 2012 ,p 5.

[3]– **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية...التنافس على موارد الطاقة** ،(مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2008) ، ص 297 .

جدول رقم 1.2: نمو عدد السكان في الصين (2005–2015) مليون نسمة

البلد أو المجموعة	2005	2015	معدل التغيير السنوي
الصين	1311	1393	%0.3
البلدان الصناعية	983	1232	%1.1
البلدان النامية	5035	5986	%1.3
العالم	6428	7217	%1.5

المصدر: باهر مردان، إستراتيجية أمن الطاقة الصينية ودور شركات النفط الوطنية في تحقيق متطلباتها،

https://www.academia.edu/6003629/2014 إستراتيجية–أمن–الطاقة–الصينية.

الجدول رقم2.2: النمو الاقتصادي في الصين (2006–2015) حسب منظمة الأوبك بالنسبة المئوية

المدة	نمو الاقتصاد الصيني	نمو الاقتصاد العالمي
2010–2006	%8.3	%4.2
2015–2010	%6.1	%3.5

المصدر:**المرجع نفسه**.

فعدد السكان المتزايد في الصين ونسبة النمو الاقتصاد الصيني عوامل جعلت الصين تعتمد إعتمادا متزايدا على النفط المستورد.

حيث وصلت نسبة النمو الإقتصادي في الأعوام 1990–1993 إلى 13%، الأمر الذي إضطر الصين في عام 1993 إلى إستيراد 9.93 مليون طن من النفط الخام، ووصل إستيرادها في عام 2000 إلى 70 مليون طن من النفط الخام و30 مليون طن من النفط المكرر بزيادة قدرها 103.9% عن عام 1999، وقد دفعت الصين 25 مليار دولارا ثمنا لهذا الحجم من الإستيراد.

فمثلا قد تطور الطلب الصيني[1] على النفط من 7.1 مليون برميل سنة 2006 إلى 8.7 مليون برميل سنة 2010 إلى 10.4 مليون برميل سنة 2015.

و هو ما نوضحه في الجدول التالي:

[1]– باهر مردان ، إستراتيجية أمن الطاقة الصينية و دور شركات النفط الوطنية في تحقيق متطلباتها،

https://www.academia.edu/6003629/2014 إستراتيجية–أمن–الطاقة–الصينية

جدول رقم 3.2: تطور الطلب الصيني على النفط من 2006-2015 (مليون برميل سنويا)

	2006	2010	2015	معدل النمو السنوي بالمئة
حسب أوبك	7.1	8.7	10.4	%3.6
حسب وكالة الطاقة الدولية	7.1	9	11.1	%3.6

Source: China in Africa: A strategic overview, **Executive research associates**, October 2009, p10.

حجم طلب الصين على النفط في تزايد[1]، فالصناعة في الصين تستهلك ما يصل إلى 70% من مجموع الإستهلاك تليها المتطلبات السكانية بنسبة 10%، والنقل 7% والتجارية 2%، وهو ما جعل الصين حاليا مستهلكا رئيسيا للنفط في العالم، ما يوجب عليها إهتماما بعلاقاتها مع الدول النفطية في العالم[2].

نمى طلب الصين على الطاقة[3]، وأصبحت مستوردا صافيا للنفط منذ عام 1993، وصارت تصنف كثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة.

جدول رقم4.2: استهلاك الصين من النفط والغاز نسبة للاستهلاك العالمي

الدولة	استهلاك النفط		استهلاك الغاز	
	الكمية يوميا بالمليار برميل	النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي	الكمية بالمليار متر مكعب	النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي
الصين	6.99	%8.47	47	%1.71

المصدر: نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية... والتنافس الدولي الإستعماري الجديد في إفريقيا، التقرير الإستراتيجي السابع، **مركز الأهرام للدراسات**، 2010، 435.

[1]- China in Africa:A strategic overview ,**Executive research associates**,October 2009,p9.

[2]- **Ibid** , p 11.

[3]- J. Peter Pham, China's African Strategy and Its Implications for U.S. Interests,

http://www.ncafp.org/articles/06%20China's%20African%20Strategy%20and%20it's%20Implications%20for%20US%20Interests.pdf , p 10 , 25/01/2016.

شكل رقم1.2: استهلاك الصين من النفط ونسبته إلى إجمالي الإستهلاك العالمي

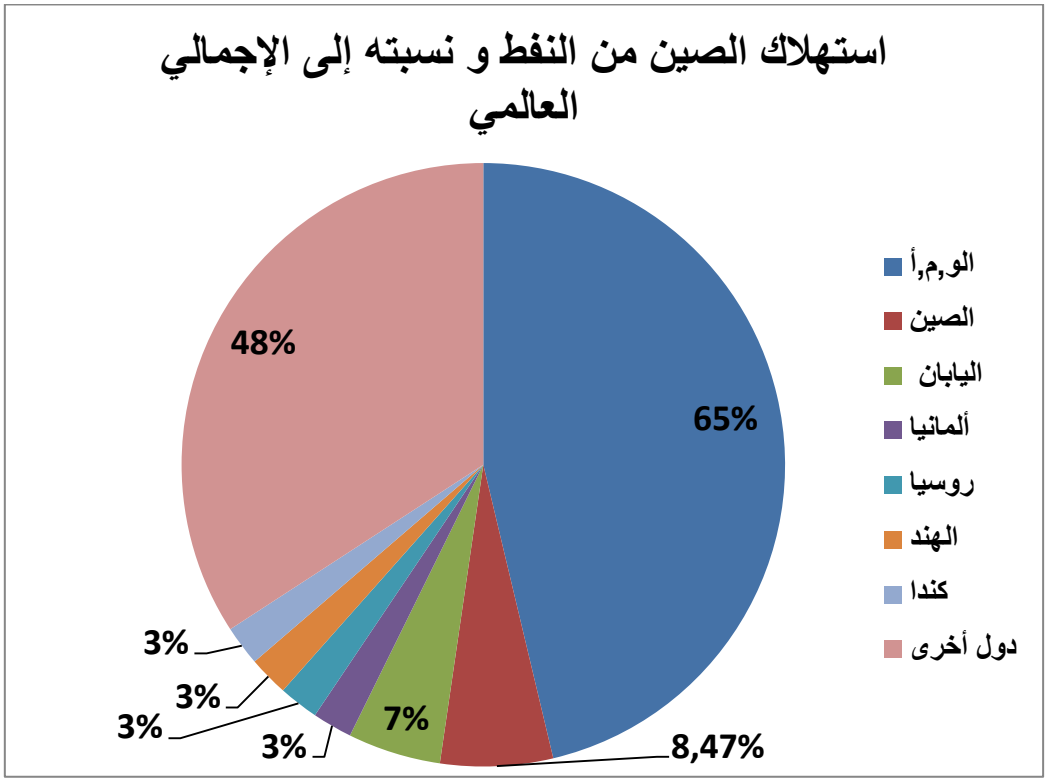

المصدر: **المرجع نفسه**، ص 474.

ولمواجهة هذا المأزق النفطي[1]إعتمدت الصين إستراتيجية البحث عن حصص وأسهم في حقول النفط الخارجي عن طريق الشراء والتنقيب.

وهو ما أظهرته الخطة الخماسية 1991-1995 في الصين* ، وهكذا أصبح الصينيون على إستعداد لتنشيط ملف النفط السوداني' خصوصا وأن حكومة السودان كانت تولي إهتماما لهذا التعاون، نظرا لحاجتها إلى مورد مالي فعال لإحداث التنمية بالبلاد.

أيضا ما ميز العلاقات الاقتصادية بين البلدين هو تقديم المساعدات للسودان دون شروط سياسية:

ثم إن ما ميز الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان هو إعتمادها على مبدأ الصعود السلمي من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا إقامة الشراكات دون شروط سياسية

[1]- Zhang Chun, The Sino-Africa Relationship: Toward a New Strategic Partnership , http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR016/SR-016-Chun.pdf ,p15 , 02/02/2016.

*- الخطة الخماسية الثامنة (1991-1995)عكست توجه الصين نحو الخارج و سمحت للشركات الصينية بتخطي عتبة البلاد للحصول على حصص في حقول النفط بالخارج عن طريق الشراء و التنقيب.

مسبقة، فالصين لا تربط مساعداتها المالية بشروط محددة، بل تكون علاقاتها على أساس التبادل التجاري والإستثمار المباشر[1].

من مزايا هذه العلاقات أن الصين لا تستخدم علاقاتها الاقتصادية مع السودان لنشر أو الترويج لإيديولوجية معينة، إذ تهتم الصين بالتنمية الاقتصادية أولا وقبل أي شيء وبأي وسيلة، وفقا لأي منهج إقتصادي[2](الصين براغماتية في تعاملاتها).

كما أنها علاقات وثيقة وطويلة تمتاز بالإستمرارية والمشاركة الاقتصادية المتنامية والتعاون التجاري المتبادل[3].

التقارب والتعاون الإقتصادي بين البلدين مكن السودان من الحصول على زبون وشريك لكسر الحضر والعقوبات المفروضة عليها من طرف الأمم المتحدة والمجموعة الدولية، كما تمكنت من توفير رأس المال اللازم لتمويل مشاريع التنمية، ذلك لأن الصين لطالما أكدت الوفاء بإلتزاماتها والحفاظ على سيرورة القروض والمعونات للسودان[4].

نتج عن هذه العلاقات الاقتصادية المشتركة تحول هيكلي في الاقتصاد السوداني، ونتيجة لذلك تقاطعت مصالح الصين مع مصالح السودان، حيث أن الصين تحتاج إلى النفط لسد حاجاتها من الطاقة، والسودان تحتاج إلى موارد مالية لإستكمال رأس المال لأغراض التنمية ومن ثم صبغت العلاقات بينهما بصبغة إستراتيجية ذات بعد إقتصادي.

المطلب الثالث: مشاكل العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية

إن ذكرنا لمجموعة المزايا المتعددة التي طبعت العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، لا يعني ذلك أنها علاقات خالية من المشاكل ولم تعترضها العقبات، فمن أبرز هذه المشاكل:

---

[1]– China's new courtship in south Sudan , **Africa Report** ,N°186 – 4 April 2012, p 2.

[2] – مهاري مارو ، العلاقات الصينية الإفريقية ... الديمقراطية و التوزيع ، ترجمة ، يعقوب بن أبو مدين ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2013، ص 2.

[3] –Edgar Agubamah,**Op Cit**, p 7.

[4] – عادل حسن محمد أحمد ، مستقبل التعاون الإستراتيجي بين الصين و السودان ، **مركز العلاقات الدولية** ،2010، ص3.

1–الضغوط الخارجية المفروضة على السودان:

كانت العزلة والعقوبات الإقتصادية التي فرضت على السودان من طرف مجلس الأمن والقوى الكبرى بسبب مواقفها الداعمة لحرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت) بتهمة رعاية الإرهاب وإنتهاكات حقوق الإنسان في جنوب وغرب السودان[1]، من أهم العقبات التي واجهت العلاقات الصينية–السودانية.

فحسب الرؤية الأمريكية دولة السودان تمثل دولة عاصية مارقة وراعية للإرهاب، كما أن نظامها استبدادي وينتهك حقوق الإنسان، وطالبت بتسليم الرئيس السوداني "عمر البشير" للعدالة والإقرار بإدانته، إذ تبنت الولايات المتحدة سياسة العزل والإحتواء ضد الدولة السودانية[2]، ومحاصرة الخرطوم من أي دعم خارجي من خلال فرض العقوبات الإقتصادية[3].

2–ردود أفعال القوى الدولية على الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان:

كانت ردود الأفعال الأمريكية والأوروبية عن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية بالسودان أنها إستراتيجية للتوغل نحو القارة الإفريقية، واختراقها من بوابة تعزيز النفوذ الإقتصادي، واعتبرتها شريكا غير مسؤولا لا يحارب من أجل إحلال الديمقراطية[4]، ففي جولة للقارة الأفريقية عام 2011 وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون " (Hillary Clinton) عدم الاستثمار في الديمقراطية بأفريقيا بأنه "إستعمار جديد " يتعامل مع النخب على حساب الشعب خدمة لمصالحه الاقتصادية[5]، وحذرت الأفارقة

---

[1]–China's new courtship in south Sudan, **Op Cit** , p10 .

[2]– عبد الرحمان حمدي ، عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان،
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/251682.aspxpdf, p 13 , 02/03/2016

[3]– خالد النور التيجاني ، النفط ...جدلية التقارب و التباعد بين جمهورية السودان و دولة جنوب السودان ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2012 ، ص 9.

[4]–ناديا بن سلام ، صعوبات أمام انتشار الصين الاقتصادي في أفريقيا ، **آفاق المستقبل** ، العدد 14 ، ماي 2012 ، ص14 .

[5] –عبد الرحمان حسن حمدي ، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان ، **قراءات أفريقية** ، العدد8 ، 2011، ص 41 .

ممن يقللون من قيمة الحكم الراشد بقولها: " حين يأتي الناس إلى أفريقيا للإستثمار نريدهم أن يستفيدوا ويفيدوا، أيضا لا نريدهم أن يقوضوا الحكم الراشد في أفريقيا "[1].

حيث كان للسفير السابق الأمريكي لدى الأمم المتحدة "جون جاك دانفورث" مواقف شديدة الإنتقاد لسلوك الصين في إفريقيا بأنها تدمر المساعي الغربية لغرس مبادئ الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

وذهبت الإدارة الأمريكية[2] إلى إعتبار أن التعاون الإستراتيجي بين الصين والسودان في مجال الطاقة سيصعد من الوضع الأمني في المنطقة، إذ أن الإستثمارات الصينية تزيد في أموال خزينة الدولة بما يعظم من القدرة على شراء الأسلحة [1]وبالتالي إشعال الحروب الأهلية.

كما قام الكونغرس الأمريكي في أكتوبر 2000، بإنشاء لجنة لمراجعة العلاقات الاقتصادية الأمريكية–الصينية(Economic and security U.S–China review commission) كأداة لمتابعة واقع العلاقات التجارية والاقتصادية بين أمريكا والصين، وفي تقرير للجنة في 16 نوفمبر 2006 أشار رئيس اللجنة " لاري ورتزل" (Larry Wortzel) إلى أن: " اللجنة تعتقد أنه في الوقت الذي تعد فيه الصين فاعلا عالميا، إلا أن شعورها بالمسؤولية لا يتناسب مع قوتها المتنامية "[3] .

وتناول التقرير قضية العلاقات الصينية مع أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالصراع في إقليم دارفور السوداني، على إعتبار أن السودان تمثل أحد الأمثلة البارزة لطبيعة المنهج الصيني في إفريقيا الذي تعتمد فيه على دعم النظم القمعية والدول المارقة لتحقيق غاياتها الاقتصادية، وقالت " كارولين بارثو لوميو (Carolyn Bartholomew)* أن: " الصين ترغب على ما يبدو في التعامل مع الدول المارقة للحصول على النفط، وأنه لا توجد علاقات هدامة في القارة الأفريقية أكثر من العلاقات الصينية–السودانية، سواء بالنسبة للمصالح الأمريكية أو بالنسبة لمصالح الشعب السوداني ".

---

[1]– Ermias.G. Egziabher, **Post–cold war China–Sudan political and economic relations : Challenges and opportunities** ,(ADDIS ABABA University, School of Gratuate studies , June, 2014), p63.

[2] –خالد التزاني ، الإنتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا : الدوافع و الرهانات ، **المستقبل العربي** ، 2013 ، ص 32.

[3] – نسيم بهلول ، المبادرة العسكرية الأمريكية في أفريقيا : مقاربة إستراتيجية جديدة ، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد 9 ، 2013 ، ص85 .

إن الدول الغربية ترى في الصين مصدرا للقلق[1] لأنها تعتبر العائق الأكبر لعملية السلام والأمن في المناطق الغنية بالنفط كما هو الحال في إقليم دارفور وجنوب السودان قبل الإنفصال، وأنها دولة تدعم النظم الإستبدادية مثل حكومة الخرطوم، وهي دولة معروفة بسجلها السيء في مجال حقوق الإنسان وما تريده من السودان هو الإستحواذ على النفط أولا مستغلة عدم كفاءة وفساد حكومة السودان لتحقيق أهدافها الإقتصادية، كما أن شركاتها تعتبر ملوث حقيقي للبيئة في السودان[2].

3–غياب عامل الأمن (Security factor) والإستقرار في السودان:

يعتبر غياب الإستقرار والمشاكل الأمنية المتصاعدة في جنوب وغرب السودان من مشاكل العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية والتي أدت إلى إنفصال جنوب السودان سنة 2011 الذي ظهر كدولة جديدة غنية بالمورد النفطي، فحسب تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي فإن دولة السودان خسرت نسبة كبيرة من ثرواتها الطبيعية ما يقارب 55% من عائداتها النفطية بعد الإنقسام[3]،ثم إن للدولة الوليدة علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعتبرها حليفها الإستراتيجي ومع معادلة النفط السوداني يتموقع في الجنوب فيمكن أن تصبح أمريكا والدول الغربية أكثر المستفيدين من علاقاتهم مع الدولة الجديدة[4] .

أيضا شكل تموقع الشركات الصينية للتنقيب عن النفط في المناطق التي تشهد الصراع بالسودان أحد المشاكل التي تواجه العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، خاصة وأن ذلك يجعل العمال الصينيين عرضة للكثير من التهديدات.

فالبيئة غير الآمنة بالسودان تشكل مشاكل للإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان.

4–نمط إستجابة دولة جنوب السودان على الإستراتيجية الاقتصادية الصينية:

---

*– نائبة رئيس اللجنة الأمريكية لمراجعة العلاقات الصينية– السودانية .

[1] – أيمن شبانه ، النفط الأفريقي : عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد ، **مجلة أفريقيا قارتنا** ، العدد2 ، 2013، ص 5 .

[2] – صلاح الدين حافظ ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي** ، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، ط1 ، 2011) ، ص81 .

[3] – جوناثان بيركشيرميلر ، الصين و علاقتها بجمهوريتي السودان : إلتزام بالاقتصاد و الأمن ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2015 ، ص 2.

[4] – شفيعة حداد ، الحضور الصيني في إفريقيا و حتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية–التنافس في السودان نموذجا – ، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد 10 ، جانفي 2014، ص 19.

تواجه الصين مجموعة من التحديات بخصوص "الدولة الوليدة" وهي شكوك هذه الأخيرة حول دوافع بكين الحقيقية وراء التودد للجنوب[1]و يرجع ذلك إلى الدعم السياسي والإقتصادي والعسكري الذي قدمته بكين للشمال إبان الحرب الأهلية، فحسب قول أحد قيادات حكومة جنوب السودان فإن " الصين هي العدو الأول لحكومة جنوب السودان "[2].

ثم إن دولة جنوب السودان إعتمدت في علاقاتها قبل الإستقلال على القوى الخارجية الأخرى غير الصين ما يجعلها تابعة للكثير من الأقطاب المنافسة للصين، وهو ما يطرح تحديات أمام الإستراتيجية الاقتصادية الصينية الشاملة لدولتي السودان[3]، فأكثر الدول تأثيرا في جنوب السودان هي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي دعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان ماديا وسياسيا.

فيمكن القول أن العلاقات الصينية–السوداني التي غلب عليها البعد إقتصادي جاءت في شكل متميز لكن شكلت الضغوط الدولية المفروضة على دولة السودان، وسياسات القوى الدولية بما فيها مواقفها من التقارب الإقتصادي بين الصين والسودان أهم مشاكل هذه العلاقات، وكذلك الأمر بالنسبة لردة فعل دولة جنوب السودان على التواجد الصيني، كما لا يمكن تجاهل الوضع الداخلي في السودان وتدهور الأوضاع الأمنية بالبلاد وما يسببه ذلك من هدر لفرص الإستفادة من العلاقات.

المبحث الثاني: آليات تفعيل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان

نوضح في هذا المبحث التبادلات التجارية بين الصين والسودان وكذا المساعدات والاستثمارات الصينية في السودان.

المطلب الأول: التبادلات التجارية بين الصين والسودان

تعتبر السودان من أبرز الدول الإفريقية المستفيدة من التبادل التجاري مع الصين بحجم تجارة بلغ 6.39 مليار دولار عام 2015 وتصدر الصين إلى السودان المنتجات التالية: أجهزة ومعدات خاصة بالمواصلات (مركبات)، والأسلحة، وبضائع كهربائية مصنعة، ومواد غذائية.

---

[1] – فيروز عميور ، **التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2011) ، ص 68 .

[2] – روبرت جيتس ، الاستثمار في المأساة–أموال و سلاح و سياسة الصين في السودان– ، **تقرير هيومان رايتس فيرست** ،مارس 2008 ، ص 8 .

[3] – حسن علي أحمد الحاج ، المشهد السياسي في السودان بعد إنفصال الجنوب ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2012 ، ص5 .

كما تستورد الصين من السودان المنتجات التالية: النفط، منتجات زراعية (السمسم والفول السوداني والكاكاو) والدهون الحيوانية والنباتية[1].

جدول رقم:2.5: النسبة المئوية لأهم سلع التبادل التجاري بين الصين والسودان

الصادرات الصينية	النسبة المئوية	الواردات الصينية	النسبة المئوية
المواد الغذائية	%20	النفط والغاز	%63
السلع المصنعة	%20	منتوجات زراعية	%10
المعدات التكنولوجية وآلات النقل	%20	الدهون الحيوانية والنباتية	%6

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون لعام 2013، ص 200.

بلغت واردات الصين النفطية من السودان 40 % من إجمالي ما تستورده من النفط الإفريقي و9% من إجمالي وارداتها النفطية، وأصبحت 63% من صادرات السودان النفطية متجهة إلى الصين[2].

واحتل السودان المرتبة الثالثة أفريقيا كشريك اقتصادي للصين[3]من بين الدول الإفريقية الأولى المصدرة للصين بنسبة 11% (أنغولا الأولى بنسبة 34%، جنوب إفريقيا الثانية بنسبة 20%).

فحصة الصين من الصادرات النفطية السودانية تزايدت بشكل مستمر و هو مانوضحه في هذا الجدول بإبراز أن الصين كانت أول شريك تجاري للسودان خلال الفترة 2000–2010 ، خاصة فيما يخص الصادرات البترولية السودانية .

[1] – الحبيب باي ، الاستثمارات الصينية في إفريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفرقية ؟ ، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014 ، ص 3.

[2]– ماتشين قانغ ،**العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية وآفاقها: التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي** ، في كتاب : **العرب والصين** ، لسلسلة الحوارات العربية العالمية ،(عمان: منتدى الفكر العربي، ط1 ،2007)، ص49.

[3]– Richard Schiere, Léonce Ndikumana, and Peter Walkenhorst ,**Op Cit** ,p31.

جدول رقم6.2: حصة الصين من الصادرات النفطية السودانية (2000-2010) بالنسبة المئوية

السنوات	حصة الصين من الصادرات النفطية السودانية %
2000	%58.87
2001	%72.78
2002	%85.03
2003	%84.99
2004	%80.46
2005	%80.86
2006	%82.30
2007	%86.16
2008	%78.85
2009	%82.63
2010	%80.07

Source: Samia Satti Osman,Mohamed Nour, Assessment of the Impact of Oil: Opportunities and Challenges for Economic Development in Sudan,

African Review of Economics and Finance, Vol. 2, No. 2, June 2011,p 130.

فحسب الجدول يتضح أن حصة الصين من الصادرات السودانية تواصلت في الإرتفاع فبعد أن كانت تبلغ حوالي 58.87% سنة 2000 إرتفعت إلى 80.07% سنة 2010.

بسبب إشتداد وطأة الحرب في السودان[1]و تحسن أوضاعه المالية نتيجة اكتشاف الإحتياطات النفطية الهائلة، فإن السودان صرفت حوالي 80% من عائدات البترول في شراء الأسلحة من الصين، إذ أصبحت الصين مورد أسلحة أساسي للسودان[2].

[1] -جلال شوقي ، **الصين التجربة و التحدي** ، (سلسلة كتب عربية) ، www.kotobarabia.com

[2]- Tessa Li Powell, China's Relationship with Sudan—and Human Rights Consequences , HUMAN RI G HT S & HUMAN WE L FA RE ,

https://www.repository.utl.pt/bitstream/10400.5/5146/1/DM-MA-2012.pdf ,p25 ,23/03/2016.

إذ بينت بيانات التجارة للأمم المتحدة أن قيمة الأسلحة العسكرية والأسلحة الصغيرة المنقولة من الصين إلى السودان[1] بلغت مليون دولار عام 2000 وإرتفعت إلى 23 مليون دولار سنة 2005.

وتشير البيانات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة[2] أن المشتريات السودانية من الأسلحة منذ سنة 2000 تقاسمتها أربع دول هي الصين وإيران وروسيا وبيلاروسيا ونمثل مبيعات الصين من الأسلحة للسودان خلال الفترة 2000–2007 في الجدول التالي:

جدول رقم7.2: صادرات الصين من الأسلحة إلى السودان 2002–2007

البلد المصدر	نوع الأسلحة	السنة
الصين	دبابات نوع 85 أم 6	2002
	طائرة هجوم أرضي –أي سي 5	2002
	ناقلة جنود مدرعة دبليو زد–551	2003
	طائرة تدريب مقاتلة كراكورم–ك8	2005
	صواريخ أرض/جو محمولة أف أن –6	2007

المصدر:، العرض والطلب: تدفق السلحة وحيازتها في السودان، **تقرير السودان**، العدد 10، 2009، ص4.

أقامت الصين علاقات عسكرية وطيدة مع دولة السودان وتنظر إليها كسوق لتصريف منتجاتها[3] من الأسلحة، إذ إحتلت الصين المرتبة الثانية من بين الدول المصدرة للأسلحة للسودان.

الجدول رقم 8.2: الدول مصدرة الأسلحة للسودان 1997–2010 (القيمة بملايين الدولارات)

الدولة	روسيا	الصين	بيلاروسيا	إيران	بولندا	أوكرانيا	سلوفاكيا	صربيا
المبيعات بملايين الدولارات	751	210	118	44	12	7	6	1

Source: stockholm international peaceresearch institute, Arms transfers database.

[1]– الأسلحة و النفط و دارفور السلاح : تطور العلاقات بين الصين و السودان ، **تقرير السودان** ، العدد 7 ، 2007، ص11.

[2]–Joshu Eisenman , Joshua Kurlantzick ,China's Africa Strategy, http://carnegieendowment.org/files/Africa.pdf , p 30 , 04/03/2016.

[3] – محمد ختاوي ، **النفط و تأثيره في العلاقات الدولية** ،(عمان : دار النفاس ، ط1 ، 2010)، ص233.

و نمثل هذا الجدول في الشكل التالي: ***شكل رقم2.2***

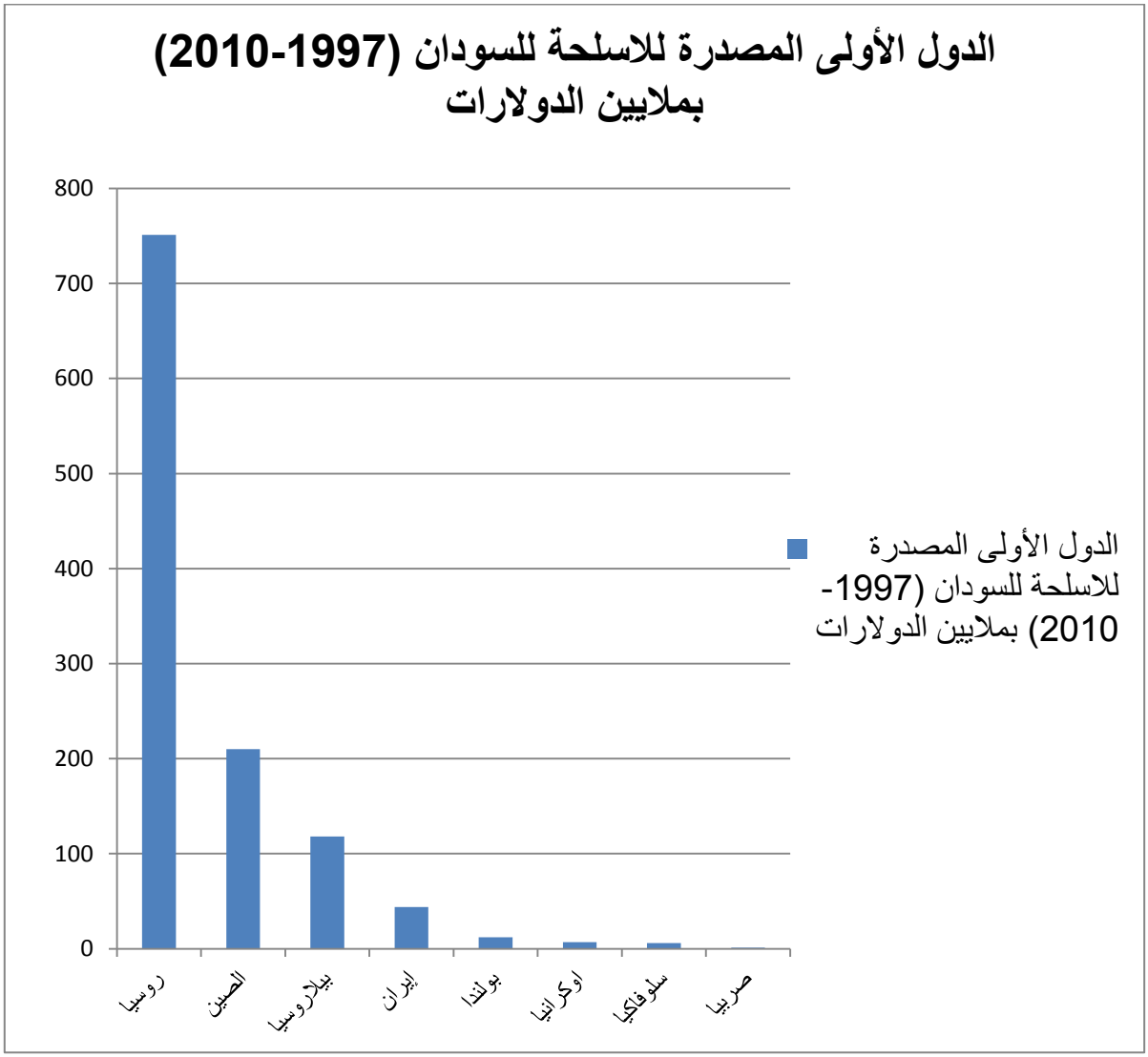

من إعداد الطالبة حسب معطيات الجدول السابق.

وبعد إنفصال الجنوب وغياب الأمن الذي شهدته المنطقة أشارت بعض التقارير أن جزءا كبيرا من ذخيرة دولة جنوب السودان هي صينية المصدر[1]وتم شراؤها حديثا عام 2011 من عيار 7.72و12.7 ملم ، كما أدى تحول السودان من دولة مستوردة للنفط إلى دولة مصدرة له إلى إزدياد نسبة التبادل التجاري بين الصين والسودان، فبعد أن كانت الصين تستورد من السودان ما قيمته 1.5% من صادرات السودان الكلية سنة 1998، أصبحت تستورد منها ما قيمته 75% من إجمالي الصادرات السودانية، ونوضح ذلك في:

[1] – السعي إلى السلاح : تدفق الأسلحة و حيازتها في جنوب السودان ، **تقرير السودان** ، العدد 19 ، 2012 ، ص30.

جدول رقم 9.2: مقارنة إتجاه التجارة الخارجية السودانية مع الصين قبل وبعد الدخول في تصدير النفط (بالنسب المئوية)

الدولة	1998		2006	
الصين	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
	%1.5	%13.8	%75	%20.81

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالسودان، العرض الإقتصادي والمالي، لعام 2006 ،ص6-7.

جدول رقم: 10.2: التبادل التجاري بين الصين والسودان في الفترة ما بين 2000-2015 (بملايين الدولارات والنسبة المئوية لكل سنة) (الصادرات والواردات الصينية من وإلى السودان)

السنوات	الواردات		الصادرات	
	قيمة الواردات بملايين الدولارات	النسبة المئوية	قيمة الصادرات بملايين الدولارات	النسبة المئوية
2000	44.1	%44.1	6.6	%6.6
2001	58.7	%58.1	10.6	%10.6
2002	1281.3	%65.7	196.6	%8
2003	1761.9	%69.3	229.1	%7.9
2004	2527	%66.9	529	%13
2005	3.427.1	%71	1383	%20.5
2006	4.243.9	%75	1679.4	%20.8
2007	7276.9	%75	2436.2	%27.1
2008	8755.2	%75	2165.9	%23.1
2009	57.62	%75.8	1626.9	%19.9
2010	8265.3	%72.5	2082.6	%8
2011	6305.5	%65.5	1980.8	%12.6
2012	54	%18.5	1710.3	%18.5

2013	4018	%56.7	1891.9	%19
2014	260000	%53	197250	%22.9
2015	270000	%54	167250	%21

المصادر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، 2000–2010.

بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، لعام 2011، ص203.

النشرة الإقتصادية لبنك السودان المركزي، عام 2013 ،ص 9.

العرض الاقتصادي والمالي: إحصائيات عام 2014، تقرير بنك السودان المركزي، 2014 ،ص215.

China vs Sudan: Economic Indicators,http://ieconomics.com/china-vs-sudan,15/03/2016,15:18.

في مناقشة بيانات الجدول يمكن القول:

بالنسبة للواردات الصينية من السودان فإنها قد بلغت أعلى معدلاتها في الفترة ما بين 2001–2010 أين تصدرت الصين الدول المستوردة من السودان بنسب جد عالية متفوقة على جميع الدول المستوردة من السودان ويعود ذلك لدخول سلعة البترول ضمن الصادرات السودانية، أما عام 2011 فإنخفضت الصادرات السودانية إلى جمهورية الصين الشعبية بنسبة 65.5%، لكن بقيت الصين المستورد الأول للصادرات السودانية، وفي عام 2012 انخفضت نسبة الواردات إلى 18.5% وجاءت الصين في المركز الخامس من حيث الدول المستوردة للصادرات السودانية ويعود ذلك لتوقف صادرات البترول الخام للصين بعد إنفصال الجنوب وعدم الوصول إلى إتفاق بين دولتي السودان حول تصدير المورد النفطي، أما في عام 2013 فقد إرتفعت نسبة صادرات السودان إلى الصين إلى 56.7%، وكانت الصين أكبر مستورد من دولتي السودان، ويعود ذلك إلى إتفاق كل من دولة السودان ودولة جنوب السودان في أكتوبر 2013 بشأن رسوم العبور التي تتلقاها دولة السودان كمقابل لنقل شحنات النفط بين جنوب السودان والسودان[1]، حيث نص هذا الإتفاق على إستمرار تدفق النفط عبر خطوط الأنابيب السودانية للتكرير والتصدير من بورتسودان، وبذلك ازدادت صادرات الدولتين من النفط نحو الصين، وهذا التقارب خلقته حاجة دولة السودان للتنمية، وإستمرت الصادرات في الإرتفاع سنة 2014–2015 ،أما بالنسبة للصادرات الصينية إلى السودان فهي الأخرى شهدت إرتفاعا في معظم السنوات الممثلة في الجدول وكانت الصين

[1]- طلعت رميح ، إنفصال جنوب السودان ...الوحدة الآن ...أقرب من ذي قبل ...إستراتيجيا ، **قراءات إفريقية** ، العدد الثامن ،2013 ، ص70.

أول الدول المصدرة للسودان السودان، لكن إنخفضت النسبة قليلا عام 2010 بما يعادل 8%، وبعد ذلك في السنوات التالية استمر حجم الواردات السودانية من الصين في الإرتفاع.

الشكل رقم3.2: الواردات الصينية من السودان خلال الفترة 2000–2015 (بالنسب المئوية)

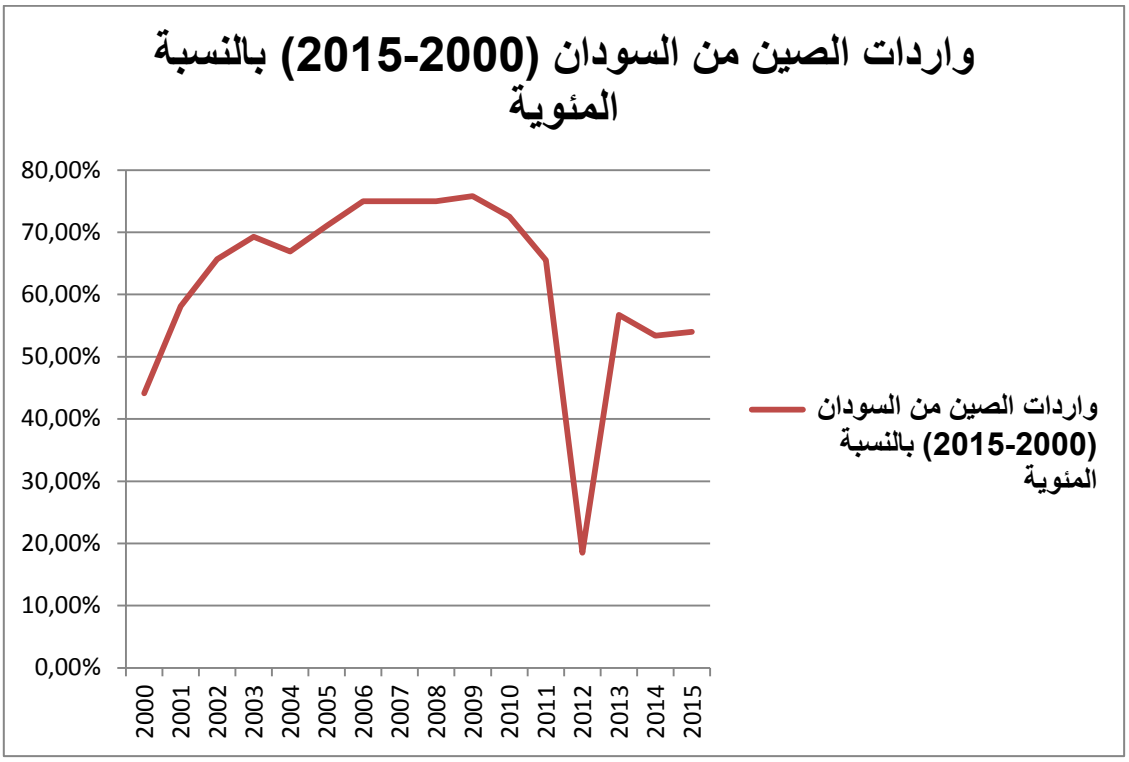

الشكل رقم:4.2

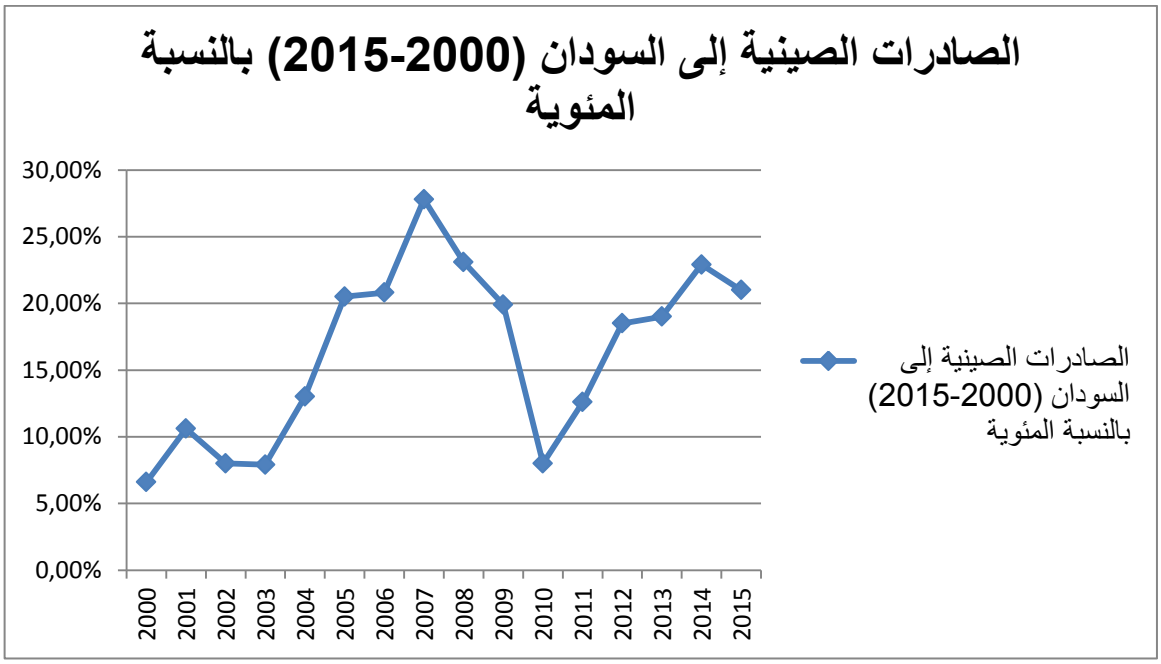

من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر الجدول السابق

من خلال الشكلين (3 و4) يتضح أن التبادل التجاري بين الصين والسودان قد تطور خصوصا بعد ظهور المورد النفطي وبداية إستغلاله في السودان، وإستمرت صادرات وواردات الصين من وإلى السودان في تزايد إلى غاية 2011، عام إنفصال جنوب السودان الغني بالنفط عن السودان وبذلك انخفضت وتراجعت الصادرات السودانية إلى الصين، بسبب إنقسام مشروع النفط السوداني إلى قسمين شمال وجنوب، فمعظم المنشآت النفطية والحقلية كانت من نصيب دولة الجنوب، بينما كان نصيب جمهورية السودان يتمثل في خطوط الأنابيب والمصافي والموانئ، وجميع مشروعات البنى التحتية النفطية بالسودان واستمر التراجع بين عامي 2011 و2012، ومع ذلك بدا كل واحد منهما بحاجة للآخر فتم توقيع اتفاق عام 2013 يسمح بمرور النفط عبر أنابيب جمهورية السودان ليتم تصديره عبر الموانئ النفطية التابعة لها، وكل ذلك وفق رسوم محددة إتفق عليها الجانبان، وتبعا لذلك شهدت الصادرات السودانية ارتفاعا نحو الصين في الفترة ما بين 2013–2015.

المطلب الثاني: المساعدات والاستثمارات الصينية في السودان

أخذت المساعدات والاستثمارات الصينية في السودان أشكالا عديدة، وتمثلت المساعدات الصينية المقدمة لدولة السودان، في قروض بلا فوائد وتخفيض الدين وقروض إمتيازية (بأسعار ثابتة وفوائد قليلة) ومن بين هذه المساعدات نذكر:

استهدفت إستراتيجية الصين الاقتصادية في السودان تحويل هذا البلد إلى مورد نفطي فعال، واقتضى ذلك المساعدة في بناء البنية التحتية المطلوبة، وبما أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين أصبحت متينة قررت الصين منح السودان وفي مناسبات عديدة قروضا ومنحا بدون فوائد أو بشروط سداد سهلة ودون التدخل في الأنظمة السياسية المتعاقبة على السلطة في السودان ودون مشروطية وفي نموذج للمشاريع التي قدمتها الصين للسودان نجد مثلا أنه تم توقيع إتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين عام 1970 والتي بموجبها قدمت الصين مجموعة من القروض والمنح للسودان أسهمت في تمويل عدد من المشاريع والمنشآت الهامة في السودان وبلغت قيمة هذه القروض 100 مليون يوان صيني هذه السنة وقرض آخر سنة 1972 بلغت قيمته 100 مليون يوان أيضا[1].

و من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تمت بين البلدين:

[1]- محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي ، **تقويم العلاقات الإقتصادية بين السودان و الصين 1990–2013** ، مذكرة دكتوراه ، (جامعة السودان للعلوم و التيكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،2015)، ص 162.

–اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين السودان والصين في ماي 2001 قرض بدون فوائد قيمته 8.277 مليون دولار.

–اتفاقية إنشاء مصنع للخلايا الشمسية 2003 منحة من حكومة الصين بمقدار 1.2 مليون دولار كما تكلفت الصين بتكاليف التشييد وجلب الأجهزة والتدريب.

–اتفاقية العون الإنساني لدارفور وهي منحة بما يعادل 4.8 مليون دولار.

–اتفاقية تنفيذ مشروع الخط الناقل من السكك الحديدية الذي يربط بين بور تسودان والخرطوم بتكلفة 154 مليون دولار.

–اتفاقية إنشاء كبرى رفاعة الحصاحيصا بقيمة 2.2 مليون دولار.

–بروتوكولات إعفاء جزء من ديون الصين على السودان، إذ تم إعفاؤها من 80 مليون دولار.

جدول رقم2.11: إجمالي معدل القروض والمنح التي قدمتها الصين للسودان (2000–2009) بالنسبة المئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القروض والمنح الكلية	%24	%28	%33	%38	%45	%58	%49	%73	%38	%35

Source: Samia Satti Osman, Mohamed Nour, **Op Cit**, p 128.

وقد بلغت جملة القروض والمنح الصينية المقدمة للسودان منذ عام 1970 حتى عام 2013 حوالي 8413.5 مليار دولار، ولا تشمل القروض العسكرية[1].

و في عقد أخير عام 2015 قامت الصين بمنح دولة السودان (الخرطوم) قروض ميسرة بلغت قيمتها مليار دولار[2].

[1] – **المرجع نفسه** ، ص 163.

[2] – جوثان بير كشير ميلر، **مرجع سابق** ، ص6 .

جدول رقم12.2: التوزيع القطاعي لمساعدات الصين المالية (القروض والمنح) للسودان

القطاع	القيمة بملايين الدولارات	النسبة المئوية
الكهرباء	1473.7	%43
المياه والري	877.3	%26
سد مروي	520	%15
المشاريع ذات الصلة بسد مروي	102.8	%3
مصفاة الخرطوم	319	%9
الزراعة	88.6	%3
الطرق والجسور	36.6	%1
المجموع	3427.2	%100

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالسودان ،العرض الاقتصادي والمالي لعام 2011، ص 164.

جدول رقم 13.2: المشاريع التنموية التي نفذتها الصين خلال الفترة 2000–2011 بالسودان (بملايين الدولارات)

اسم المشروع	العام	المبلغ	نوع التمويل
طلمبات الري وعقد وحدات الكهرباء	2000	12.3/11	قرض
معدات مياه الريف وكهرباء الجيلي	2001	149.2/9.3	قرض
القرض الإضافي لكهرباء العاصمة	2002	12.1	قرض
معدات المياه	2003	10	قرض
إنشاء القاعة الدولية للمؤتمرات	2004	1.2	منحة
كهرباء الخرطوم البحري الحراري	2005	175	قرض
الطاقة الشمسية شمال كردفان	2006	4.2	قرض
القصر الرئاسي	2007	23	منحة
منحة توفير الخدمات الأساسية	2008	8.8	منحة
مطار الخرطوم	2011	256	قرض

المصدر: **المرجع نفسه**، ص 181.

و فيما يخص الاستثمارات الصينية في السودان:

بعد خروج شركة شيفرون الأمريكية[1]وقعت الحكومة السودانية أول عقد للتنقيب عن البترول مع الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC)* عام 1995 بعد أن قسمت وزارة الطاقة والتعدين السودانية مساحات التنقيب عن النفط إلى 15 حقلا.

وحاليا تستحوذ الشركات النفطية الصينية على حصص كبيرة في أهم إتحاداتالنفط[2] في السودان:

1–إتحاد شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) بالمربعات (1،2،4): في هذا الإتحاد تساهم الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) بنسبة 40%، ثم تليها شركة بتروناس الماليزية بنسبة 30%، وشركة (ONG CVIDESH) الهندية بنسبة 25%، أما شركة سودابت السودانية فتملك نسبة 5%.

2–إتحاد شركة بترودار[3](PDOC) بالمربعات (3،7): تساهم فيه الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) بنسبة 41%، تليها شركة بتروناس الماليزية بنسبة 40%، ثم شركة سودابت السودانية بنسبة 8%، وشركة سينوبك (SINOPEC) الصينية بنسبة 6%، وشركة ثاني الإماراتية بنسبة 5%.

3–إتحاد كونسورتيوم وشركة كورال لعمليات البترول بالمربع (13): تساهم فيه الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) بنسبة 40%، وتليها شركة بتروناس الماليزية بنسبة 15%، وشركة سودابت السودانية بنسبة 15%، ثم شركة إكسبيرس النيجيرية بنسبة 10%، وشركة دندر السودانية بنسبة 10%، وأيضا 10% هي مساهمة الشركة الإفريقية للطاقة في هذا الإتحاد.

4–إتحاد كونسورتيوم في البحر الأحمر بالمربع (15): تساهم شركة (CNPC) الصينية بنسبة 35%، ثم شركة بتروناس الماليزية بنسبة 35% هي الأخرى، وشركة سودابت السودانية بنسبة 15%، وشركة إكسبيرس النيجيرية بنسبة 10%، وشركة هاي تك بنسبة 5%.

5–أما إتحاد (CNPCIS) في المربع (6): فتستحوذ الشركة الوطنية الصينية (CNPC) على نسبة 95%، وشركة سودابت السودانية تساهم بنسبة 5% في هذا المربع.

---

[1] – عبد الرحمان حمدي ، **مرجع سابق** ، ص 35 .

*– شركات النفط الصينية المملوكة للدولة (CNPC ,SINOPEC,CNOOC) لكن تعمل في إتجاه مستقل .

[2]– Ismail S.H. Ziada,**Oil in Sudan : Facts and Impact on Sudanese Domestic and International Relations** , Doctora of Economic and international Relations , (UNIVERSity of AUTONOMA , MADRID,2014) , Pp 18–19.

[3] –سعيد محمد عمر ، إفريقيا الصاعدة : بين الهيمنة الجديدة و تحدي التنمية ، **مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة** ، العدد 2 ، 2014 ، ص23.

وفي توضيح لإجمالي نسبة الإستثمارات الصينية في قطاع النفط السودانية نسبة لباقي الإستثمارات الأجنبية، نذكر أن الصين هي أول مستثمر أجنبي[1] في السودان بنسبة 51.4%، وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 14.2: النسبة المئوية للإستثمارات الصينية النفطية في قطاع النفط السوداني

الدول المستثمرة في قطاع النفط السوداني	النسبة المئوية
الإستثمارات الصينية (CNPC+SINOPEC)	%51.4
الاستثمارات الماليزية	%21
الاستثمارات الهندية	%5
الاستثمارات النيجيرية (EXPRESS NIGERIAN)	%4
الاستثمارات الإماراتية (شركة ثاني)	%1
الإستثمارات السودانية (سودابت)	%9.6
دندر السودانية	%2
هاي تك	%1
PETRO MINE	%3
AFRICA ENERGY	%2

Source: Phillip Potter,China and the Sudan-South Sudan Oil Fee Impasse Implications of Chinese Foreign Aid, Diplomacy, and Military Relations, **PubPol 716**: **Introduction to Chinese Policy**, 2012, p33.

و نمثل هذا الجدول في الشكل التالي:

[1]- Phillip Potter,China and the Sudan-South Sudan Oil Fee Impasse Implications of Chinese Foreign Aid, Diplomacy, and Military Relations , **PubPol 716**: **Introduction to Chinese Policy** , 2012 ,p 31.

شكل رقم 5.2: النسبة المئوية للإستثمارات الصينية النفطية بالإتحادات النفطية في السودان

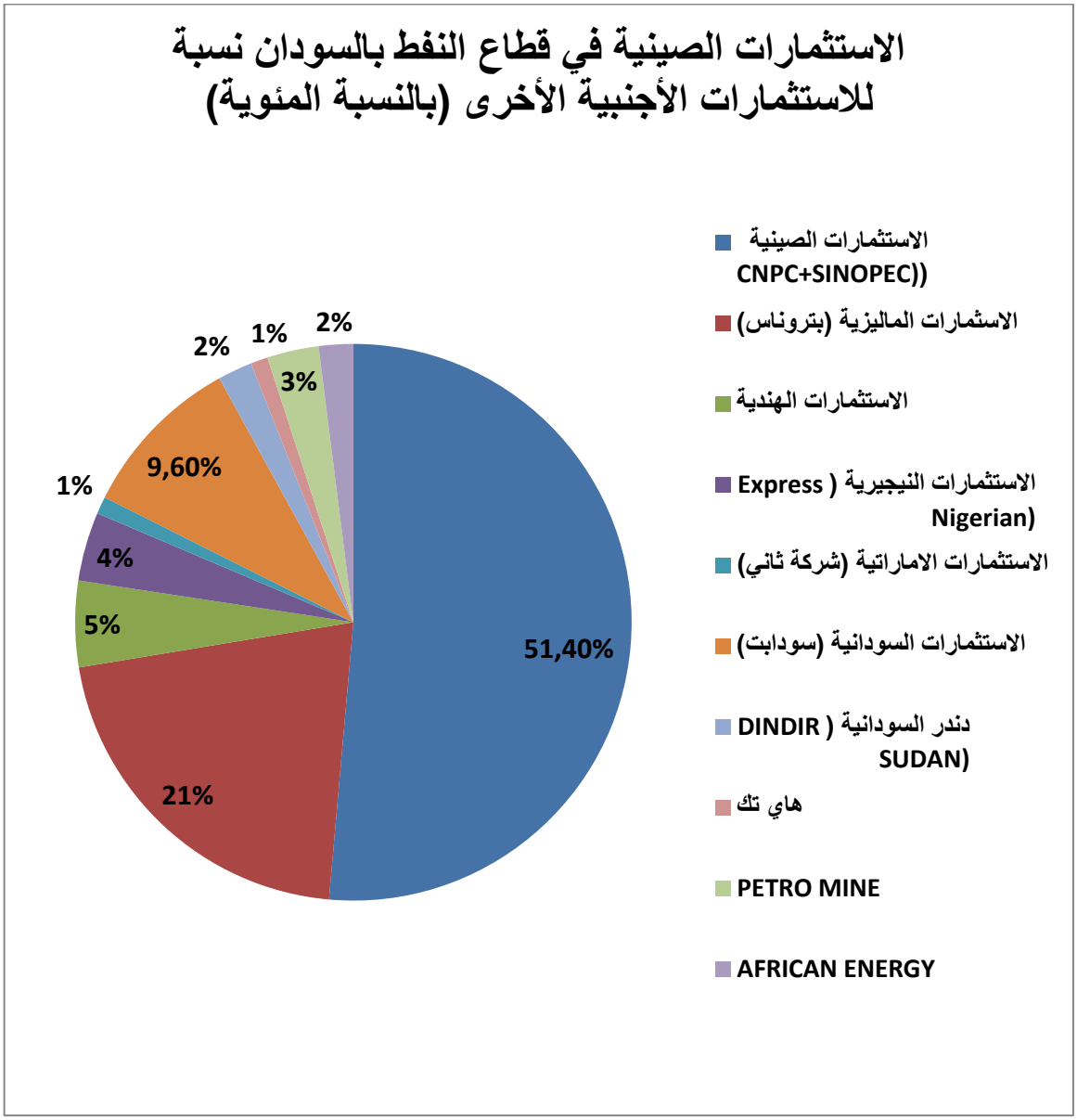

من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

الإستثمارات الصينية في بناء البنية التحتية لصناعة النفط السوداني[1]:

أنجزت الشركات الصينية المستثمرة في السودان العديد من مشاريع البنية التحتية لأجل تطوير قطاع النفط السوداني نذكر منها:

قامت الشركة الوطنية الصينية للبترول بمد خط أنبوب نفطي طوله 1600 كيلومتر بسعة 450000 برميل في اليوم من حقل هجليج المربع 2 ولاية كردفان الجنوبية إلى ميناء بشائر قطره 28 بوصة.

[1]– **Ibid** , p96 .

وكذا خط صادر للمنتجات البترولية للخرطوم بطول 741 كلم (ص98) وقطره 12 بوصة، وخط أنابيب الفولة – الخرطوم يبلغ طوله 723 كلم وكذا خط أنابيب سارجات هجليج طوله 172 كلم وقطره 24 بوصة ونفذته شركة (CPECC) الصينية وتبلغ السعة التصميمية القصوى له 150 ألف برميل بمعدل إنتاج 80 ألف برميل مستخرج بئرا في حقل سارجات.

و عن الإستثمارات في مجال تكرير البترول[1]:

قامت الشركة الوطنية الصينية للبترول ببناء مصفاة الخرطوم في عام 1999، بالتعاون مع شركات صينية أخرى وفي عام 2006 أدخلت الصين تعديلات عليها إذ أصبح حجم الطاقة التشغيلية لها 100 ألف برميل في اليوم، وهي مصفاة مكنت السودان من تحقيق الإكتفاء الذاتي من الوقود كما وفرت كميات جيدة من المنتجات البترولية المكررة المعدة للتصدير.

ساهمت الصين في مجال المعلومات والتدريب بالسودان، إذ تم توقيع اتفاقيتين بين وزارة الطاقة والتعدين وشركة (CNPC)الصينية، الأولى للتدريب وخصص لها مبلغ 900 ألف دولار أمريكي، والثانية لصندوق دعم مشاريع الخدمات الإجتماعية خصص لها مبلغ مليون دولار أمريكي.

كما ساهمت شركة (BCP) الصينية في عام 2003 مع شركة سودابت السودانية في إقامة مركز معالجة المعلومات النفطية بالخرطوم بلغت تكلفته مليون دولار أمريكي.

أيضا من بين مشاريع البنية التحتية للصين في مجال خدمات البترول في السودان: تطوير حوض ملوط النفطي، وهو مشروع يشمل بناء منشآت سطحية لتجميع النفط في الآبار، ومنشآت المعالجة المركزية.

جدول رقم 15.2: نسبة حصص الشركات الصينية المستثمرة في حوض ملوط بالسودان

الشركات المستثمرة في حوض ملوط	النسبة المئوية
شركة (CNPC) الصينية	%47
شركة(SINOPEC) الصينية	%41

Source: Tessa Li Powell, China's Relationship with Sudan—and Human Rights Consequences, HUMAN RI G HT S & HUMAN WE L FA RE, https://www.repository.utl.pt/bitstream/10400.5/5146/1/DM-MA-2012.pdf, p20.

[1]– Ermias.G. Egziabher, **Op Cit** , p 65 .

الاستثمارات الصينية في المجال الزراعي بالسودان:

بلغ مجموع الاستثمارات في المجال الزراعي بالسودان منذ عام 2000-2009 قيمة 5982005 دولار أمريكي.

و صلت قيمة الاستثمار الصيني في هذا المجال 637.848 دولار أمريكي عام 2005، وبلغت 4.358718 دولار أمريكي عام 2007 ووصلت إلى 9.85.8000 دولار أمريكي عام 2008.

و من بين بعض المشاريع التي قامت بها الصين عام 2010 مايلي[1]:

- مشروع روي فنق للدواجن.
- مزرعة تكست للدواجن.
- مزرعة أن شينق المختلطة.

لكن مع ذلك تبقى الاستثمارات الصينية في هذا المجال ضئيلة مقارنة بقطاع النفط.

الاستثمارات الصينية في مجال الطرق بالسودان[2]:

- طريق مدني القضارف بتكلفة 20 مليون دولار.
- طريق ملكان 2008 بتكلفة 221.6 مليون دولار.
- طريق النهود أم كدادة 2008 بتكلفة 122 مليون دولار.

و من الاستثمارات الصينية في بناء الجسور:

- كبرى الدويم عام 2004 بتكلفة 9.4 مليون دولار.
- كبرى سنار 2008 بتكلفة 66 مليون دولار.

كما استثمرت الشركات الصينية عام 2015 في مشروع ربط ولايات السودان في الشمال بشبكة نقل الكهرباء وتلقت دولة السودان تمويلا صينيا لتطوير خطوط الكهرباء[3].

الصين هي اكبر مستثمر أجنبي في دولتي السودان إذ بلغ حجم إستثماراتها في حقول النفط السوداني 5 مليارات دولار لتطوير هذا القطاع في كلا البلدين ونسبة استحواذها في حقول الحفر المحاذية

---

[1]- **Ibid**, p 38.

[2]-Tessa Li Powell, China's Relationship with Sudan—and Human Rights Consequences , HUMAN RIG HTS & HUMAN WEL FARE ,

https://www.repository.utl.pt/bitstream/10400.5/5146/1/DM-MA-2012.pdf ,p83.

[3]- الإستثمار الصيني في السودان ، **جريدة الشرق الأوسط** ، العدد 13329 ، 2015 ، ص 06.

لدارفور 95%، ولديها حوالي 120 شركة تعمل حاليا في جنوب السودان، وحجم استثمارات هذه الشركات الصينية في جنوب السودان 10 مليارات دولار[1].

فبعد إنفصال الجنوب أصبحت منطقة مفتوحة للمستثمرين الدوليين المنافسين لكن تقارير السجل التجاري تشير أن الشركات الصينية تشكل أكبر عدد بالنسبة للشركات الأجنبية الأخرى الموجودة في الجنوب.

نظرا للخيارات العالمية المتنامية للصين فإن دولة السودان باتت بلدا يملك إحتياطات متواضعة نسبيا بالنسبة لجنوب السودان لذلك عملت الصين على إحداث التوازن بين الدولتين لضمان الإمداد بالطاقة دون التخلي عن إستثماراتها في البلدين لأن ذلك يدخل في إطار إستراتيجية أمن الطاقة الصينية*.

الآن اتحادات النفط تحول عملياتها إلى الجنوب، مع الحفاظ على التعاون التجاري مع الخرطوم، لذلك في أواخر عام 2011، باشرت المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق النفط بين الخرطوم وجوبا.

خارج النفط، البنية التحتية هي الفائدة الصينية المهيمنة في جنوب السودان لأن البنية التحتية بها هشة ولديها الكثير من الإحتياجات[2].

مثلا أعلنت جوبا خطة تطوير الطرق لمدة عشر سنوات في جانفي عام 2012، بلغ مجموعها أكثر من 12،000كيلومتر بتكلفة تزيد على 6116 مليون دولار في خطة الدولة التي تهدف إلى ربط الولايات بالعاصمة جوبا.

كانت الصين من بين الممولين للمشروع بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الإفريقي للتنمية وغيرها[3].

الاتصالات السلكية واللاسلكية هو أحد المجالات للانخراط الصيني في جنوب السودان، فقد تكلفت شركة هواوي الصينية[4] بتنفيذ المشروع مقابل 120 مليون دولار في إطار تمديد كابلات الألياف

---

[1] – جوثان بير كشير ميلر، **مرجع سابق**، ص 6 .

*– إستراتيجية تهدف من خلالها الصين لضمان أمن الإمداد بالنفط بما يكفل سد حاجة الصين من هذا المورد من أجل منع أي أزمة تهدد الأمن القومي الصيني .

[2]– China's new courtship in South Sudan , **Op Cit** , pp 20–21 .

[3]–Ismail S.H. Ziada,**Op Cit**, p15.

[4]– **Ibid** , p 18.

البصرية من كينيا إلى الجزء الشرقي من جنوب السودان إذ وقعت الشركة مع حكومة جنوب السودان لتجهيز المشروع .

نظرا لحجم التبادل التجاري وحجم الاستثمارات الصينية في دولة السودان ودولة جنوب السودان، فإن الصين تحاول الحفاظ على كل مصالحها في المنطقة مسطرة في ذلك جملة من الأهداف تصبو لتحقيقها في المدى القريب أو البعيد.

المبحث الثالث: أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان

توجهت الصين نحو دولة السودان بإستراتيجية إقتصادية، أهداف الصين في إطارها تتجاوز البعد الاقتصادي إلى البعد السياسي، وبناءا على ذلك نقسم هذا المبحث إلى مطلبين: الأول، نتناول فيه قطاع النفط كهدف في الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان، والثاني هدف كسب الدعم للصين خصوصا في المسائل الشائكة التي تأمل الصين أن تجد لها دعما من قبل الدول الإفريقية من ضمنها دولة السودان.

المطلب الأول: قطاع النفط

يتمثل أول هدف للصين بالسودان في تأمين مصادر إمدادات نفطية دائمة ومضمونة[1] و هو ما وجدته في السودان التي يبلغ احتياطي النفط بها حوالي 2 مليار برميل، وتنتج حوالي 800 ألف برميل حسب إحصائيات 2011 ولولا إنفصال الجنوب لإرتفعت النسبة إلى حوالي مليون برميل يوميا[2]، إذ أصبح النفط السوداني من أهم أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية، وجاء هذا الإهتمام منذ تسعينيات القرن الماضي، في سياق إتباع الصين سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط[3].

فالصين تملك إحتياطات نفطية مؤكدة تبلغ 21.3 مليار طن، لكن الكمية القابلة للإستخراج لا تتعدى 6.09 مليار طن، وأكثر من نصف هذه الكمية تم استخراجها بالفعل (3.5 مليارات طن) والنسبة الباقية تشكل نحو 2% من الاحتياطي النفطي العالمي، وذلك في وقت يمثل فيه سكان الصين أكثر من 22% من إجمالي سكان العالم.

---

[1]– شفيعة حداد ، **مرجع سابق** ، ص 21.

[2]– محمد ختاوي ، **مرجع سابق** ، ص 238.

[3]– سمير قط ، الإستراتيجية الصينية الجديدة في أفريقيا : الأهداف و الفرص ،

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=314:-chineafrique-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.Vtky_vnhDIU

التزايد في استهلاك الصين من مصادر الطاقة المختلف هو نتيجة منطقية للتزايد في عدد السكان، وكذلك تزايد مستوى النمو الاقتصادي في البلاد، وهذا الوضع دفع بالصين للتعويل كثيرا على الخارج (التوجه للخارج Go Out Strategy) للإيفاء بإحتياجاتها من مصادر الطاقة بما لا ينعكس سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية بها، وبذلك تحولت مسألة ضمان امدادات الطاقة قضية أمن قومي بالنسبة للصين[1].

لجأت الصين لتحقيق أمنها الطاقوي إلى إستراتيجية التعاون مع بعض كبار الدول المنتجة للنفط والمساعدة في استكشاف حقول جديدة بها، ولذلك توجهت الصين بإستثمارات مهمة في السودان من خلال شركاتها النفطية، والسودان بدورها رحبت بالوجود الصيني لعدة اعتبارات منها، أن الصين تتبنى اقترابا براغماتيا في إستراتيجيتها الاقتصادية يركز على المصلحة، بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[2].

إذ شكلت السودان إحدى الدوائر المهمة لتحرك الصين، ولذلك فهي تحاول الحفاظ على تواجدها بالمنطقة وبالتالي الحفاظ على مصالحها التجارية بشقيها النفطية وغير النفطية.

الهدف الآخر للصين في السودان ضمن مصالحها في قطاع النفط السوداني هو ضمان استمرار إمدادها بهذا المورد وضمان بقاء إستثماراتها بصفتها أكبر مستثمر أجنبي في النفط السوداني ولذلك من بين الأهداف الإستراتيجية لدولة الصين في السودان هو الحفاظ على توازن العلاقات بين شمال وجنوب السودان، وإذا لزم الأمر توطيد علاقاتها مع الجنوب بصفته المستحوذ على أكبر إحتياطات النفط بعد الإنفصال.

المطلب الثاني: كسب الدعم للصين

انطلقت الصين في إستراتيجيتها الاقتصادية تجاه السودان من إعتبار أن الصين لم تدخل إلى الساحة الدولية ولم تحصل على مقعدها الدائم بمجلس الأمن إلا عن طريق تصويت دول العالم النامي ومن ضمنها البلدان الإفريقية، فالسودان كانت من أول الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية إثر قيامها، وكانت من الدول التي لعبت دورا في قبول عضوية الصين الشعبية بمنظمة الأمم المتحدة عام 1971 بدلا من تايوان، ومن بين أهداف الصين على المستوى العالمي هو عدم الإعتراف بإستقلال

[1]-محمد الرميحي ، **النفط و العلاقات الدولية** ،(الكويت : منشورات عالم المعرفة ، 1990)، ص 107 .

[2]-خديجة محمد عرفة ، **أمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية** ، (الرياض: المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط1، 2014) ، ص 128.

تايوان وتأييد الموقف الصيني بشأن ضمها، ولذلك هدفت الصين لجعل السودان من بين الدول التي تعترف بسياسة " الصين واحدة "، وحققت هذا الهدف من السودان، إذ كانت من أكثر الدول الإفريقية المعترفة ببكين[1].

كما تهدف الصين لكسب صوت كل من دولة السودان ودولة جنوب السودان بعد الإنفصال لصالحها لدى هيئة الأمم المتحدة لزيادة دورها في السياسة الدولية، إذ يشكل الحضور الكبير للدول الإفريقية من بينها دولتي السودان لدى المنظمة الدولية وفي جمعيتها العامة أحد أهم الرهانات القوية التي تعول عليها الصين، فكما صرح الجنرال الصيني كسيونغ غانغاي (Xion Guanghai) " الدول الأفريقية تمثل بالنسبة للصين، أكثر من ثلث تشكيلة الأمم المتحدة "، حيث تعتمد الصين على التصويت الإفريقي بما فيها دولتي السودان لدعم مواقفها في المنظمة في عدة قضايا، وبلوغ هذا الهدف زادت أهميته بالنسبة للصين خصوصا بعد الإتهامات الموجهة للصين من قبل الدول الغربية على أنها شريك غير أخلاقي لا يراعي حقوق الإنسان في القارة الإفريقية عامة وفي السودان خاصة[2].

أيضا تعتمد الصين على شركائها الإستراتيجيين في القارة الإفريقية من بينهم دولة السودان في مسألة التعريف بالمناطق الاقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي، غذ تشهد هذه المناطقة خلافات كبيرة بين الصين واليابان، إضافة إلى مطالب دول أخرى كالفيلبين، وماليزيا، والفيتنام، خصوصا وأن لهذه المنطقة أهمية حيوية، إذ تضم كمية كبيرة من النفط تقدر بحوالي 130 مليون برميل، وهو مقدار أكبر من مخزونات أوروبا وأمريكا اللاتينية مجتمعتين.

كذلك تهدف الصين لكسب تأييد الدول الإفريقية عامة من بينها السودان لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب وكسر الهيمنة الأمريكية على العالم، فوثيقة منتدى التعاون الصيني–الإفريقي بأديس أبابا التي قدمت خطة عملية للعلاقات بين الصين ودول القارة[3]، إذ وافقت دول القارة من بينها دولة السودان على قرار: "تأييد الصين لموقف إفريقيا حول التعددية في المجتمع الدولي والعمل مع المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على عالم متعدد حضاريا ينتهج أنماط تنموية مختلفة " .

---

[1]–Lloyd Thrall , **China Expanding African Relation** ,(Published by the RAND Corporation , Santa Monica , California,2015) ,p121.

[2] – محمد موسى عبد العزيز ، **جنوب السودان من المفاوضات إلى الإنفصال** ، (الخرطوم: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط1 ، 2013)، ص123.

[3]– سمير قط ، الإستراتيجية الصينية الجديدة في أفريقيا : الأهداف و الفرص ، **مرجع سابق** .

للصين إستراتيجية إقتصادية في السودان تهدف من خلالها لأهداف اقتصادية من بينها قطاع النفط وتتعدى هذه الإستراتيجية البعد الاقتصادي إلى أهداف سياسية ودبلوماسية.

نستنتج من الفصل الثاني الذي تناولنا فيه واقع العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية 2000–2015، جملة النقاط التالية:

يمثل العامل الاقتصادي أهم دوافع الصين للتعامل مع السودان، فهي تنظر إليها كعنصر مركزي في مشروع إستدامة نموها الاقتصادي، لما تزخر به من مورد نفطي، ومن جهتها السودان رأت في الصين الشريك الأنسب بالنظر إلى إستراتيجتها ذات القوة الناعمة التي تركز على التعاون الاقتصادي دون مشروطية، من أجل تحقيق المنفعة الاقتصادية المتبادلة، ما أظهرت التوجه البراغماتي للصين.

أدركت الصين أن ما تعانيه السودان سببه الفقر وغياب التنمية لذلك إنتهجت آليات تمكنها من كسب هذه الدولة لصفها، وفي سبيل ذلك طورت آليات إستراتيجيتها الاقتصادية وفق مسارين: تتمثل الأول في السعي لتوقيع إتفاقيات خاصة بإستكشاف وإنتاج البترول، مع زيادة التبادل التجاري مع دولة السودان، أما الثاني فتمثل: في تقديم مجموعة متكاملة من المساعدات التنموية وإلغاء الديون وتكثيف إستثمارات شركاتها في جميع المجالات خاصة قطاع النفط، ولمواجهة الضغوط الدولية شاركت الصين حتى في قوات حفظ السلام للأمم المتحدة في دارفور.

تعتبر الصين السودان مجالا حيويا لنموها الاقتصادي لذلك فهي تسعى للحفاظ على علاقاتها مع السودان لضمان إستمرار مصالحها بها، خاصة ضمان أمنها النفطي، كما تهدف لكسب صوت دولتي السودان في هيئة الأمم المتحدة لصالحها بخصوص القضايا التي تهمها.

الفصل الثالث

الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الصينية-السودانية

نتناول في هذا الفصل الآفاق المستقبلية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان، فالصين واحدة من القوى الدولية الصاعدة وتبحث عن زيادة نفوذها في القارة الإفريقية نتيجة حاجتها لتنويع وتوسيع مصادر إمداداتها من الطاقة، وهي في سبيل ذلك تبنت إستراتيجية اقتصادية اتجاه السودان، لعب النفط السوداني دورا مهما في صياغة أبعادها، وهو ما سنوضحه في المبحث الأول من خلال التطرق لعيوب العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، ثم نرصد في المبحث الثاني مستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان، وفي المبحث الثالث نثري السيناريو المختار لمستقبل هذه الإستراتيجية.

المبحث الأول: عيوب العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية

تتمثل أهم عيوب الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان في:

غياب التوازن في العلاقات بين الدولتين وهو ما سنوضحه في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنتناول ما ترتب عن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية من خلل في الاقتصاد السوداني.

المطلب الأول: غياب التوازن في العلاقات الإقتصادية الصينية–السودانية

تعتبر الصين من القوى الدولية الصاعدة التي تتمتع بمعدل نمو إقتصادي في إرتفاع مستمر، إذ تصنف كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الاقتصاد الصيني بحاجة لمصادر الطاقة حتى يكتمل مسار نموه، وفي سبيل ذلك لجأت الصين لتنويع مصادر إمداداتها من الطاقة خاصة وأنها لم تعد تحقق الإكتفاء الذاتي من المورد النفطي، بل أصبحت من أكبر مستوردي النفط في العالم.

وإثر بداية التنافس الدولي على النفوذ في إفريقيا بعد الحرب الباردة، فإن الصين كانت من بين الدول المتنافسة لكسب ود دول القارة، وبذلك وجدت في دولة السودان ذلك الشريك الاقتصادي الذي يلبي هذه الحاجة، ومن جهة أخرى كانت السودان من الدول الأقل نموا التي عانت من العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن، بسبب تصنيفها كدولة راعية للإرهاب وتصنيف نظامها كنظام إستبدادي لا يحترم حقوق الإنسان، وهو ما عرقل مسار التنمية بالبلاد[1]، وبذلك اتجهت السودان لإقامة علاقات إقتصادية مع دولة الصين، وتوسعت هذه العلاقات أكثر بعد إكتشاف إحتياطات هامة من النفط بها.

[1] – روبرت جيتس ، **مرجع سابق** ، ص 9 .

ومن العيوب أن السودان حظيت باهتمام الصين لأن الصين بصفة عامة تفضل التعامل مع البلدان النفطية في القارة الإفريقية.

فالعلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية منذ بدايتها طبعت بغياب التوازن، إذ نجد الصين هي الطرف القوي الذي يعتمد لغة المصالح وتحقيق المنافع الاقتصادية بعيدا عن كل الاعتبارات السياسية الأخرى، والسودان هي الطرف الضعيف الذي يحتاج لشريك يتفهم أوضاعه الاقتصادية والإجتماعية من أجل إحداث التنمية المفقودة في البلاد قد تمكنه من تجنب الحروب الأهلية التي تعاني منها البلاد، وبذلك كانت مواقف دولة السودان التي تعتبر الطرف الضعيف عبارة عن ردود أفعال عن سلوك الطرف القوي الذي هو الصين.

لذلك الصين هي من تبادر بالسلوك، فمثلا بعد إدانة المجتمع الدولي لإنتهاكات حقوق الإنسان في إقليم دارفور، وتزايد الإنتقادات الدولية للإستراتيجية الصينية في السودان وإتهامها بأن لها نزعة رجعية عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان من خلال عرقلتها لتمرير قرارات مجلس الأمن بشأن دارفور وإستعمالها حق النقض ضد المبادرات الدولية لدفع دولة السودان نحو مراعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة والقبول بنشر القوات الأممية لحفظ السلام في الإقليم، وبعد أن مثل ذلك إشكالا أخلاقيا لدولة الصين فإن المراقبين للوضع أكدوا أن للصين تأثير على دولة السودان، فبعد زيارة الرئيس الصيني " هو جينتاو " للسودان أشارت التقارير أنه ناشد الرئيس السوداني "عمر البشير" لقبول نشر القوات الأممية لحفظ السلام في دارفور وبالفعل كان ذلك[1].

وهو الأمر الذي يؤكد أن الصين هي الطرف القوي الذي يملي والسودان هي الطرف الأضعف الذي ينفذ.

ثم إن عدم التكافؤ في التبادل التجاري بين البلدين يوضح الخلل في العلاقات الاقتصادية بينهما التي تجعل الصين المستفيد الأكبر من هذه العلاقات، لأنها تقدم المساعدات والقروض لدولة السودان مقابل الحصول على النفط وتلك المساعدات حسب المراقبين لم تعد بالفائدة على الاقتصاد السوداني.

[1]-مهاري مارو ، **مرجع سابق** ، ص 11 .

كما يشكل النهج البراغماتي[1] للصين أحد أهم عيوب الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان، فالواقع السوداني أكد أن ثراء السودان بالمورد النفطي قابلته معاناة الشعب السوداني وزيادة مديونيتها، ما أظهر ضياع هذا المورد دون أية فائدة في عملية التنمية وبقاء وضعها الاقتصادي متدني.

يتضح من خلال ما سبق عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، إذ بدا أن هناك طرفا يقدم والآخر يتلقي وطرف يملي والآخر ينفذ ما يجعل العلاقات تميل لكفة الطرف القوي الذي هو الصين على حساب الطرف الضعيف "دولة السودان".

المطلب الثاني: الخلل في الاقتصاد السوداني

يعتبر تفاقم الوضع الاقتصادي بالسودان من عيوب الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

الصين كغيرها من القوى الخارجية ساعية لبسط نفوذها على دولة السودان للإستفادة من نفطها نظرا لأهميته في دعم نهضة الاقتصاد الصيني[2]، إذ يظهر على العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية الخلل وعدم التوازن في حجم التبادل التجاري وميل الكفة لفائدة الصين[3]، وكذا رداءة نوعية السلع والخدمات الصينية وعدم تطبيق أدنى معايير الحفاظ على البيئة.

كما أن الصين ترى في السودان سوقا لتصريف منتجاتها سواء المصنعة أو من الأسلحة القديمة بأسعار رخيصة وهو أمر مربح للصين ينعش إنتاجها الحربي ويمكنها من كسب ود الحكومة السودانية للحفاظ على مصالحا النفطية.

يعد أكبر تهديد يعاني منه اقتصاد السودان جراء النفوذ الاقتصادي الصيني المتعاظم بالبلاد هو منافسة السلع الصينية للصناعات الناشئة السودانية، فهي تستثمر وتنتج في معظم المنشآت والمنتجات، ما يؤثر على الاقتصاد السوداني بالسلب[4]، وحسب الكثيرين تمارس الصين في السودان نوعا جديدا من

---

[1] – روبرت جيتيس ، **مرجع سابق** ، ص 147 .

[2]– فيروز عميور ، **مرجع سابق** ، ص 235 .

[3]– ناديا بن سلام ، **مرجع سابق** ، ص 17

[4]– سفيان بلمادي ، أمن الطاقة الصيني ،

http://diae.net/wp-content/uploads/2015/06/pdf,p13 ,07/04/2016.

السياسة الإستعمارية مغطاة بمصطلح المنفعة المتبادلة، فالصين اتجهت نحو السودان لتحقيق مصالحها أولا وقبل أي شيء.

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حظر نقل المعرفة والمهارة، حيث يتم الإعتماد على الغير في الحصول على هذه المنتجات دون محاولة تصنيعها في البلاد، وهو أمر فيه تهديد للمنتجين المحليين.

على سبيل المثال فقد تدهور قطاع النسيج السوداني إذ توقف 13 مصنعا من أصل 16 عن العمل، وبالتالي صرف المزيد من العاطلين عن العمل[1]، كإنهاء عمل مصنع Hassaheisa للغزل والنسيج في السودان، أين انخفضت الطاقة الانتاجية له من 65٪ إلى 20٪ بين 2004–2009، في وقت بنت فيه الصين صناعة نسيج ناجحة بإثيوبيا وفرت عشرة الآلاف من فرص العمل[2].

جدول رقم 1.3: مقارنة صادرات السودان من القطن بين عامي 1996–2006 (بالدولار الأمريكي)

السلعة	1996	2006
القطن	34.326.10	8.339.828

المصدر : https://www.cia.gov بيانات مارس 2009.

كما تؤثر الهجرة الصينية على سوق العمالة بالسودان، فالإستثمار الصيني صاحبه استعمال واسع لليد العاملة الصينية وليس السودانية[3]، وهذا النوع من العمالة الصينية الوافدة إلى السودان تشكل عائقا أمام القضاء على مشكل البطالة[4]التي بلغت في ظل العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية 19%.

بالرغم من أن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية هادفة لتطوير الاقتصاد السوداني وتحقيق التنمية بالبلاد، إلا أن ذلك لم يترجم إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، إذ بلغت نسبة الفقر 46%، ولا زالت قطاعات مثل الزراعة، والصحة، والتعليم تواجه تحديات كبيرة.

---

[1] – جعفر أحمد كرار ، **مرجع سابق** ، ص36 .

[2]– Ermias.G. Egziabher, **Op Cit** , p 71 .

[3] – لام أكول أحاوين ، دولة جنوب السودان : مسار البناء و تحديات الواقع ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 24 فيفري 2014 ، ص 2 .

[4] – محمد نعمان جلال ، الصين و العرب : الطرفان متفقان حول فصل الاقتصاد عن السياسة ، **آفاق المستقبل** ، العدد 8 ، نوفمبر/ديسمبر 2010 ، ص69 .

كما أن الشركات الصينية في مرحلة الصراع بالسودان أسست لعملية نقل أكبر قدر من النفط الذي يحتاجه اقتصادها دون المساهمة الحقيقية في اقتصاد السودان، ثم إن دخول السودان في مصاف الدول المنتجة والمصدرة للنفط جعلها تواجه اختلالا هيكليا في القطاعات الأخرى " الزراعة والخدمات " لحساب القطاع الصناعي[1].

جدول رقم 2.3: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالسودان 2009-2014 (بالنسبة المئوية)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.9	5.2	2.3	2	3.6	2.6
نسبة مساهمة القطاع الزراعي	35.7	32.5	34.1	34.3	34.8	31
نسبة مساهمة قطاع الخدمات	42.9	42.8	46.5	47.5	46.7	46
نسبة مساهمة القطاع الصناعي	21.4	24.7	19.4	18.2	19.5	23

المصدر: تقرير وزارة الخارجية السودانية في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2015، ص5.

نلاحظ إرتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي السوداني في الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى زيادة مساهمة قطاع النفط خلال الفترة ما بين (2000-2010)، كما نلاحظ انخفاض نسبة مساهمته عام 2011 إلى 19% بسبب انخفاض إنتاج النفط نتيجة انفصال الجنوب.

إذ تراجعت السودان عن تصدير السلع غير البترولية لحساب النفط[2]الذي أصبح يشكل 90% من الصادرات السودانية، فالاقتصاد السوداني صار معتمدا على القطاع النفطي[3] دون تنويع في الصادرات،

[1]– هشام عبد الرحمان محمد علي ، حسن محجوب الزبير ، أضواء على عملية ملامح تجربة السودان في مسيرة عملية انضمامه لمنظمة التجارة العالمية 1992-2015 ، **مجلة المصرفي** ، العدد 76 ، 2015 ، ص5.

[2] – مجدي الأمين نورين ، أثر إنتاج و تصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان 1999-2008 ، **مجلة المصرفي السودانية** ، العدد 56 ، 2010 ،ص 9-10 .

[3] – السودان : النشرة الاقتصادية و آخر التطورات الاقتصادية ، **تقرير البنك الدولي** ، العدد رقم 2 ، ديسمبر 2012 ، ص 2 .

فالطفرة النفطية أظهرت حقيقة أن الاقتصاد السوداني موجه نحو الاستهلاك والاستيراد بدلا من الإنتاج والتصدير، وهو مسار غير مستدام للنمو الاقتصادي.

و هو ما نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 3.3: نسبة الصادرات البترولية إلى إجمالي الصادرات السودانية ما بين 2001-2009

(بالمليار جنيه)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	366	474.9	715	1029	1218	15.1	17.9	24.5	20.0
الصادرات البترولية	149.7	200.6	398.7	5029	608.8	10.3	11.4	15.46	10.6
النسبة	41	42	56	49	50	68.2	63.7	62.9	52.8

المصدر: النشرة الإقتصادية لبنك السودان المركزي ،2013/05/01، ص5.

قبل اكتشاف النفط كان القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي السوداني، وعند اكتشافه تحولت السودان عن تصدير القطن والمنتجات الزراعية والحيوانية وتراجعت قيمة هذه الصادرات منذ عام 2000 وإزداد إعتماد السودان على السلع المستوردة ما أدى إلى تحجيم القطاعات الإنتاجية المحلية، وذلك لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة التي تتميز بإنخفاض السعر.

جدول رقم 4.3: حجم الصادرات السودانية غير البترولية خلال الفترة ما بين 2000-2010(1بليون دولار)

السنوات	2008	2009	2010
حجم الصادرات غير البترولية	11.7	7.6	9.7

المصدر: **المرجع نفسه**، ص 68.

الدخول في تصدير النفط أضعف القدرة التنافسية للمنتجات غير البترولية[1] وساهم في إضعاف تعدد الموارد، ثم إن الاعتماد على سلعة واحدة أضعف قدرة بناء تنمية مستدامة بالدولة السودانية، وحسب

[1] – جعفر أحمد كرار ، **مرجع سابق** ، ص 13 .

تقرير بنك السودان المركزي لعام 2008، فإن صادرات السودان الزراعية (السمسم والقطن والصمغ) في تلك السنة لم تتعدى 165.197.000 دولار أمريكي، كما لم تتعدى صادرات الثروة الحيوانية ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

ثم إن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الصين إلى السودان وخاصة "القروض النقدية" التي قدرت قيمتها 1.5مليار دولار يعتبرها خبراء الإقتصاد السوداني قروضا تبقى خارج رقابة مؤسسات الدولة وأكثر أنواع القروض فسادا وتستخدمه الحكومات السودانية لأغراض غامضة، وهو ما يجعل السودان تتحمل عبئ الديون الصينية.

كما أن السودان لم تتخلص من المديونية إذ بلغت ديونها 42 مليار دولار عام 2012، وحسب تقديرات الحكومة السودانية منها 7 مليارات دولار هي حصة الديون الصينية على السودان، وشركة CNPC الصينية تطالب السودان بدفع 2.8 مليار دولار أمريكي وهي إستحقاقات مالية لم تدفعها السودان للشركة، كما بلغ معدل التضخم بها 47.9% في مارس 2013 ما يظهر مآخذ[1]الإستراتيجية الاقتصادية الصينية بالبلاد.

فإكتشاف النفط أحدث زيادة في الناتج المحلي، لكن لم ينجح في رفع معدل التنمية، وحسب الاقتصاديين السودانيين زاد من عدم المساواة والفوارق الاجتماعية وخلق التوترات والصراعات بدلا من خلق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ثم إن زيادة حجم تجارة الأسلحة الصينية للسودان من شأنه أن يقوض عملية السلام بالدولة، وأكد المراقبون للوضع الأمني أنه زاد من خطورة التهديدات الأمنية المتتالية، وأكبر مثال على ذلك الدور الذي لعبته الأسلحة الصينية في الحرب الأهلية السودانية، بصفتها من بين أول ممولي السودان بالأسلحة، إذ تعتبر من أكثر الدول غير المسؤولة في تجارتها بالأسلحة[2].

فمعظم عائدات النفط السوداني إستغلت في شراء الأسلحة الصينية، وحسب الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية وإحصاءات البنك الدولي فإن حولي 80% من عائدات النفط[3] تذهب لدعم الأجهزة الأمنية وقطاع الدفاع والشرطة، وهدف الصين من ذلك هو تأمين مناطق تواجد عمال شركاتها النفطية

---

[1] – **المرجع نفسه** ، ص 35 .

[2] – شفيعة حداد ، **مرجع سابق** ، ص 22 .

[3] – عزت شحرور ، علاقات الصين و أفريقيا ..الفرص و التحديات وجهة نظر صينية ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2014، ص 8.

لضمان الحصول على المورد النفطي، وزيادة نصيبها منه، ولذلك يرى المنتقدون لإستراتيجتها الاقتصادية أنها شريك غير أخلاقي مصلحي بالدرجة الأولى، تفتقد استثماراتها ومعوناتها إلى الشفافية[1].

كذلك من العيوب أن الإستثمارات الصينية متمركزة في قطاع النفط، ولم تتعدى في القطاع الزراعي السوداني حتى عام 2010 مبلغ 9.749.843 دولار أمريكي، أما الاستثمارات الصينية المنفذة في هذا القطاع على الأرض، فلم تتعدى 985.800 دولار أمريكي، أي أقل من مليون دولار، في وقت تقيم الصين شراكات هامة في هذا القطاع مع العديد من الدول الأفريقية الأخرى.

يتضح من خلال تحليلنا أن العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، وفرت فرصا لكلا الدولتين، فالصين حققت بعلاقاتها هاته مع السودان إستقرار وتصاعد معدل نموها الاقتصادي مقابل إستفادة السودان من الحضور الصيني، لكن ما يعاب على الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان أنها غير متوازنة وتميل لصالح الطرف القوي، ورغم كل الفرص التي أتاحتها هذه الإستراتيجية لتطور النمو الاقتصادي في السودان إلا أن الاقتصاد السوداني لم يحقق تلك الطفرة المرجوة.

المبحث الثاني: مستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان

نحاول في هذا المبحث تحديد المسارات العامة للإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان والمتغيرات المتحكمة في كل مسار، إذ نوضح في المطلب الأول إحتمال إستمرارية الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان على حالها، ونخصص المطلب الثاني لإحتمال التحول في الإستراتيجية الإقتصادية الصينية اتجاه السودان.

المطلب الأول: الإستمرارية في الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان

نقدم في هذا المطلب دراسة لإحتمال إستمرار الوضع الحالي في الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان، لكن هذا يستلزم إستمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، وكذا إمكانية إيجاد حلول لمشاكل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي (Projection Lineaire)[2] لإتجاه وصورة الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في الحاضر على المستقبل (أي بقاء الأوضاع على حالها) مع إمكانية حدوث

[1] –**المرجع نفسه** ، ص 7 .

[2] – حسين بوقارة ، الإستشراف في العلاقات الدولية : مقاربة منهجية ، **مجلة العلوم إنسانية** ، العدد 21 ، جوان 2004، ص 194 .

ترتيبات جديدة في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور هذه الإستراتيجية، بما يؤدي في النهاية إلى تحسن في إتجاهها ويسمح ببلوغ الأهداف المرجوة.

ونقصد بالإستمرارية في الإستراتيجية الصينية: قدرة دولة الصين على البقاء والإستمرار بعلاقاتها مع السودان بفاعلية أكثر رغم كل التحديات وحفاظها على نفس أهدافها وعلى مرونتها في التعامل ما يبرز قدرة تكيفها مع الأحداث بما يضمن التوازن والإستمرار في العلاقات.

و في رصد لأهم المتغيرات التي يمكن أن تحكم إستمرار الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان على حالها نذكر المعطيات التالية:

1–أول متغير يحكم العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية في الحاضر ويمكن أن يؤدي إلى إستمرارية العلاقات في المستقبل هو: إستمرار إرتفاع نسبة إستهلاك الصين وإستيرادها للمورد النفطي[1]، وكذا رغبتها في توسيع نفوذها ليشمل جل القارة الأفريقية، وأيضا حاجتها إلى شركاء موثوق بهم دائمين يملكون خاصية إنتاج النفط لسد حاجتها من هذا المورد بما يكفل تسريع وتيرة نموها الاقتصادي.

2–أما المتغير الثاني: إستمرار رغبة دولة السودان ودولة جنوب السودان في تكثيف علاقاتهما الاقتصادية مع دولة الصين، رغم الإنفصال، وهو متغير يعكسه الواقع الحالي أين لا تزال الصين هي أول مستثمر أجنبي في دولتي السودان رغم إستقلال الجنوب عن الشمال[2] .

3–المتغير الثالث: تحسين الصين لجودة ونوعية إستثماراتها بالسودان وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وإتجاه الصين للإهتمام بالقطاعات غير البترولية في السودان ودولة جنوب السودان، وكذا عملها على إيجاد الحلول لمشاكل علاقاتها الاقتصادية مع السودان.

4–و في المتغير الرابع نذكر: إستمرار الصين في تكثيف دعمها السياسي للسودان في المحافل الدولية، والإتجاه نحو الإهتمام أكثر بالقضايا ذات الأبعاد الأخرى ليس البعد الاقتصادي فحسب، مثل دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

---

[1]–Miria Pigato and Wenxia Tang, **China and Africa:Expanding Economic Ties in anEvolving Global Context** , (university Addis Ababa ,Ethiopia,March 2015) , pp2–3.

[2]–Ismail S.H. Ziada, **Op Cit** , p17.

المطلب الثاني: التحول في الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان

نعتمد في تحليلنا لهذا المبحث على سيناريو التغير الجذري في العلاقات الصينية– السودانية، أي حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للسودان بما يؤثر على العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، بمعنى بروز متغيرات تحدث قطيعة مع المسارات والإتجاهات السابقة لهذه العلاقات.

ونحدد في هذا السيناريو المتغيرات التي قد تطرأ على مستوى البيئة الداخلية في السودان وكذا تأثير العوامل الخارجية، وهنا نأخذ بعين الإعتبار المتغيرات قليلة الإحتمال[1]،التي إذا حدثت فإنها تؤدي إلى تغيير المسار العام للإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان تغيرا جذريا.

ويقصد التحول في الإستراتيجية الإقتصادية الصينية اتجاه السودان: أن تتحول الصين عن التوجه الرئيسي الذي تبنته في علاقاتها مع السودان، بمعنى التغير في مستوى إهتمام الصين بقضاياها، والتغيير في أهدافها وأدوات إستراتيجتها اتجاه السودان[2].

و في رصد أهم المتغيرات التي قد تحكم تحول الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان، نذكر:

- **التطورات على مستوى البيئة الداخلية:**

1–غياب عامل الأمن:

قد يؤدي إنعدام الأمن في السودان إلى تحول العلاقات بين البلدين في المستقبل، فحتى بعد توقيع إتفاق السلام وإنفصال الجنوب لا تزال التهديدات الأمنية وغياب الإستقرار واقعا[3] خاصة في مناطق تواجد شركات التنقيب عن النفط الصينية، فقد تكررت عمليات إختطاف الرعايا والمواطنين الصينين ومهاجمة المصالح ومواقع المنشآت الصينية في بؤر التوتر، مثلا في جانفي 2012 إختطف أكثر من 20 عاملا صينيا كانوا يعملون في تشييد طريق جنوب ولاية كردفان[4]، وهو ما يعيق مسار الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة.

---

[1]– حسين بوقارة ، **مرجع سابق** ، ص 195 .

[2]– عدنان خلف حميد البدراني ، أثر الإستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العدد 49 ، 2010 ، ص10 .

[3] – البشير وكير ، إتفاق الإنقاذ المتبادل ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 17 أكتوبر 2012 ، ص 4 .

[4]– إسماعيل أولاولي ، **مرجع سابق** ، ص 9 .

فعدم الإستقرار فاقم من تورط الصين في تحديات السودان الداخلية وزاد من انكشافها على قضايا الأمن الداخلي، ما يجعل من الشركات الصينية تفضل الإستثمار في مناطق أخرى من العامل تتمتع ببيئة آمنة، أكثر من تفضيلها للإستثمار في البيئة السودانية غير المستقرة.

يبدو أن هدف الصين الأساسي في السودان هو تأمين النفط ولن تجد حرجا في التخلي عنها إذا ما وجدت شريكا إقتصاديا يتوفر على خاصية إمتلاك هذا المورد ويوفر بيئة آمنة لإستثمارات شركاتها.

2–صعود قوى دولية منافسة للإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان:

تعتبر رغبة دولة السودان في تنويع علاقاتها مع أطراف متعددة أهمها القوى الدولية الأخرى الصاعدة أحد أهم العقبات التي يمكن أن تؤثر على مستقبل العلاقات الصينية–السودانية، إذ عبرت السودان عن رغبتها في تعزيز علاقاتها مع دول كماليزيا والهند والبرازيل، وتدرك السودان أن تحقيق الطفرة في النمو الإقتصادي لا تأتي عبر شريك إقتصادي واحد[1] فقط لذلك سعت إلى زيادة مبادلاتها التجارية مع مثل هذه الدول.

إذ أكدت السودان رغبتها في التعاون مع دول أمريكا الجنوبية بما فيها البرازيل والشيلي، من خلال تكثيف التعاون المشترك والتنسيق المشترك لمواجهة التحديات التي تعيق التنمية، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والساسية المشتركة[2].

كما أكد الرئيس السوداني "عمر البشير " على أهمية العلاقات مع دولة ماليزيا، ودعا الشركات الماليزية لتكثيف إستثماراتها بالسودان، مؤكدا أن شركة بتروناس الماليزية قد كان لها دور كبير في تطوير الصناعة البترولية وتدريب الشباب السودانيين، وكذا حظيت الشراكة مع الهند بالإهتمام ذاته نظرا للفرص الجديدة التي قدمتها لدولة السودان، إذ أقرت السودان بأن التجربة الهندية تقدم آفاق واعدة لمزيد من التعاون بين البلدين[3].

أيضا نجحت شركات دول مثل الهند وماليزيا في الحفاظ على إستثماراتها ومصالحها بالسودان رغم تأثير الأزمة المالية العالمية ورغم إنفصال الجنوب عن الشمال ما منحها المزيد من المصداقية أمام

---

[1]– فيروز عميور ، **مرجع سابق** ، ص85 .

[2]– جابر السالم الحرمي ، القمة العربية الحادية و العشرون مع دول أمريكا الجنوبية ، **جريدة الشرق** ، 2009/04/05 ، ص10 .

[3] – بدر حسن الشافعي ، التغلغل الهندي في أفريقيا ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2008 ، ص 4 .

الرأي العام المحلي السوداني[1]، وباتت تفرض على شركاتها الإهتمام بتقديم خدمات صحية وتعليمية وتقديم ضمانات بيئية، ما جعلها منافسة للمصالح الصينية في المنطقة.

وتهدف كل هذه القوى الدولية الصاعدة لزيادة حجم إستثماراتها في السودان ومزاحمة النفوذ الصيني خاصة في جنوب السودان، إذ ظهر سباق دولي[2] محموم للحصول على صفقات تجارية بها، أين باتت شركات القوى الدولية سواءا الكبرى أو الصاعدة تتنافس من أجل الحصول على حصص في مربعات التنقيب عن النفط بالدولة الوليدة.

3–إمكانية تخلي دولة جنوب السودان عن علاقاتها مع الصين:

ثم إن موقف دولة جنوب السودان من التعاون مع الصين لا يمكن تحديده بوضوح ولها علاقات تاريخية وطيدة مع الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا وجدت أن مصالحها مع أمريكا فإنه يمكن أن تتحول عن علاقاتها مع دولة الصين في المستقبل[3].

- **العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على العلاقات الصينية–السودانية:**

1–أثر سياسات القوى الدولية الكبرى على العلاقات الصينية–السودانية:

إن الإنتقادات الدولية الشديدة للإستراتيجية الصينية بالسودان من قبل المجتمع الدولي جعلتها دولة مدانة بما قدمته من أسلحة ودعم لحكومة الخرطوم، وصارت في نظر الدول الغربية شريكا لا أخلاقيا[4]، فالموقف العدائي الأمريكي من الإستراتيجية الإقتصادية الصينية قد يحول دون إستمرار الصين في علاقاتها مع السودان، فلا يعقل أن تضحي الصين بعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة لنظام الخرطوم، لأجل شراكتها مع دولة السودان مع العلم أن علاقاتها التجارية مع أمريكا تتجاوز نظيرتها السودانية بمليارات الدولارات[5].

---

[1]– جون ألترمان ، إقامة توازن صيني في الوطن العربي ، **مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية** ، 2013 ، ص3 .

[2]– قارة تبحث عن مكان : الثروات تعطل نمو أفريقيا ، **جريدة العرب الأسبوعي** ، 2010/07/10 ، ص12 .

[3] – عمر سلمات ، **الأزمة السودانية 1983–2005 بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية** ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2006) ، ص155 .

[4]–Shubo Li , Helge Ronning ,China in Africa: Soft power,media perceptions anda pandeveloping identity , **CMI REPORT** , 2013 , p04.

[5]- شفيعة حداد ، **مرجع سابق** ، ص22 .

يقول الكثير من المحللين أن الإقتصاد الصيني يعتمد على المستهلك الأمريكي وكذا ما توفره الولايات المتحدة الأمريكية من بيئة آمنة للإستثمارات الصين ولن تتخلى عن علاقاتها معها لأجل السودان، فالتحالف الصيني السوداني لا توجد ضمانات على إستمراره طويلا، فلن تتوانى الصين في تجاوزه متى رأت أن معاندتها لأمريكا قد تضر بمصالحها ومشاريعها التوسعية، وربما ينشأ تقارب صيني–أمريكي في المستقبل القريب حول قضايا السودان، خاصة إذا ما تلاقت الأهداف الأمريكية مع الصينية في السودان، فإن مفهوم الفوز المشترك سيغلب على العلاقات الأمريكية الصينية ومواقفها اتجاه السودان[1]، ثم إن سيطرة أمريكا وحلفائها الغربيين على الكثير من المنافذ البحرية والمياه الدولية، قد يجعل من الصين تعيد حساباتها فيما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية مع السودان، إذ يقول بعض الخبراء، أنه بإمكان الصين وأمريكا أن يتآمرا على السودان إذا إجتمعت مصالحهما فيصبح السودان هو الخاسر.

فإمكانية تراجع الدعم الصيني لدولة السودان (الشمال) واردا في ضوء مراجعة بكين للسلبيات المترتبة عن إستراتيجيتها تجاه هذه الدولة[2]، خاصة إذا ما شكل ذلك تهديدا على المصالح الصينية.

إذا بقيت السياسة الأمريكية تنظر بنفس النظرة لدولة السودان "الشمال" على أنها دولة راعية للإرهاب، فإنه من شأن هذه النظرة أن تقوض الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان.

2–إحتمال تحول الصين عن أهدافها ومصالحها في السودان:

قد تتحول الصين عن أهدافها في السودان إذا ما وجدت شريكا إقتصاديا يوفر حاجاتها من الطاقة ويتمتع ببيئة آمنة تسمح بالنشاط لشركاتها، كما قد تتغير الإستراتيجية الصينية من بعدها الإقتصادي لتشمل أبعاد أخرى غير هذا البعد، ويبدو أن هذا الأمر بدا واضحا من خلال موقف الصين من قضية دارفور الذي أصبح أكثر براغماتية وعبر عن تحول في موقفها، وبرز ذلك في النقاش الخاص لقرار مجلس الأمن رقم 1706 الذي إقترح توسيع[3] تفويض بعثة الأمم المتحدة في السودان لتشمل دارفور، وفي هذه المرة دفعت الصين الخرطوم علنا من أجل السماح لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدخول دارفور.

---

[1] – عدنان خلف حميد البدراني ، **مرجع سابق** ، ص 13 .

[2]– أماني الطويل ، العلاقات الصراعية بين دولتي السودان و تأثيرها على المصالح السودانية ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2012 ، ص3 .

[3]– Ermias.G. Egziabher , **Op Cit** , p 67 .

ففي ظل المشاكل الأمنية المتواصلة التي لا تحفز على الاستثمارات، فإن هذا قد يدفع الصين في المستقبل للبحث عن شريك نفطي يكون كبديل لدولتي السودان.

3–معارضة الدول الإفريقية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان:

تواجه الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان معارضة بعض جماعات المصالح داخل الدول الأفريقية، التي تعتبر أن إستراتيجيتها رامية لإغراق الأسواق الأفريقية ومنها السوق السوداني بالسلع الصينية رخيصة الثمن التي تهدد الصناعات الناشئة المحلية، وكذا مصير الآلاف من العمال السودانيين. كما تشكل قضايا تورط المؤسسات الصينية في الفساد والسعي للحصول على العمالة الرخيصة وإزدياد الهجرة الصينية إلى السودان فضلا عن تدني معايير السلامة مصدر نقاش جدي لدى هيئات دولة جنوب إفريقيا، والكثير من الهيئات الإفريقية والدولية الأخرى[1].

فمثلا قد صرح " فيل يانا نغولاه " (Phil Ya Nangolah) رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في ناميبيا قائلا: " إن تحدي الصين للرأي العام الدولي تجاه نظام الرئيس السوداني "عمر البشير" أمر غير مقبول، فالتجارة الصينية وغيرها من الشراكات مع السودان لا تساهم إلا في التعزيز الاقتصادي لقبضة البشير الحديدية ".

كما دعا جامعيون أفارقة إلى إعداد إستراتيجية إقليمية وقارية للعلاقات مع الصين لتجنب الإختلال في العلاقات الثنائية، مشيرين إلى أن الإستثمارات الصينية مرتبطة بالإحتكارات الكبرى للدولة الصينية وخاصة في السودان التي تركز فيها على القطاع النفطي.

أيضا من بين الدول الإقليمية التي ساندت إنفصال جنوب السودان إيريتيريا التي كانت داعمة لإنفصال جنوب السودان والآن إقليم دارفور عن السودان، وهذا من شأنه أن يعرقل مسار الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في السودان[2].

فإذا وجدت الصين أن علاقاتها مع الدول الإفريقية الأخرى ستتأثر من جراء علاقاتها مع دولة السودان (الشمال) فإنها ستتحول عن إستراتيجيتها المعهودة، وقد بدا ذلك واضحا عندما حاولت كل من دولة جنوب السودان وكينيا وإثيوبيا عام 2012 وضع الحجر الأساس لبناء ميناء لامو بكينيا ليكون

---

[1] – مهاري مارو ، **مرجع سابق** ، ص 3.

[2] – جولي فؤاد هركل ، **دور التدخل الخارجي في تأزم مشكلة دارفور** ، أطروحة ماجستير ، (الأكاديمية السورية الدولية ، 2010) ، ص 21 .

بمثابة ممر لنقل نفط دولة جنوب السودان التي لا تملك منفذا بحريا عبر كينيا، وهي شراكة استثنيت فيها دولة السودان بالشمال، وهذا المشروع إذا ما أنجز قد يلقى ترحيبا صينيا ما يجعل الصين تتوجه لإقامة علاقات ودية[1] مع هذه الدول على حساب دولة السودان.

تعتبر هذه اليسناريوهات المطروحة أحد أهم إحتمالات مآلات العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية، ومن الواضح أن المستقبل سيحمل إحدى صور من هذه التنبؤات الإستشرافية.

المبحث الثالث: السيناريو المرجح لمستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان

يبدو واضحا منالمعطيات الحالية، أن العلاقات الصينية مع دولة السودان (الشمال) لا تزال وطيدة، وكذلك بدأت تظهر معالم التحسن في العلاقات الاقتصادية الصينية مع دولة جنوب السودان، وبناءا على ذلك، فإننا إخترنا إحتمال إستمرار وديمومة العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية على حالها، وهو ما نقدمه في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فخصصناه للحلول المقترحة من أجل تجاوز مشاكل العلاقات بين البلدين.

المطلب الأول: الإستمرارية كإختيار لمستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان

إخترنا السيناريو الخطي كإحتمال لمستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان، نظرا للمعطيات المتوفرة حاليا عن الظاهرة، فرغم كل التحديات والمشاكل التي تواجه العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية إلا أن العلاقات بينهما تميزت بالإستمرارية إلى يومنا هذا حتى بعد إنفصال جنوب السودان، وفي تحليل للمتغيرات التي ذكرناها سابقا نورد مايلي:

رغم المنافسة الدولية للوجود الصيني في السودان لا تزال هي المستثمر الأجنبي الأول بها ونوضح ذلك فيما يلي:

لم تعد القوى المتنافسة في السودان محصورة في القوى التقليدية بل دخلت قوى صاعدة جديدة كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل وكلها شكلت تحديا للتقارب الصيني–السوداني، إلى جانب معارضة بعض الدول الأفريقية للإستراتيجية الصينية وتبنيها لسياسات مناوئة لها[2].

---

[1]– لوك أوبالا ، فرص العلاقات بين كينيا و جنوب السودان ، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم ، **مركز الجزيرة للدراسات** ،29 أفريل ، 2012 ، ص4 .

[2]– Daniel Large , Sudan's foreign relations with Asia China and the politics of 'looking east', **Institute for security studies** ,February 2008, p 25.

إذ تعتبر المنافسة بين شركات القوى الدولية المختلفة المتواجدة بالسودان خاصة الشركات الآسياوية منها، من بين أهم التحديات التي واجهت الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان' فالقوى الدولية الصاعدة تنظر إلى السودان بإعتباره مخزن للموارد والثروات الطبيعية[1]، وبما أن معظم هذه القوى تعتمد في إقتصادها على صادرات الطاقة فإن تنويع مصادر وارداتها من النفط يشكل أمرا حتميا، الأمر الذي يجعلها تتبنى سياسات تنافس الوجود الصيني، كزيادة حجم صادراتها من السودان وزيادة مساهمة شركاتها في حقول النفط السوداني.

إذ تلقت السودان من خلال علاقاتها مع الهند عددا من القروض[2] والتسهيلات بلغت 39.577 مليون دولار، كما قامت الحكومة الهندية بإدراج السودان ضمن قائمة الدول الإفريقية التي تسعى الحكومة الهندية زيادة إستثماراتها ومبادلاتها التجارية معها في إطار برنامج الحكومة الهندية " Focus Africa"[3]، وبلغ حجم الإستثمارات الهندية بالسودان مليون دولار، أيضا مولت الهند العديد من المشاريع في السودان بلغت في جملتها 269.7 مليون دولار، وعملت على زيادة حجم وارداتها من السودان حتى بلغت 585.809 مليون دولار.

كما تتبنى الحكومة الماليزية سياسة تطوير علاقاتها مع السودان منذ عام 1991 خاصة في المجال الاقتصادي، وشجعت القطاع الخاص الماليزي للإستثمار في السودان، فكانت ماليزيا ثاني أكبر مستثمر في قطاع النفط السوداني بعد الصين، وساهمت في إنشاء العديد من مشاريع البنية التحتية بالسودان، وقدمت لها العديد من القروض من بينها قرض بمبلغ 50 مليون دولار لدعم صناعة الزيوت في السودان[4].

---

[1] –نجلاء محمد مرعي ، **مرجع سابق** ، ص 421 .

[2]– إيمان عمر ، الهند و كيفية صعودها كقوة كونية ...دراسة شاملة ، **مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية** ، www.siironline.org

[3]– أحمد السيد نجار ، محمد عبد الهادي علام ، المؤتمر الحادي عشر للشراكة الهندية– الإفريقية : الهند تراهن على إفريقيا ، **مجلة الأهرام** ، العدد 47236 ، 2016/04/04 .

[4] – محمود العدم ، ماليزيا بأفريقيا ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2013 ، ص 8 .

أيضا تعتبر تركيا من بين القوى التي تحاول رفع حجم معدل تبادلها التجاري مع السودان إذ وصل إلى نحو 350 مليون دولار في السنة[1]، وزادت من عدد شركاتها المستثمرة في المجالات المختلفة بالسودان خاصة مجال البنية التحتية لتصل إلى نحو 70 شركة.

كما حاولت البرازيل إقامت علاقات تجارية وإقتصادية مع الدول العربية، وتطمح لزيادة حجم تبادلها التجاري معها، وكانت السودان من بين الدول التي حظيت بإهتمام دولة البرازيل[2].

لكن رغم كل ذلك لا تزال الصين المستثمر الأجنبي الأول في دولتي السودان[3]، ويعود ذلك إلى:

أن هذه القوى الدولية الصاعدة رغم تقديمها المساعدات لدولتي السودان إلا أن مساعداتها تبقى محدودة بسبب الفرق في الإمكانيات بين الصين وهذه القوى الجديدة.

ثم إن إستراتيجية هذه القوى تبقى في حدود تحقيق أقصى الأهداف بأقل التكاليف في السودان، ففارق الإمكانيات بين هذه القوى (الهند، ماليزيا، البرازيل) يجعل من دولة السودان تستجيب أكثر للصين.

أيضا الصين لا تملك تاريخا استعماريا لإفريقيا قياسا بالقوى الدولية الكبرى (فرنسا وبريطانيا)، ما جعل إستراتيجيتها أكثر قبولا من طرف السودان[4]، ثم إن وقوف الصين في وجه المحاولات الأنجلو–أمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على السودان عززت رغبة دولة السودان في التعامل مع الصين بدلا من القوى الأخرى.

إستمرار أهداف الصين من علاقاتها مع دولتي السودان:

حسب الدارسين السياسيين الصين شأنها شأن القوى الدولية الأخرى ستحاول الحفاظ على علاقات الصداقة والتعاون مع دولة السودان وحتى مع الدولة الوليدة، لأن لها مصالح واضحة في المنطقة أهمها

---

[1]– حسن الحاج علي أحمد ، انعكاسات الإنفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة ، التقرير الإستراتيجي الثامن ، **مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية** ، 2010 ، ص 263 .

[2]–Christina Stolte, **Brazil in Africa: Just Another BRICS Country Seeking Resources?**, (chatham house , 2012) , p 7–8.

[3]– Daniel Large and Luke Pa–tey ,Caught in the Middle:China and India in Sudan's Transition ,**DIIS Working Paper**, 2010.p13 .

[4] – حمدي عبد الرحمان ، **مرجع سابق** ، ص 246 .

تأمين المورد النفطي، وفي سبيل ذلك ستجلد كل الوسائل السياسية والدبلوماسية والإقتصادية بهدف ضمان نفوذها في قطاع النفط السوداني، كما قد تكون المساعدات الاقتصادية والدعم المتواصل من الصين إلى السودان حافزا لإستمرار العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية حتى بعد إنفصال الجنوب[1]، ما يعني كل طرف من الأطرف الثلاثة (الصين والسودان وجنوب السودان) بحاجة إلى بعضهم البعض وتجمعهم المصالح والمتبادلة التي تعدت الجانب الاقتصادي إلى الجانب السياسي والدبلوماسي.

كما أن أهداف الصين من علاقاتها مع السودان تتعدى الأهداف الإقتصادية إلى ترسيخ مكانتها على المستوى الدولي، لهذا تحاول جذب السودان إلى دعائم قوتها الناعمة[2] المتمثلة في ثقافتها وقيمها، في سبيل خدمة مكانة الصين على الصعيد الإفريقي والدولي، ولتمهيد هذا الطريق لا بد لها من تطوير إستراتيجيتها بالسودان.

إستمرار رغبة دولة السودان في التعامل مع الصين:

تنظر السودان إلى الصين بإعتبارها المنقذ والشريك الحقيقي الذي ليست له طموحات إستعمارية، وهو ما يجعلها من القوى ذات الصيت الحسن لدى دولة السودان من حيث إحترامها لثقافة وسياسات الدول الشريكة لها، ما يمكنها من الإستمرار في إستراتيجتها وتطويرها[3].

فتأكيد الصين بأن شعوب القارة الأفريقية تحتاج إلى التنمية أكثر من إحتياجها لحقوق الإنسان، وأن غياب التنمية هو السبب المباشر للتوترات والأزمات التي تعاني منها بعض دول القارة، جعلها مقبولة من قبل الأفارقة ودولة السودان.

ورؤيتها بأن تحقيق الرفاه الاقتصادي غير مرتبط بالتحول السياسي، من خلال ما طرحته من نموذج إنمائي صيني، أظهر للسودان بأنه بإمكانها أن تملك الحرية الاقتصادية دون أن تكون لها حرية سياسية، وهو ما جعلها أكثر جاذبية للسودان على حساب النموذج الغربي والأمريكي الذي يفرض شروطا سياسية على السودان مقابل المساعدات.

---

[1]– نجلاء محمد مرعي ، **مرجع سابق** ، ص 424 .

[2] – توفيق حكيمي ، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي ، **مجلة المفكر** ، العدد 12 ، 2013 ، ص397 .

[3]– وو بن ، **الصينيون المعاصرون : التقدم نحو المستقبل إنطلاقا من الماضي** ، ترجمة : عبد العزيز حمدي ،(الكويت: عالم المعرفة ،ج1 ، د ط ، 1990) ، ص 297 .

كما يبدو أن علاقات بكين مع حكومة جنوب السودان تعمقت لاحقا من خلال هذه المساعدات، بتوسيعها لاستثماراتها التنميوية في إدارة الموارد النفطية، لأن النفط السوداني في الجنوب، وأغلب الاستثمارات الصينية هناك.

ثم إن دولة جنوب السودان بعد الإنفصال قد تعاملت بأكثر واقعية مع الوجود الصيني في حقولها النفطية، إذ كان الشعور السائد بين النخبة الحاكمة في الجنوب هو "عدم وجود عدو دائم وإنما مصالح دائمة ". فدولة جنوب السودان لم تبحث في الماضي فقط وفي علاقات الصين التاريخية المؤيدة للخرطوم ولكن نظرت إلى الدور[1] الذي يمكن أن تلعبه الصين في التجارة وجهود التنمية التي تصب لصالحها.

استمرار حاجة الصين إلى مصادر الطاقة:

من الواضح أن تأمين الطاقة سيظل الهاجس الأكبر للصين، وهنا تكمن حاجتها إلى توطيد علاقاتها الإقتصادية مع السودان، فحسب توقعات الدارسين ستصبح الصين أول مستهلك للنفط في العالم بحلول عام 2030، قبل الولايات المتحدة الأمريكية[2].

تكثيف الاعتماد المتبادل بين الصين والسودان:

إن الفرص العديدة التي يوفرها الحضور الصيني بالسودان بإمكانها تحفيز البلدين على تكثيف الإعتماد المتبادل بينهما، وبالتالي الإستمرار في تنمية القدرات السودانية لتحقيق معدلات نمو أكثر إرتفاعا في الاقتصاد السوداني، وبالمقابل حصول الصين على مورد نفطي فعال مهم لمسيرة إقتصادها[3].

ومن أجل تجاوز الإنتقادات الدولية، باتت الصين تفرض على شركاتها المستثمرة في السودان ما تسميه "بقانون المسؤولية الإجتماعية للسكان المحليين "[4] كالإهتمام بتقديم خدمات إجتماعية إلى جانب زيادة نسبة العمالة المحلية للسودانيين، كما ألزمت شركاتها بتقديم ضمانات بيئية على أسس علمية لتجاوز الإنتقادات البيئية الشديدة التي اتهمت بها شركات التنقيب الصينية، ما من شأنه أن يحد من

---

[1]– Ermias.G. Egziabher,**Op Cit** , p 69 , 70.

[2]– عزمي جرار ، هاشم كايد ، **العرب و الصين : آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة** ، (الأردن : دار جرير للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007) ، ص 108 .

[3] – إسماعيل أولاولي ، **مرجع سابق** ، ص 10 .

[4]– Daniel Large, **Op Cit** , p3 .

الإنتقادات الغربية للإستراتيجية الصينية بدولتي السودان ويعني ذلك إستمرار وتطور الإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

إن ما حققه البلدان من تعاونهما الاقتصادي قد يكون حافزا لتطوير العلاقات بينهما لتشمل أبعادا إجتماعية وسياسية أكثر[1] خاصة في مجال مساعدة السودان بوسائل لينة كالوساطة الصينية المحايدة في التفاوض من أجل الوصول إلى تسوية سلمية لنزاع دارفور عام 2007، وكذا توسطها من أجل صفقة السلام بين شمال وجنوب السودان حول موضوع المناطق الحدودية الغنية بالنفط ورسوم عبور نفط الجنوب عبر أنابيب نفط الشمال في أوت 2012، لتعزيز استجابة السودان لمطالب شعوبها والإنفتاح أكثر على الديمقراطية والحكم الراشد.

وحتى دولة جنوب السودان التي تربطها علاقات جيدة مع الدول الغربية فإنها إحتفظت بعلاقاتها مع الصين، إذ شكلت القوة الناعمة الصينية عنصر جذب للدولة الوليدة[2]، فرغم الإنفصال والفرص الجديدة التي توفرها القوى الدولية سواء الكبرى أم الصاعدة فإن الصين لا تظل هي أول مستثمر أجنبي في الجنوب وحتى في الشمال[3].

أكدت الصين دورها المحوري في السودان وعبرت عن رغبتها في مواصلة علاقاتها معها، إذ صرح العضو بمجلس الدولة الصيني " داي بينغ غوه" بأن: " الصين ستواصل الإتصال والتنسيق مع السودان ومع المجتمع الدولي في قضية دارفور، وستحاول إيجاد حل مبكر للقضية "، كما قال: "إن الصين مستعدة لتعزيز علاقات ودية مستقرة وطويلة الأمد مع السودان، على أساس الإحترام المتبادل والمساواة وتبادل المنافع، وأن الذكرى الخمسين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والسودان لعام 2009، هي بمثابة فرصة لتعزيز التعاون الجوهري بين البلدين "[4].

كما يرى فريق من المحللين إمكانية حدوث تحسن جذري في العلاقات بين دولتي السودان من جهة وبين دولة السودان (الشمال) والولايات المتحدة الأمريكية، ما يعني توافقا صينيا–أمريكا –سودانيا بما يخدم مصالح جميع هذه الأطراف، ففي تصريح للقائم بالأعمال الأمريكية في الخرطوم " جوزيف

---

[1] –يحي يحياوي ، الصين في أفريقيا بين متطلبات الإستثمار و دوافع الإستغلال ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2015 ، ص9 .

[2] – مصطفى سعد ، جنوب السودان و صراع المصالح الإقليمية و الدولية ، **مجلة الحياة** ، 26 فيفري 2014 ، ص11.

[3]– شفيعة حداد ، **مرجع سابق** ، ص24 .

[4]– سمر إبراهيم محمد ، سياسة الولاية المتحدة الأمريكية اتجاه السودان ، **مجلة الدراسات الدولية** ، 2015 ، ص200.

استافورد" في فيفري 2014 أعرب فيه عن تفاؤله بمستقبل العلاقات الأمريكية–السودانية، كما أشاد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في مارس 2014 بجهود حكومة السودان في مواجهة مثل هذه الظواهر[1] .

كما بدت رغبة الصين في توطيد علاقاتها مع جنوب السودان قبل الإعلان عن الإنفصال إذ فتحت بكين قنصلية في جوبا في سبتمبر 2008، كما زادت من المساعدات الثنائية لجنوب السودان باعتباره جزءا هاما ضمن جهودها لتحسين موقفها مع حكومة جنوب السودان.

قدمت الصين في نوفمبر 2010، وفي سبيل سعيها إلى نشر المساعدة الإنمائية متعددة الأغراض للبلاد، منحة قدرها 31.5 مليون دولار لمشاريع التنمية في مجالات المياه والتعليم والصحة والزراعة بالجنوب.

فمعظم المؤشرات لتطور العلاقات بين البلدين قد بدأت في أكتوبر 2010، مع رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية وتعيين السفير لي تشي قوه (Li Zhiguo) ليكون القنصل العام الصيني الجديد في جوبا. وفي الشهر نفسه، تقدم الحزب الشيوعي الصيني بزيارة لجوبا تأكيدا للمشاركة رفيعة المستوى من قبل بكين ودعمها للاستفتاء، وبعد الانفصال رحبت الصين بنتائج الاستفتاء الذي جاء بدولة وليدة هي دولة جنوب السودان، إذ أكدت الصين فور إعلان النتائج بأنها "خطوة إلى الأمام لتحقيق السلام والاستقرار الدائم في السودان".

وتحقيقا لهدفها الرامي إلى ضمان إستمرارية عقودها النفطية مع حكومة الجنوب[2] ،اتخذت خطوات أخرى لتعزيز علاقاتها مع الدولة الجديدة، ففي أوائل عام 2012، أعربت بكين عن اهتمامها بإقراض جنوب السودان ثمانية مليارات دولار لتطوير البنية التحتية.

لكن هذا الإحتمال لإستمرار وديمومة العلاقات لا يتحقق إلا إذا توفرت مجموعة من الحلول لمشاكل العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية.

---

[1]– Ermias.G. Egziabher,**Op Cit**,p 55.

[2] –ZHANG QINGMIN , **China's Diplomacy** ,(Cengage Learning Asia Pte Ltd ,Canada ,2011) , p13.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمشاكل العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية

يمكن طرح مجموعة من الحلول لإستدامة العلاقات بين الصين والسودان، وكذا في سبيل مواجهة مختلف المشاكل التي تعترض مسار الإستراتيجية الاقتصادية الصينية، والتي نوضحها فيما يلي:

ينبغي دفع العلاقات الاقتصادية بين دولتي السودان والصين قدما من خلال تنويع التعاون وزيادة حجم التبادل التجاري[1]، وتكثيف الإستثمارات الصينية في مجالات البنية التحتية السودانية، وكذلك زيادة المنح والقروض مع تعزيز نظام رقابة قانوني لمراقبة هذه المساعدات المالية وكيفية صرفها من أجل القضاء على الفساد وتجنب إنتقادات الدول الغربية في هذا الخصوص، مع ضرورة مراعاة الشركات الصينية المستثمرة في قطاع النفط السوداني للمعايير المعمول بها دوليا لتجنب تلوث البيئة في السودان، أيضا يجب على الصين الإنفتاح على قضايا حقوق الإنسان في دارفور ومناطق النزاع في السودان وتشجيع الديمقراطية والحكم الراشد في دولتي السودان حتى لا تتهم الصين بأنها غير مسؤولة في تعاملها مثل هذه القضايا.

ينبغي على الصين أن تتحرك بعيدا عن التفسير الصارم للسيادة، لا سيما في مجال الأمن وحفظ السلام، وتتجه للتكييف العملي لإستراتيجيتها في أفريقيا، حتى ينظر إليها كقوة عالمية مسؤولة[2].

أيضا على الصين أن تتبنى إستراتيجية إقتصادية توازن من خلالها في تعاملها مع دولتي السودان بما يصب في مصالح الأطراف الثلاثة، ولكي يصمد مثل هذا التعاون لابد من مزيد من الفهم والثقة والتعاون العملي في مختلف المجالات، أي لا تكون العلاقات الاقتصادية مقصور على قطاع النفط، بل يجب تنويع التعاون ليشمل القطاع الزراعي والتعدين..إلخ ، و في مواجهة عدم الاستقرار في الدولتين لابد لها من التوسط لإنهاء التوترات حول المناطق الحدودية وتشجيع عمليات حفظ السلام[3]،وفيما يخص التحدي الذي يواجه الصين في إستراتيجيتها الاقتصادية تجاه السودان الذي يكمن في المحافظة على اتفاقيات النفط المبرمة مع حكومة السودان في مربعات العمل بالجنوب، نتيجة رؤية بعض الجنوبيين أنها عقود تمت تحت الإكراه " Durees"خاصة وأنها اتفاقيات أبرمت في ظروف الحرب أين كانت الحكومة السودانية تواجه الحصار الدولي.

---

[1]– **Ibid** , p 14.

[2]–Rose Bradbury, Sudan: the hollow state: what challenges to Chinese policy?, **Journal of Politics & International Studies**, Vol. 8, Winter 2012/13,p– 393.

[3] – خالد منصور ، التفاعلات الإقليمية و الدولية لإستقلال جنوب السودان ، **مركز الجزيرة للدراسات** ،2012 ، ص5.

وكذلك الصورة النمطية التي تحملها دولة جنوب السودان عن تعاون الصين مع الخرطوم، كلها أمور لا يمكن للصين تجاوزها إلا إذا حسنت صورتها أمام دولة جنوب السودان من خلال محاولة إعادة بناء الثقة لأجل إستدامة العلاقات التي بدأت في ظل دولة السودان وخاصة العقود النفطية المبرمة من أجل التنقيب في حقول النفط بالجنوب مع حكومة الخرطوم.

و كل هذا في سبيل تجاوز العقبات التي إعترضت ولازالت تعترض سير العلاقات الصينية–السودانية.

نستنتج من خلال تناولنا في هذا الفصل للآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية مجموعة من العناصر أهمها:

تعترض مسار العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية مجموعة من المعيقات، كما ترتبت عن الإستراتيجية الصينية مجموعة من المآخذ والعيوب التي مست الجانب الاقتصادي في السودان نتيجة تحول أكثر من نصف صادرات هذا البلد إلى صادرات بترولية بعد بداية عمليات التنقيب عن النفط وإكتشافه ما جعل من بنية الاقتصاد السوداني هشة وهذا الخلل في الجانب الاقتصادي لا يمكن فصله عن حقيقة أن العلاقات بين البلدين منذ بدايتها غاب عنها التوازن، فالصين طرف قوي يهدف لتحقيق مصالحه بشتى السبل في المقابل السودان هو الحلقة الأضعف التي تستجيب لهذه الإملاءات.

يصعب التنبؤ بمستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان لكن، هناك أمرين ظاهرين هما:

أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين مازال أمامها متسع من الوقت للتطور والإستمرار، لكن هذا الأمر مرهون بتقلبات مجموعة من العوامل أهمها العوامل الداخلية للبيئة السودانية كغياب الأمن والإستقرار بالمنطقة وكذا تأثير العوامل الخارجية على الخيارات الإستراتيجية الصينية بالإضافة إلى عامل آخر هو مدى رغبة الصين في الإستمرار بعلاقاتها مع السودان وأولوياتها على الساحة الدولية.

إن إستمرار النفوذ المتنامي للصين في السودان محكوم بالخيارات الإستراتيجية للدولة الصينية وبمجموعة التحديات التي تواجه هذه الإستراتيجية خاصة لعبة تضارب مصالح القوى الدولية حول المنطقة، وكذا إمكانية إيجاد وخلق الحلول للمشاكل في الواقع الاقتصادي والسياسي والأمني التي تواجه مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

خاتمة

خاتمـة:

من خلال ما تقدمنا به نخلص إلى ما يلي:

1-شهد مفهوم الإستراتيجية توسعا، إذ لم يعد مرتبطا بالبعد العسكري فحسب، بل أصبح شاملا لعدة أبعاد أخرى من بينها البعد الاقتصادي، وهو ما جعل بعض دول العالم تنتهج إستراتيجية ذات بعد إقتصاد في علاقاتها مع الدول الأخرى، ومن بين هذه الدول "الصين" التي تبنت إستراتيجية اقتصادية تجاه السودان.

2-إعتمدت الصين في إستراتيجيتها الاقتصادية على القوة الناعمة، وإتضح ذلك من خلال تركيزها على قوة الجذب بدل الدفع في علاقاتها مع دولة السودان، فقد كان لإلتزام الصين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية مع هذا البلد ومن عدم ربطها المساعدات الاقتصادية بشروط سياسية أثر بالغ في توثيق العلاقات بين البلدين، حيث إعتبرت السودان الصين بديلا للدول الغربية التي تبنت ما يعرف بالقوة الصلبة في تعاملها مع السودان من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية.

وكذلك ركزت الصين في إستراتيجتها تجاه السودان على الإعتماد المتبادل الذي يعتبر هو الآخر من النظريات المفسرة للإستراتيجية الاقتصادية الصينية إلى جانب نظرية القوة الناعمة.

3- يمكن تفسير العلاقات الاقتصادية الصينية-السودانية بالإعتماد على المقاربة الليبيرالية التي يعتبر التعاون الدولي من أهم مفاهيمها المركزية، إذ أكدت أن التعاون ممكن التحقق وهو شكل من أشكال التفاعلات العالمية، وحسب رؤيتنا للواقع فإن العلاقات الصينية-السودانية يغلب عليها الطابع التعاوني في إطار التبادل التجاري والإقتصادي أكثر من تعبيرها عن شراكة إستراتيجية، لأنها علاقات يغيب فيها التوازن والتكافؤ ولا نجد فيها إتفاقيات قانونية مبرمة تؤكد أن العلاقات تسير في إطار الشراكة الإستراتيجية، لذلك فهي علاقات تعاونية.

4-جاءت العلاقات الاقتصادية الصينية-السودانية في إطار اهتمام الصين بتوسيع صادراتها النفطية من القارة الإفريقية، بعد أن أصبحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب قصور إنتاجها القومي من النفط والغاز عن تلبية إحتياجاتها من هذه الموارد المهمة لإستمرار وتيرة نموها الاقتصادي، ولذلك إتجهت الصين بإستراتيجية إقتصادية مع السودان بإعتبارها من أهم موردي الطاقة الإفريقيين.

5-تواجه الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان جملة من المشاكل كان أبرزها غياب الأمن والإستقرار في السودان ما يصعب من عمل الشركات الصينية المستثمرة في المنطقة، بالإضافة إلى ردود الأفعال الدولية عن نفوذها المتنامي في السودان، كالإنتقادات من قبيل دعمها لنظام حكومة السودان

التسلطي، وتشجيعها للفساد وإنتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان وإقليم دارفور، وتغطيتها على الممارسات غير الديمقراطية بالسودان، والسماح بتفاقم الوضع من خلال القروض والمساعدات الاقتصادية.

6-تعدت أهداف الصين من إستراتيجيتها الاقتصادية في السودان الأهداف الاقتصادية فلم يكن قطاع النفط السوداني هو هدفها الوحيد من السودان، بل لها أهداف أخرى متمثلة في كسب دعم دولتي السودان في القضايا التي تهمها لتعزيز مكانتها على المستوى العالمي.

7-يبدو في الآفاق المستقبلية للإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان، أن الصين نجحت في تأسيس أرضية صلبة لإمكانية إستمرار علاقاتها مع السودان رغم إنقسام هذا الأخير إلى دولتين، فعلى الرغم من إنفصال دولة جنوب السودان لا تزال الصين أكبر شريك إقتصادي لكلا دولتي السودان، ما يعني أن إستراتيجيتها كانت فعالة لحد الآن، إذ أرست لأسس التفاهم والتعاون الاقتصادي الإستراتيجي خاصة في المجال الطاقوي والتجاري، وأغلب السيناريوهات تتنبأ بزيادة دور الصين على الساحة الإفريقية بما فيها السودانية، في إطار إستراتيجتها للعب دور على المستوى العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

قائمة المصادر :

1- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، لعام 2011.

2- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون لعام 2013.

3- تقرير وزارة الخارجية السودانية في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2015.

4- النشرة الإقتصادية لبنك السودان المركزي، عام 2013.

5- النشرة الإقتصادية لبنك السودان المركزي ،2013/05/01.

6- وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالسودان، العرض الإقتصادي والمالي، لعام 2006.

7- وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالسودان ،العرض الاقتصادي والمالي لعام 2011.

8- العرض الاقتصادي والمالي: إحصائيات عام 2014، تقرير بنك السودان المركزي، 2014.

9- stockholm international peaceresearch institute, Arms transfers database.

10-https://www.cia.gov

➢ المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1- آريارغر هاري، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي – التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين** –، ترجمة، محرز علي راجح، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2011.

2- بن وو، **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل إنطلاقا من الماضي**، ترجمة: عبد العزيز حمدي، الكويت: عالم المعرفة ،ج1، د ط، 1990.

3- بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004.

4- تسو صان، **فن الحرب**، ترجمة، رؤوف شبايك، بيروت: دار الطليعة، د ط، 2007.

5- جرار عزمي، كايد هاشم، **العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة**، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

6- حافظ صلاح الدين، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ط1، 2011.

7- ختاوي محمد، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، عمان: دار النفاس، ط1، 2010.

8- خليل حسين، عبيد حسين، **الإستراتيجيات**، بيروت: منشورات الحلي الحقوقية، ط1، 2013.

9- خليفة حسين علاوي، **النظرية الإستراتيجية المعاصرة**، العراق: دار الحكمة، د ط، 2013.

10- الرميحي محمد، **النفط والعلاقات الدولية**، الكويت: منشورات عالم المعرفة، 1990.

11- شفيق منير، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**، ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2008.

12- شوقي جلال، **الصين التجربة والتحدي**،سلسلة الكتب العربية، www.kotobarabia.com

13- **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية...التنافس على موارد الطاقة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1،2008.

14- عبد العزيز محمد موسى، **جنوب السودان من المفاوضات إلى الإنفصال**، (الخرطوم: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

15- عاصي جوني، **النظرية والأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، فلسطين: نشر الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ط 1، 2006.

16- غريفيش مارتن، أوكلاهان تيري ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، عمان:مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008.

17- فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**–، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

18- قانغ ماتشين ،**العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية وآفاقها:التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي**، في كتاب: **العرب والصين**، لسلسلة الحوارات العربية العالمية، عمان:منتدى الفكر العربي، ط1 ،2007.

19- محمد عرفة خديجة، **أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية**، الرياض: المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط1، 2014.

20- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت:مطبوعات جامعة الكويت،ط1 ،1979.

21- ناي جوزيف س، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة، محمد توفيق البجيرمي، ، فلسطين: العبيكات للنشر، الط1 ،2007.

22- نيوف صلاح، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، د ط، 2008.

23- ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة، هيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، ط 1، 1967.

24- هايل عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن:منشورات جامعة اليرموك، 2010.

ثانيا: القواميس والموسوعات:

1- إيفانز غرهام، نوينهام جيفري، **قاموس بينغوين**،

http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

2- الأيوبي هيثم، دري أكرم، سويد خضيري ياسين، **الموسوعة العسكرية**، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط1 ،1991.

3- المشاعلي محمد برهام، **الموسوعة السياسية والاقتصادية**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

ثالثا: الدوريات والمجلات:

1- إبراهيم محمد سمر، سياسة الولاية المتحدة الأمريكية تجاه السودان، **مجلة الدراسات الدولية**، 2015.

2- الإستثمار الصيني في السودان، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 13329، 2015.

3- بحار عميد وأبو شناف حسن علي، قراءات في الإستراتيجية، مجلة المسلح ،

http://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/359-vol-39-34, 06/02/2016.

4- بن سلام ناديا، صعوبات أمام انتشار الصين الاقتصادي في أفريقيا، **آفاق المستقبل**، العدد 14، ماي 2012.

5- بهلول نسيم، المبادرة العسكرية الأمريكية في أفريقيا: مقاربة إستراتيجية جديدة، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 9، 2013.

6- بوقارة حسين، الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، **مجلة العلوم إنسانية**، العدد 21، جوان 2004.

7- البدراني عدنان خلف حميد، أثر الإستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 49، 2010.

8- التزاني خالد، الإنتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات، **المستقبل العربي**، 2013.

9- جلال محمد نعمان، الصين والعرب: الطرفان متفقان حول فصل الاقتصاد عن السياسة، **آفاق المستقبل**، العدد 8، نوفمبر/ديسمبر 2010.

10- حداد شفيعة، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية- التنافس في السودان نموذجا -، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 10، جانفي 2014.

11- حموده عبد الله، جوزيف ناي: مستقبل أمريكا مشرق والقوة الناعمة تتحقق من الجاذبية، **مجلة آفاق المستقبل**، العدد 08، ديسمبر 2010.

12- حمدي عبد الرحمان حسن، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان، **قراءات أفريقية**، العدد8، 2011.

13- الحرمي جابر السالم، القمة العربية الحادية والعشرون مع دول أمريكا الجنوبية، **جريدة الشرق**، 2009/04/05.

14- حكيمي توفيق، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، **مجلة المفكر**، العدد 12، 2013.

15- رميح طلعت، إنفصال جنوب السودان...الوحدة الآن...أقرب من ذي قبل...إستراتيجيا، **قراءات إفريقية**، العدد الثامن ،2013.

16- سعد مصطفى، جنوب السودان وصراع المصالح الإقليمية والدولية، **مجلة الحياة**، 26 فيفري 2014.

17- شبانه أيمن، النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، **مجلة أفريقيا قارتنا**، العدد2، 2013.

18- قارة تبحث عن مكان: الثروات تعطل نمو أفريقيا، **جريدة العرب الأسبوعي**، 2010/07/10.

19- كرار جعفر أحمد، العلاقات السودانية-الصينية 1956-2011، **المستقبل العربي**،2012.

20- المشاقبة عاهد مسلم، البعد السياسي للعلاقات العربية-الصينية وآفاقها المستقبلية، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد 41، ملحق 1، 2014.

21- محمد علي هشام عبد الرحمان، حسن محجوب الزبير، أضواء على عملية ملامح تجربة السودان في مسيرة عملية انضمامه لمنظمة التجارة العالمية 1992-2015، **مجلة المصرفي**، العدد 76، 2015.

22- منصور خالد، التفاعلات الإقليمية والدولية لإستقلال جنوب السودان، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012.

23- نجار أحمد السيد، محمد عبد الهادي علام، المؤتمر الحادي عشر للشراكة الهندية- الإفريقية: الهند تراهن على إفريقيا، **مجلة الأهرام**، العدد 47236، 2016/04/04.

24- نورين مجدي الأمين، أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان 1999-2008، **مجلة المصرفي السودانية**، العدد 56، 2010.

25- وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبيرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 42، العدد 1، 2015.

رابعا: المراكز البحثية:

1- أحاوين لام أكول، دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع، **مركز الجزيرة للدراسات**، 24 فيفري 2014.

2- أوبالا لوك، فرص العلاقات بين كينيا وجنوب السودان، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، **مركز الجزيرة للدراسات** ،29 أفريل، 2012.

3- أولاولي إسماعيل، العلاقات الصينية الإفريقية...شراكة أم إستغلال وجهة نظر إفريقية، **مركز الجزيرة للدراسات** ،2014.

4- ألترمان جون، إقامة توازن صيني في الوطن العربي، **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية**، 2013.

5- باي الحبيب، الاستثمارات الصينية في إفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفرقية ؟، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014.

6- بيركشيرميلر جوناثان، الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: إلتزام بالاقتصاد والأمن، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015.

7- البشير وكير، إتفاق الإنقاذ المتبادل، **مركز الجزيرة للدراسات**، 17 أكتوبر 2012.

8- التيجاني خالد النور، النفط...جدلية التقارب والتباعد بين جمهورية السودان ودولة جنوب السودان، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012.

9- الحاج حسن علي أحمد، المشهد السياسي في السودان بعد إنفصال الجنوب، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012.

10- الحاج حسن علي أحمد، انعكاسات الإنفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة، التقرير الإستراتيجي الثامن، **مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية**، 2010.

11- الشافعي بدر حسن، التغلغل الهندي في أفريقيا، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2008.

12- شحرور عزت، علاقات الصين وأفريقيا: الفرص والتحديات وجهة نظر صينية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014.

13- الطويل أماني، العلاقات الصراعية بين دولتي السودان وتأثيرها على المصالح السودانية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012.

14- عبد الحي وليد، مراجعات كتب: مستقبل القوة، **مركز الجزيرة للدراسات**، 4 ديسمبر 2013.

15- عمر سعيد محمد، إفريقيا الصاعدة: بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، العدد 2، 2014.

16- عمر إيمان، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية...دراسة شاملة، **مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية**، www.siironline.org

17- العدم محمود، ماليزيا بأفريقيا، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013.

18- القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية، **مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية**، مارس 2010، www.alkashif.org

19-محمد مرعي نجلاء، الثروة النفطية...و التنافس الدولي الإستعماري الجديد في إفريقيا، التقرير الإستراتيجي السابع ، **مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية** ،2010.

20-مارو مهاري، العلاقات الصينية الإفريقية... الديمقراطية والتوزيع، ترجمة، يعقوب بن أبو مدين، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013.

21-محمد أحمد عادل حسن، مستقبل التعاون الإستراتيجي بين الصين والسودان، **مركز العلاقات الدولية** ،2010.

22-يحياوي يحي، الصين في أفريقيا بين متطلبات الإستثمار ودوافع الإستغلال، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015.

خامسا: المذكرات:

1-سلمات عمر، **الأزمة السودانية 1983-2005 بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.

2- عميور فيروز، **التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

3-الشيخ علي محمد عوض الكريم محمد، **تقويم العلاقات الإقتصادية بين السودان والصين 1990-2013**، مذكرة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتيكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ،2015.

4- قط سمير، **الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة -قطاع النفط أنموذج-**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2008.

5-طويل نسيمة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2010.

6- هركل جولي فؤاد، **دور التدخل الخارجي في تأزم مشكلة دارفور**، أطروحة ماجستير، الأكاديمية السورية الدولية، 2010.

سادسا: التقارير :

1- الأسلحة والنفط ودارفور السلاح: تطور العلاقات بين الصين والسودان، **تقرير السودان**، العدد 7، 2007.

2-جيتس روبرت، الاستثمار في المأساة-أموال وسلاح وسياسة الصين في السودان-، **تقرير هيومان رايتس فيرست** ،مارس 2008.

3-السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان، **تقرير السودان**، العدد 19، 2012.

4-السودان: النشرة الاقتصادية وآخر التطورات الاقتصادية، **تقرير البنك الدولي**، العدد رقم 2، ديسمبر 2012.

5-العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان، **تقرير السودان**، العدد 10، 2009.

سابعا: مواقع الأنترنت:

1- إبراهيم محمد نصحي، الإستراتيجية تعريفها، وظائفها، أنواعها، أسس بنائها، http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419 , 13/02/2016, 9:00.

2- الإستراتيجية والإقتراب المباشر، www.moquatel.com/openshare/behoth/askria6/esteratgeh/see02.doc.cvt.htm, 04/02/2016, 08:32.

3- بلمادي سفيان، أمن الطاقة الصيني، http://diae.net/wp-content/uploads/2015/06/pdf, 07/04/2016.

4- حمدي عبد الرحمان، عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان، http://www.ahram.org.eg/NewsQ/251682.aspxpdf, 2016/03/02

5- طبيعة العلاقات الدولية في أفريقيا منذ إنتهاء الحرب الباردة www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/alakatdwal/sec02.doc.htm,24/02/2016.

6- علاقات الصين بأفريقيا منذ إنتهاء الحرب الباردة،
www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/alakatdwal/sec06.doc.cvt.htm. 23/02/2016.

7- قط سمير، الإستراتيجية الصينية الجديدة في أفريقيا: الأهداف والفرص،
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=314:-chineafrique-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.Vtky_vnhDIU

8- الكردي علي محمد إبراهيم، أصل مفهوم الإستراتيجية،
, 02/02/2016, 14:08.http://kenanaonline.com/users/alikordi/posts/352137

9- مردان باهر، إستراتيجية أمن الطاقة الصينية ودور شركات النفط الوطنية في تحقيق متطلباتها،
إستراتيجية-أمن-الطاقة-الصينية https://www.academia.edu/6003629/2014.

➢ المراجع باللغة الإنجليزية:

- **Books:**

1- NyeJoseph, **The futur of power**, New York, Chatham House, 2011.

2- Keohane Robert O., Nye Joseph S., **Power and Interdependence:world politics in transition**, 2ed, Boston, l Little Brown, 1989.

3- Prakash Daman, **The principles of cooperation**, New Delhi: PAMDA-NETWORK international, 2003.

4- QINGMIN ZHANG, **China's Diplomacy**, Cengage Learning Asia Pte Ltd, Canada, 2011.

5- Stolte Christina, **Brazil in Africa: Just Another BRICS Country Seeking Resources?**,chatham house, 2012.

6- Thrall Lloyd,**China Expanding African Relation**, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, California,2015.

- **Periodicals and working paper:**

1- Agubamah Edgar,The Darfur and China's African Policy,**International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 4, No. 11; September 2014.

2- Bradbury Rose, Sudan: the hollow state: what challenges to Chinese policy?, **Journal of Politics & International Studies**, Vol. 8, Winter 2012/13.

3- Jervis Robert, Realism, Neoliberalism, and Cooperation, **International security**, vol 24, N1, Summer 1999.

4- Nye Josef S., Soft power, **foreign policy**, n 08, 2006,

http://www.jostor.org

5- Nichols Fred, Difinitions and meaning of strategy, **Distance consulting LLC**, 24/5/2012.

- **Theses:**

1- Barret Scott, **A theory of international cooperation**, London Business School, November 1998.

2- Derek Headey, **China's Growth Strategies**, Cornell University, August, 2008.

3- Egziabher Ermias.G., **Post-cold war China-Sudan political and economic relations: Challenges and opportunities**, ADDIS ABABA University, School of Gratuate studies, June, 2014.

4- Moravcsik Andrew, **Liberalism and International Relation Theory**, Harvard University, 1999.

5- Pigato Miria and Tang Wenxia, **China and Africa:Expanding Economic Ties in anEvolving Global Context**, university Addis Ababa, Ethiopia,March 2015.

6- SkovgaardJakob, **Sino-African Relations Neo-colonialism or "South-South" Cooperation?**, Lund University Department of Political Science, 2013.

7- Timothy S, Evaluating Sino-African relations: new wine in old bottles?,**The Newsletter**No.59, Spring 2012.

8- Ziada Ismail S.H.,**Oil in Sudan: Facts and Impact on Sudanese Domestic and International Relations**, Doctoraof EconomicRelations Intrnational ,UNIVERSIty of AUTONOMA , MADRID,2014.

- **Dissertation:**

1- Africa in China's Foreign Policy,**Thornton China Center and Africa GrowthInitiative**,2014.

2- China in Africa:A strategic overview, **Executive research associates**, October 2009.

3- China's new courtship in south Sudan, **Africa Report**, N°186 – 4 April 2012.

4- Schiere Richard, Ndikumana Léonce, and Walkenhorst Peter, China and Africa: An Emerging Partnership for Development?, **African Development Bank Group**, 2011.

5- LargeDaniel, Sudan's foreign relations with Asia China and the politics of 'looking east', **Institute for security studies**, February 2008.

6- Large Daniel and Pa-tey Luke, Caught in the Middle:China and India in Sudan's Transition, **DIIS Working Paper**, 2010.

7- Li Shubo, Helge Ronning, China in Africa: Soft power,media perceptions anda pandeveloping identity, **CMI REPORT**, 2013.

8- Osman Samia Satti,Mohamed Nour, Assessment of the Impact of Oil: Opportunities and Challenges for Economic Development in Sudan, **African Review of Economics and Finance**, Vol. 2, No. 2, June 2011.

9- Potter Phillip,China and the Sudan-South Sudan Oil Fee ImpasseImplications of Chinese Foreign Aid, Diplomacy, and Military Relations, **PubPol 716: Introduction to Chinese Policy**, 2012.

- **Internet links:**

1- Basic Strategy Concept, http://www.jblearning.com/samples/0763734160/34160_CH01.pdf, 10/02/2016,14:30

2- Carnwel Ros, Carson Alex, The Concept of partnership,https://www.mheducation.co.uk/openup/chapters/9780335229116.pdf, 01/05/2016.

3- **China vs Sudan: EconomicIndicators,**http://ieconomics.com/china-vs-sudan,15/03/2016,15:18.

4- Cooke Jennifer G.,china's soft power in africa, http://csis.org/files/media/csis/pubs/090310_chinesesoftpower_chap3.pdf, 06/02/2016.

5- Chun Zhang, The Sino-Africa Relationship: Toward a New Strategic Partnership, http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR016/SR-016-Chun.pdf, 02/02/2016.

6- Dfinitions of strategy, http://www.maths.tcd.ie/~nora/FT351-3/strategy.pdf, 04/02/2016, 11:45.

7- Eisenman Joshu, Kurlantzick Joshua, China's Africa Strategy,http://carnegieendowment.org/files/Africa.pdf, 04/03/2016.

8- Introduction: what is strategy, http://www.blackwellpublishing.com/content/bpl_images/content_store/sample_chapter/140511181x/dobson_strategic%20management_sample%20chapter.pdfT?, 01/02/2016, 15:03.

9- JonasRobert, The Real Meaning of Strategy, http://www.strategyinc.com/pdfs/Real%20Meaning%20of%20Strategy.pdf, 23/01/2016, 14:23.

10- Nye Joseph, Soft Power, Hard Power and Leadership, http://www.hks.harvard.edu/netgov/files/talks/docs/11_06_06_seminar_Nye_HP_SP_Leadership.pdf, 06/02/2016, 10:43.

11- PhamJ. Peter, China's African Strategy and Its Implications for U.S. Interests,http://www.ncafp.org/articles/06%20China's%20African%20Strategy%20and%20it's%20Implications%20for%20US%20Interests.pdf, 25/01/2016

12- PowellTessa Li, China's Relationship with Sudan—and Human Rights Consequences, HUMAN RIGHTS & HUMAN WEL FARE, https://www.repository.utl.pt/bitstream/10400.5/5146/1/DM-MA-2012.pdf, 23/03/2016.

13- The types of strategy, http://collaborationacademy.com/wpcontent/uploads/2013/10/ThreeTypesofStrategy.pdf.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

جدول الإختصارات والرموز:

الرمز أو الإختصار	بالغة العربية	باللغة الإنجليزية
GNPOC	شركة النيل الكبرى لعمليات البترول	Greater Nile Petroleum Operating Company
DPOC	شركة بترودار لعمليات البترول	Dar Petroleum Operating Company
CNPCIS	الشركة الوطنية الصينية للبترول في السودان	China National Petroleum Company in Sudan
CNPC	الشركة الوطنية الصينية للنفط	China National Petroleum Company
SUDAPT	الشركة الوطنية السودانية للنفط	Sudaness National Petroleum Company
CNOOC	الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري	China National Offshore Oil Company
SINOPEC	الشركة الوطنية الصينية للبيتروكيماويات	SINO-Petrochemical Company

الشكل: صادرات وواردات الصين من وإلى دول القارة الإفريقية

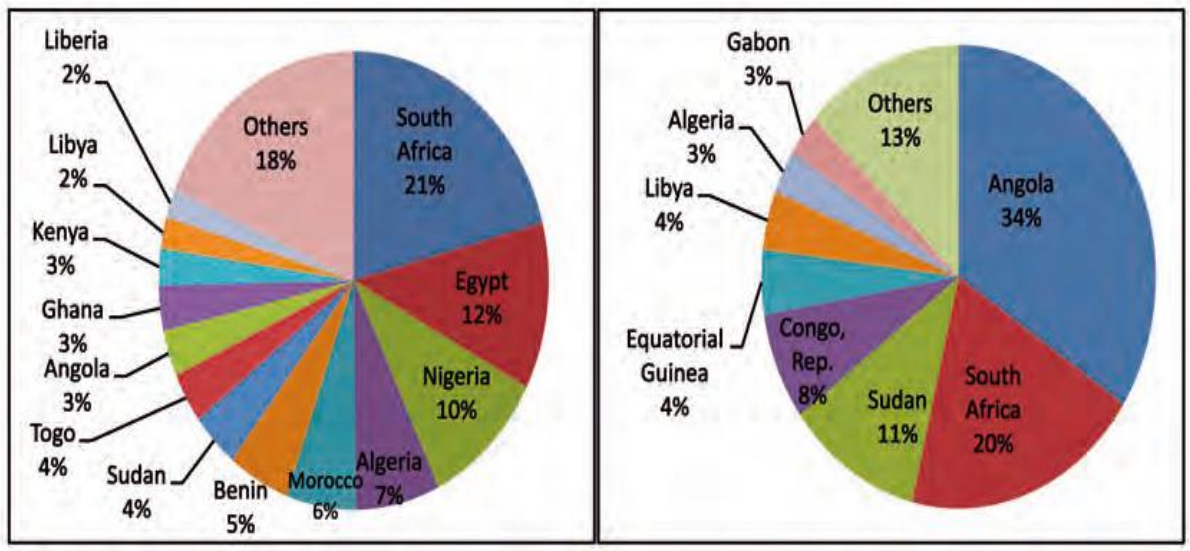

Source: Jakob Skovgaard, Sino-African RelationsNeo-colonialism or "South-South" Cooperation?,Lund University Department of Political Science, 2013, p3.

جدول رقم1: حصص الشركات النفطية الصينية في إتحادات التنقيب عن البترول في السودان

إتحادات التنقيب عن البترول في السودان	الشركات المساهمة	النسبة المئوية
اتحاد شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) بالمربعات (1،2،4)	الشركة الوطنية الصينية (CNPC)	%40
	شركة (ONG CVIDESH) الهندية	%25
	شركة بترامينيا الماليزية	%30
	شركة سودابت السودانية	%5
اتحاد شركة بترودار (PDOC) بالمربعات (3،7)	شركة (CNPC) الصينية	%41
	شركة ثاني الإماراتية	%5
	شركة سينوبك الصينية	%6
	شركة سودابت السودانية	%8
	شركة بترامينيا الماليزية	%40
اتحاد كونسورتيوم وشركة كورال لعمليات البترول المربع 13	شركة (CNPC) الصينية	%40
	شركة سودابت السودانية	%15
	شركة بترامينيا الماليزية	%15
	شركة اكسبيرس النجيرية	%10
	شركة دندر السودانية	%10
	الشركة الإفريقية للطاقة	%10
اتحاد كونسورتيوم في البحر الأحمر المربع 15	(CNPC) الصينية	%35
	شركة بتروناس الماليزية	%35
	شركة سودابت السودانية	%15
	شركة اكسبيرس النيجيرية	%10
	شركة هاي تك	%5
شركة (CNPC) ومشاريع المربع 6 (CNPCIS)	شركة (CNPC) الصينية	%95
	شركة سودابت السودانية	%5

المصدر: جعفر أحمد كرار، العلاقات السودانية– الصينية(1956–2011) ، **المستقبل العربي** ،2011، ص ص 43–46.

خارطة رقم 1.2: توزيع الشركات النفطية الصينية في حقول النفط بشمال وجنوب السودان.

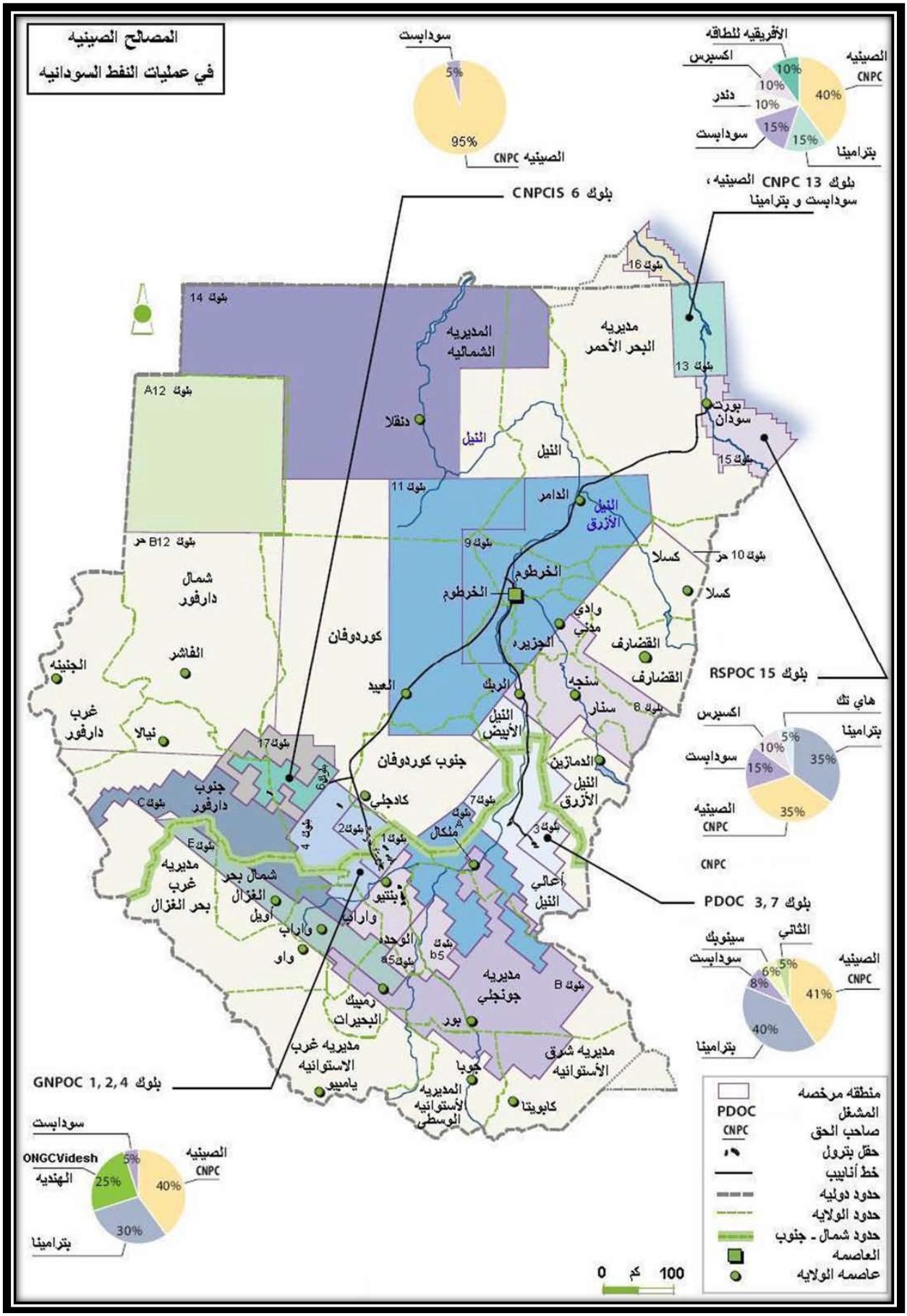
المصالح الصينيه
في عمليات النفط السودانيه
سودابست
5%
95%
الصينيه CNPC
الأفريقيه للطاقه
اكسبرس
10%
الصينيه CNPC
10%
40%
دندر
10%
15%
سودابست
15%
بترامينا
بلوك CNPCIS 6
بلوك CNPC 13 الصينيه ،
سودابست و بترامينا
بلوك 16
بلوك 14
المديريه الشماليه
مديريه البحر الأحمر
بلوك 13
بلوك A12
دنقلا
النيل
النيل
بورت سودان
بلوك 15
بلوك 11
الدامر
النيل الأزرق
بلوك B12 حر
بلوك 9
بلوك 10 حر
كسلا
شمال دارفور
الخرطوم
الخرطوم
كسلا
وادي مدني
كوردوفان
الجزيره
القضارف
الجنينه
الفاشر
القضارف
RSPOC بلوك 15
العيد
الرنك
سنجه
سنار
بلوك 8
غرب دارفور
نيالا
النيل الأبيض
هاي تك
اكسبرس
بترامينا
5%
10%
35%
سودابست
15%
الصينيه CNPC
35%
CNPC
بلوك17
جنوب كوردوفان
الدمازين
النيل الأزرق
جنوب دارفور
بلوك C
كادجلي
بلوك7
بلوك 4
بلوك2
بلوك1
بلوك3
مكال
بلوك E
مديريه غرب بحر الغزال
شمال بحر الغزال
أعالي النيل
PDOC بلوك 3, 7
بنتيو
أويل
واراب
واراب
الوحده
الثاني
سينوبك
الصينيه CNPC
سودابست
5%
6%
8%
41%
40%
بترامينا
واو
بلوك a5
بلوك b5
مديريه جونجلي
بلوك B
رميك
البحيرات
بور
مديريه غرب الاستوائيه
مديريه شرق الأستوائيه
GNPOC بلوك 1, 2, 4
ياميبو
جوبا
المديريه الأستوائيه الوسطى
كابويتا
سودابست
ONGCVidesh
الهنديه
5%
الصينيه CNPC
25%
40%
30%
بترامينا
منطقه مرخصه
المشغل PDOC
صاحب الحق CNPC
حقل بترول
خط أنابيب
حدود دوليه
حدود الولايه
حدود شمال - جنوب
العاصمه
عاصمه الولايه
0 كم 100

خارطة رقم 2.2: الأنبوب النفطي الذي ساهمت شركة الصين الوطنية للبترول في إنشائه

خارطة: توضح السدود التي ساهمت الشركات الصينية في إنشائها

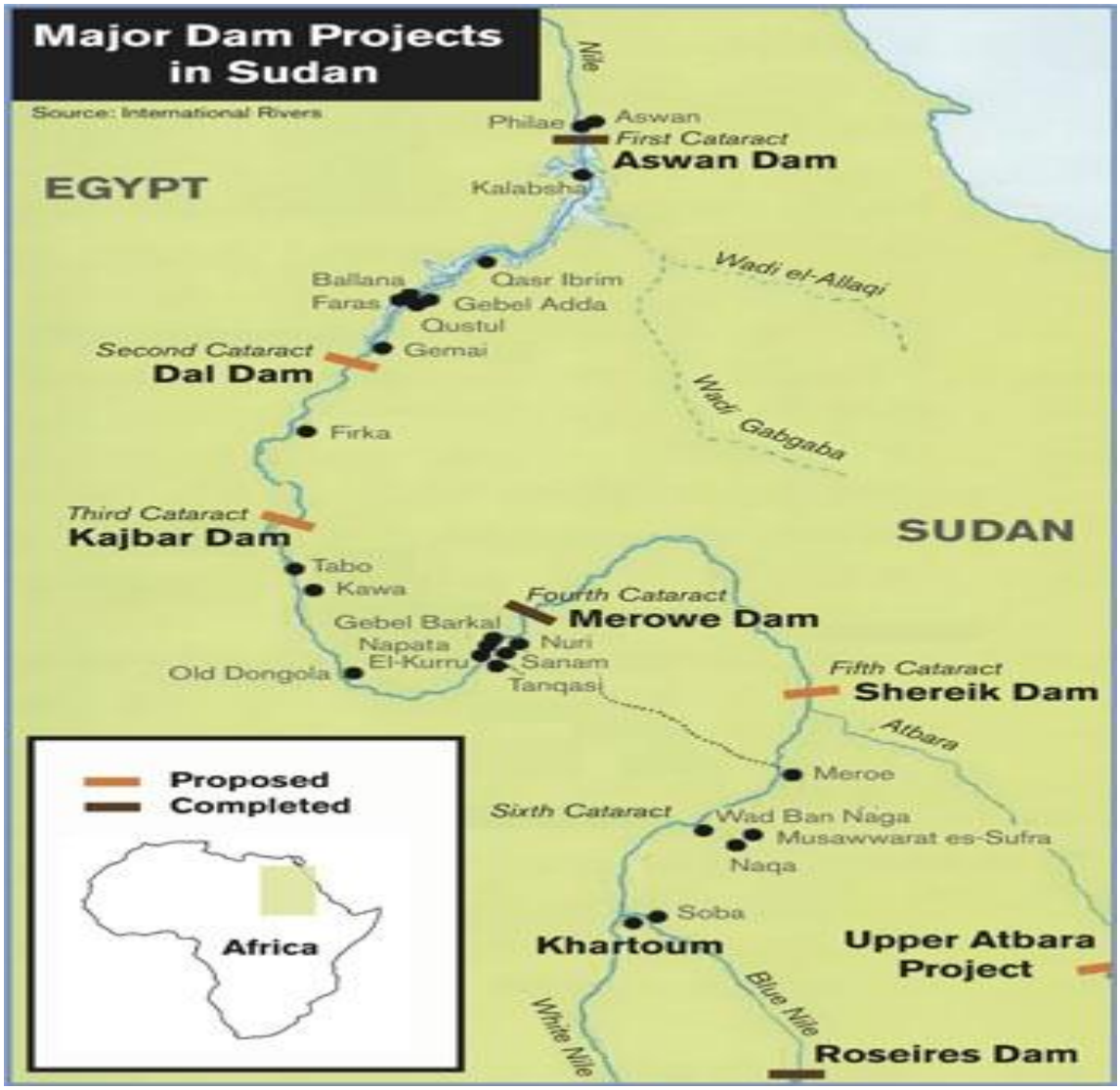

المصدر: محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي ، **تقويم العلاقات الإقتصادية بين السودان والصين 1990-2013** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ،(جامعة السودان للعلوم والتيكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،2015).

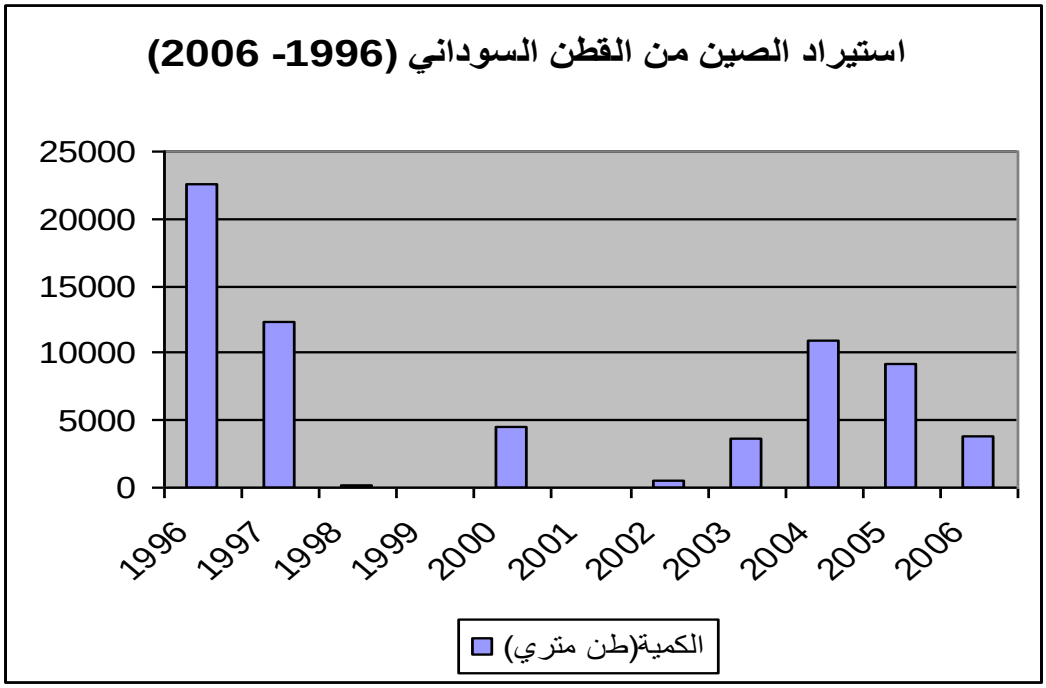

المصدر: ياسر أبو حسن ، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا _أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان_ ، دراسات إفريقية ، 2010.

المصدر: المرجع نفسه.

Figure 1: China-Africa Trade Volume (2000-2012)

(Unit: US$100 million)

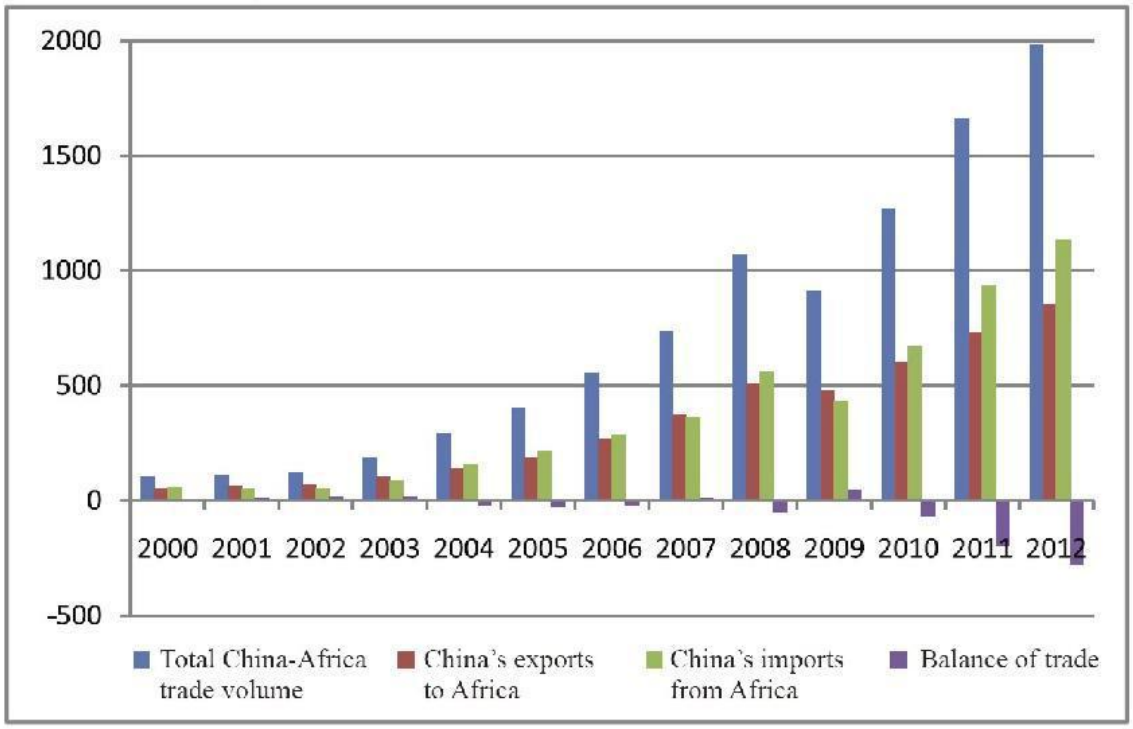

المصدر :مكتب معلومات مجلس الدولة ،التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين وإفريقيا،أغسطس/آب021

خارطة: توضح مكان تواجد مصفات الخرطوم بمحاذات أنبوب النفط

Source: http://oilpro.com/post/18318/sudansouth-sudan-lateral-thinking-relations-china

خارطة: توضح أنبوب النفط من هجليج إلى بورتسودان

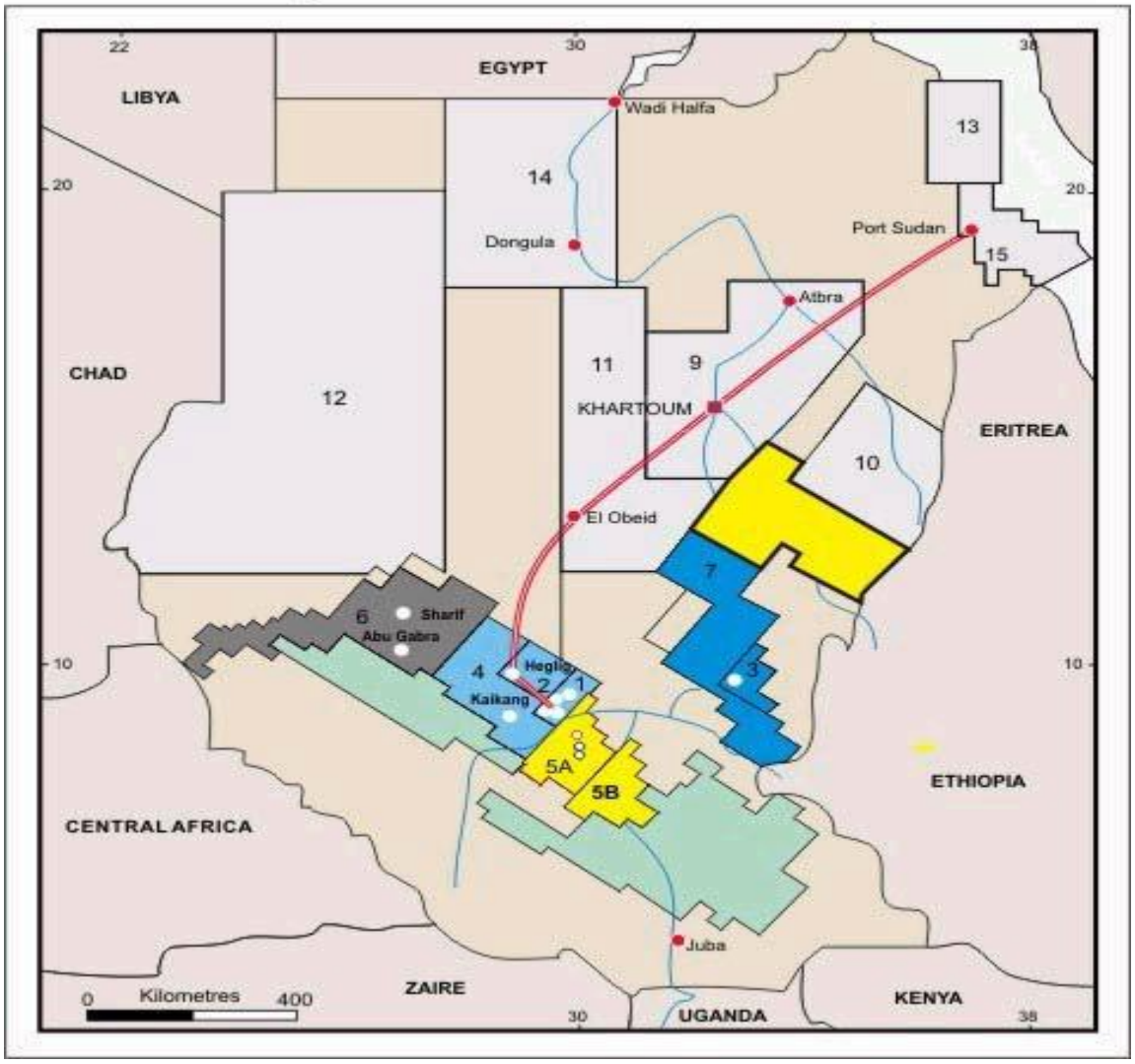

Source: Zweig, David and Jianhai, Bi. China's Global Hunt for Energy. Foreign Affairs, vol.84 Issue5, Sep/Oct 2005.

خارطة:توضح خط أنابيب النفط الذي تريد دولة جنوب السودان إقامته بالشراكة مع دولة كينيا

المصدر: لوك أوبالا ، فرص العلاقات بين كينيا وجنوب السودان ، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 29 أفريل 2012

خارطة: الطرق في السودان

Source: United Nations Mission In Sudan.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحات
الشكر والتقدير	
الإهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة.....	6-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الإستراتيجية الإقتصادية الصينية	31-7
المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية	7
المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية	8
المطلب الثاني: أنواع الإستراتيجية	11
المطلب الثالث: أهداف الإستراتيجية	15
المبحث الثاني: المقاربات التفسيرية للإستراتيجية الإقتصادية الصينية	16
المطلب الأول: نظرية القوة الناعمة	17
المطلب الثاني: نظرية الإعتماد المتبادل	21
المبحث الثالث: المقاربة الليبيرالية كمقاربة تفسيرية في تعريف العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية	25
المطلب الأول: تطور النظرية الليبيرالية	26
المطلب الثاني: التعاون: هل هو الأقرب للتعريف بالعلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية؟	28
الفصل الثاني: واقع العلاقات الإقتصادية الصينية السودانية 2000–2015	65–33
المبحث الأول: تطور العلاقات الاقتصادية الصينية –السودانية.....	33
المطلب الثاني: مزايا العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية	34
المطلب الثالث: مشاكل العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية	36
المبحث الثاني: آليات تفعيل الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في السودان	41

المطلب الأول: التبادلات التجارية بين الصين والسودان	46
المطلب الثاني: المساعدات والإستثمارات الصينية في السودان	52
المبحث الثالث: أهداف الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في السودان	62
المطلب الأول: قطاع النفط	63
المطلب الثاني: كسب الدعم للصين	64
الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الصينية في السودان	66-87
المبحث الأول: عيوب الإستراتيجية الاقتصادية في السودان	66
المطلب الأول: غياب التوازن في العلاقات الاقتصادية الصينية–السودانية	67
المطلب الثاني: الخلل في الإقتصاد السوداني	68
المبحث الثاني: مستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان	74
المطلب الأول: الإستمرارية في الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان	74
المطلب الثاني: التحول في الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان.....	75
المبحث الثالث: السيناريو المرجح لمستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان	81
المطلب الأول: الإستمرارية كإختيار لمستقبل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في السودان	81
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمشاكل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية اتجاه السودان .	87
خاتمة	90-91
قائمة المصادر و المراجع	92
الملاحق.....	106
فهرس المحتويات	117
فهرس الأشكال.....	118
فهرس الجداول	119
ملخص الدراسة	120

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	أنواع الإستراتيجية.....	12
1.2	نسبة إستهلاك الصين من النفط ونسبته إلى الإجمالي العالمي	39
2.2	الدول الأولى المصدرة للأسلحة للسودان (1997–2010) بملايين الدولارات...	48
3.2	الواردات الصينية من السودان خلال الفترة 2000–2015 (بالنسبة المئوية) ...	51
4.2	الصادرات الصينية إلى السودان 2000–2015 (بالنسبة المئوية)	52
5.2	النسبة المئوية للإستثمارات الصينية النفطية بالإتحادات النفطية في السودان	56

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	الأنماط الثلاث للقوة	18
2.1	الفرق بين القوة الصلبة والقوة الناعمة	20
3.1	أهم عناصر فهم الإعتماد المتبادل حسب جوزيف ناي وروبرت كيوهان.....	25
1.2	نمو عدد السكان في الصين (2000–2015) مليون نسمة.....	37
2.2	النمو الاقتصادي في الصين (2006–2015)حسب منظمة الأوبك بالنسبة المئوية.....	37
3.2	تطور الطلب الصيني على النفط من 2006–2015 (مليون برميل سنويا) ...	38
4.2	إستهلاك الصين من النفط والغاز نسبة إلى الإستهلاك العالمي	39
5.2	النسبة المئوية لأهم سلع التبادل بين الصين والسودان	45
6.2	حصة الصين من الصادرات النفطية السودانية (2000–2015) بالنسبة المئوية	46
7.2	صادرات الصين من الأسلحة إلى السودان 2002–2007	47

8.2	الدول مصدرة الأسلحة للسودان 1997–2010 (القيمة بملايين الدولارات).....	48
9.2	مقارنة إتجاه التجارة الخارجية السودانية مع الصين قبل وبعد الدخول في تصدير النفط (بالنسبة المئوية)	49
10.2	التبادل التجاري بين الصين والسودان في الفترة ما بين 2000–2015(بملايين الدولارات والنسبة المئوية لكل سنة).....	49
11.2	إجمالي معدل القروض والمنح التي قدمتها الصين للسودان (2000–2009) بالنسبة المئوية	54
12.2	التوزيع القطاعي لمساعدات الصين المالية (القروض والمنح) للسودان	54
13.2	المشاريع التنموية التي نفذتها الصين خلال الفترة 2000–2011 بالسودان (بملايين الدولارات).....	55
14.2	النسبة المئوية للإستثمارات الصينية النفطية في قطاع النفط السوداني	57
15.2	نسبة حصص الشركات الصينية المستثمرة في حوض ملوط بالسودان	58
1.3	مقارنة صادرات السودان من القطن بين عامي 1996–2006 (بالدولار الأمريكي)	69
2.3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالسودان 2009–2014 (بالنسبة المئوية).....	70
3.3	نسبة الصادرات البترولية إلى إجمالي الصادرات السودانية ما بين 2001–2009 (بالمليار جنيه).....	71
4.3	حجم الصادرات السودانية غير البترولية خلال الفترة ما بين 2000–2010 (1بليون جنيه).....	72

Abstract :

The emergence of china's and Sudan relations since 2000 as phenomenon to understand the strategy in Africa and its relationship with the others countries, gives rise to a set of strategies whether at the politics level and at the field one. For its understanding, the needed is multidisciplinary descriptive approaches doable just by the selection of a scientific approach being in accordance with the theoretical side including the, economic, and security sides.

This study aims at getting to a economic approach based on the achievement of the good governance that rely on a visionary quantitative side between the various districts of the cooperation , and specify to the type of the future china's policies.

Key words: China, Sudan, economical approach, reality.

الملخص:

تعد نشأة العلاقات الصينية السودانية منذ سنة 2000 كمفهوم لفهم الإستراتيجية في إفريقيا وعلاقتها مع باقي الدول، هذا ما أعطى إنطلاقة لمجموعة من الإستراتيجيات على الصعيدين السياسي والميداني.

لتوضيح هذا كان من المطلوب التطرق لمقاربات عملية وصفية متعددة التخصصات عن طريق اختيار مقاربة علمية تنسجم مع الجانب النظري محتوية الجوانب الاقتصادية والأمنية.

تهدف هذه الدراسة للحصول على مقاربة اقتصادية قائمة على تحقيق الحكم الراشد معتمدة على نظرة ذات جانب كمي بين مختلف مناطق التعاون، والتحديد لنوع السياسات الصينية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الصين، السودان، المقاربة الاقتصادية، الحقيقة.